

الكواكب الدرية في السواهد الخفية

أبو القاسم السمرقندي محمد بن عبد الله



الْكَوَاكِبُ الدَّرِيَّةُ إِذَا

الشَّوَاهِدُ النَّحْوِيَّةُ

الدكتور

عبد السيد محمد عبد الحميد

المدرس بكلية آداب قنا

الجزء الثاني

الناشر

مكتبة الكليات الأزهرية

حسين محمد إمام وأخوه محمد

٩ ش. الصادقية - الأزهر - القاهرة



قال شاعر :

أَقَاطِنُ قَوْمٍ سَلَمَى ، أَمْ نَوَوَا ظَعْنًا ؟
إِنْ يَظْعُنُوا فَعَجِيبٌ عَيْشٌ مِّنْ قَطَنًا

قائل البيت :

لقد بحثت عن نسبه إلى قائل معين ، فلم أجد من نسبه إلى قائل بعينه
والبيت من البحر البسيط .

والبيت من شواهد ابن هشام الأنصارى فى شلور الذهب ١٨١ ، وفى
قطر الندى ١٤٧ ، ومن شواهد العيني ١ / ٥١٢ ، والتصريح ١ / ١٥٧
والأشمونى ١ / ١٩٠ ، والمكردى ٣٠ .

اللغة :

قَاطِن : اسم فاعل : من « قطن بالمكان : أقام به ، وتوطنه ، فهو
قَاطِن ، وبابه « دَخَلَ » والجمع « قُطَّان ، وقَاطِنَةٌ ، وقَطِين ... » مختار
الصحاح ، مادة (ق ط ن)

ظعننا : فى مختار الصحاح ، مادة (ظ ع ن)

« ظعن : سار وبابه « قطع » . و « ظَعْنًا » . أيضاً — بفتحين — وقرئ
بهما قوله تعالى « يوم ظعنكم »^(١) والظعينة : الهودج ، كانت فيه امرأة ، أو لم
تكن ، والجمع : « ظُعْن ، وظُعُن ، وظَعَائِن ، وأظْعَان ... » .

ومعنى البيت :

يقول الشاعر .

أقيم بالمكان ، والدار قوم محبوبى سلمى ، أم قرروا الازمحال ،
والتحول عن الدار ، والمكان ... ؟

(١) من الآية ٨٠ من سورة النحل .

وإنهم إن يرمحلوا فإن عيش ، وإقامة من يبقى بالمكان بعدهم لعجيب
إذا لا تحلو إقامة بالمكان بدون من تهواهم النفس .

الاستشهاد بالبيت

استشهد بالبيت ابن هشام : في قطر الندى استشهادا ، جاء في معرض
الكلام عما يغنى عن الخبر ، حيث قال في شرح « قطر الندى » ، وبل
الضدى : « إذا كان المبتدأ وصفا ، معتمدا على نفى ، أو استفهام استغنى
بمرفوعه عن الخبر » ، تقول .

« أَقَاتِمُ الزَّيْدَانَ ؟ وَمَا قَاتِمُ الزَّيْدَانَ » « قَالَ الزَّيْدَانِ » فاعل بالوصف
والكلام مستغن عن الخبر ، لأن الوصف - هنا - في تأويل الفعل .
ألا ترى أن المعنى : أيقوم الزيدان ؟ وما يقوم الزيدان ، والفعل
لا يصح الإخبار عنه ، فكذلك ما كان في موضعه .
قال .

ومن شواهد الاستفهام

أَقَاتِنِ قَوْمٌ سَكَمَى ، أَمْ نَوَوَا ظَعَنًا ؟

إِنْ يَطْعَمُوا فَعَجِيبٌ عَيْشٌ مِنْ قَطَنًا »

وابن هشام - هنا -

ذكر التعليل المقبول لإعراب ما بعد الوصف فاعلا ، أغنى عن الخبر
واقصر في هذا الكتاب على نوعين .

الاستفهام ، والنفي (١) .

(١) ص ١٤٦ ، ١٤٧ شرح قطر الندى ٢ وبل الصدى .

وقد استشهد ابن هشام بالبیت فی كتابه « شذور الذهب . . وشرحه »
وذلك فی معرض تقسیم المبتدأ إلى نوعین .

قال :

« الثالث من المرفوعات : المبتدأ . (أى : مرفوعات الأسماء)
وهو نوعان : مبتدأ له خبر ، وهو الغالب ، ومبتدأ لیس له خبر . لكن
له مرفوع یغنی عن الخبر .

ویشرک النوعان فی أمرین :

أحدهما : أنها مجردان عن العوامل اللفظية .

والثانی : أن لهما عاملاً معنوياً ، وهو الابتداء ، ونعنی به : کونهما علی
هذه الصورة من التجرد للإسناد .

ویفترقان فی أمرین :

أحدهما : أن المبتدأ الذى له خبر یكون صریحاً ، نحو : « الله ربنا »
و « محمد نبينا »

ومؤولاً ، نحو : « وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَّكُمْ... » (١) ، أى : وصيامكم
خير لكم ...

ولا یكون المبتدأ المستغنى عن الخبر فی تأویل الاسم البتة ، بل ، ولا كل
اسم .

بل یكون اسماً هو صفة ، نحو « أَقَاتِمُ الزَّيْدَانَ » ؟ و « مَا مَضْرُوبُ
العَمْرَانِ » .

(١) من الآية ١٨٤ من سورة البقرة .

والثاني : أن المبتدأ الذي له خبر لا يحتاج إلى شيء يعتمد عليه ، والمبتدأ المستغنى عن الخبر لا بد أن يعتمد على نفي ، أو استفهام . كما مثلنا .
وكقوله :

خَلِيلِي مَا وَافٍ بَعْدِي أَنْتُمَا إِذَا لَمْ تَكُونَا لِي عَكَى مِنْ أَقَاطِيعٍ
وقوله :

أَقَاطِينَ قَوْمٌ سَلَمَى ، أَمْ نَوَّوَا طَعْنَا ؟
لَنْ يَطْعَنُوا فَعَجِيبٌ عَيْشٌ مِنْ قَطَنَاءِ^(١) ...
وابن هشام - هنا :

قد وازن بين نوعي المبتدأ وهما : الذي له خبر ، والذي له مرفوع
أغنى عن الخبر ، وبين الاشتراك ، والافتراق بينهما .
واقصر على الاعتماد على النفي ، أو الاستفهام .



صنيع ابن هشام في الاستشهاد بالبيت في كتابه « التوضيح »
استشهد ابن هشام بالبيت في « التوضيح » وصرح بالمضمون « الأزهرى
صاحب التصريح »

قال ابن هشام - بعد تعريف المبتدأ .
« ولا بد للوصف المذكور من تقدم نفي ، أو استفهام ، نحو قوله
« خَلِيلِي مَا وَافٍ بَعْدِي أَنْتُمَا » ونحو : « أَقَاطِينَ قَوْمٌ سَلَمَى ؟ »^(٢) .

(١) ص ٢٣٠ ، ٢٣١ شذور الذهب .

(٢) ١٥٧/١ التصريح بمضمون التوضيح .

وقال الشيخ خالد الأزهرى فى « التصريح بمضمون التوضيح » . مع المتن ، والشرح .

« ولا بد للوصف المذكور » وما هو بمنزلة (من) اشتراط (تقدم نفى ، أو استفهام) عليهما .

وهل ذلك شرط فى العمل ، أو الاكتفاء بالفاعل عن الخبر ؟
قولان :

أرجحهما الثانى : قاله فى المغنى .

والنفى : يشمل النفى بالحرف ، وبالفعل ، وبالاسم .
فالنفى بالحرف ، نحو قوله :

(خليلٌ ما وَّافَ بَعَثِدَى أَنْتَمَا) إذا لم تكونا لى على مَنْ أَقَاطِعُ

« فما » نافية ، « وواف » مبتدأ ، و « أنما » : سد مسد الخبر .

وفيه رد على الزحشرى ، وابن الحاجب ، حيث شرط : أن يكون المرفوع اسما ظاهرا .

(١) ابن الحاجب :

« عثمان بن أبى بكر بن يونس ، العلامة : جمال الدين ، أبو عمرو ابن الحاجب ، الدوينى الاصل ، الإسنائى المولد ، المقرئ ، النحوى ، المالكى ، الأصولى ، الفقيه ، صاحب التصانيف المتقحة .

ولد بعد سنة سبعين ، وخمسائة بلسنا من الصعيد . . كان أبوه جنديا كرديا ، حاجبا للأمر : عز الدين الصلاحي . فاشتغل أبو عمرو فى صغره بالقاهرة ، وحفظ القرآن ، وأخذ على شيوخ العصر القراءات ، والفقه ، والنحو . . ثم قدم دمشق ، ودرس بجامعها فى زاوية المالكية ، ويعد من انكباء العالم ، وغلب عليه النحو ، ألف كثيرا من أشهر ما ألف فى النحو الكافية ، وفى الصرف الشافية ، ورزقت تصانيفه القبول لحسنها وتنقيحها . . مات بالاسكندرية سنة ٦٤٦ (١٣٤/٢) (١٣٥) (بغيسة الوعاة ...) .

قاله الموضح في شرح الشذور .

وجوابه : أن المراد بالظهور : ضد الاستتار .

والنفي بالفعل ، نحو « ليس قائم الزيدان » : « فقام » اسم « ليس »
و « الزيدان » فاعل « بقام » سد مسد خبر « ليس »

قاله ابن عقيل .

(و) النفي بالاسم ، نحو : « غير قائم الزيدان » « فغير » مبتدأ ،
وقام » مضاف إليه و « الزيدان » فاعل « بقام » سد مسد خبر « غير »
لأن المعنى : ما قام الزيدان : فعومل « غير قائم » معاملة « ما قام »
قاله ابن عقيل - أيضا - ، والنفي في المعنى كالنفي الصريح نحو :

« إنما قائم الزيدان » لأنه في قوة قولك « ما قائم إلا الزيدان » .

« والاستفهام » : يشمل الاستفهام بالحرف ، وبالاسم .

فالاستفهام بالحرف « نحو » قوله :

أفأطعن قوم سلمى ، أم نوؤا طعنا ؟

إن يَطْعَنُوا فَعَجِيبٌ عَيْشٌ مَن قَطْنَا

« ففأطعن » مبتدأ ، من « قطن بالمكان : إذا أقام به ، و « قوم سلمى »

فاعل ، سد مسد الخبر ، والظعن : السير .

والاستفهام بالاسم ، نحو : « كيف جالس عمران (١) » ... ؟

وترى : أن ابن هشام عزز ما تقدم من استشهاد بالبيت .

أما الشيخ بخالد الأزهرى فإنه أباض في التثنية ، والتنوين ، وأشار إلى
مختلف الآراء ، وذكر أقوالا للعلماء ، تحققها - فيما بعد إن شاء الله تعالى .



استشهاد العيني بالبیت :

استشهد العيني بالبیت ، تبعاً لشارحين من شراحه هما :

(أ) ابن الناطم .

(ب) ابن هشام .

وقد رمز لهما بالرمز « ظه » .

واستشهاد ابن هشام قد أوضحناه ، وذلك في الكلام على استشهاد
بالبیت في « التوضيح » .

بقي علينا استشهاد ابن الناطم ، ونأخذه من كتابه . إن شاء الله تعالى —
ثم نعود إلى شرح وتوضيح العيني .

قال ابن الناطم : بعد تعريف المبتدأ ، وشرح التعريف .

« وقد وضح من هذا » :

أن المبتدأ إما . ذوخبر « كزید » : من قولك « زید عاذر » وإما
وصف مسند إلى الفاعل ، أو نائبه « كسار » ، ومكرم « من قولك :
« أسار هذان » ؟ و « مأ مكرم العمران »

فهذا الضرب قد استغنى بمرفوعه عن الخبر ، لشدة شبهه بالفعل .

ولذلك : لا يحسن استعماله ، ولا يطرده في الكلام حتى يعتمد على ما يقربه
من الفعل وهو الاستفهام ، أو النفي ، كما في قوله :

أقايين قومٌ سلمى ، أم نووا طعننا ؟

إن يظعنوا فعجيبٌ عيش من قطننا

وقول الآخر :

خَلِيلِي مَا وَاثٍ بَعْدِي أَنْتُمْ إِذَا لَمْ تَكُونَا لِي عَلَى مَنْ أَقَاطِعُ^(١)
وواضح مما تقدم من كلام ابن الناظم أنه هو الذى فتح الباب للاستشهاد
بالشاهد ، وعبد الطريق لمن جاء بعده .

توضيح العيى :

ذكر العيى : أنه لم يقف على اسم قائل البيت ، وذكر بحره ، وشرحه
شرحاً لغوياً وجاء بمعناه ، ثم الإعراب - فى إجمال - ، ثم قال :
« الاستشهاد فيه : فى قوله .

« أَقَاطِنُ قَوْمٌ سَكَمَى ؟

حيث سد الفاعل ، وهو قوله « قَوْمٌ سَكَمَى » مسد الخبر .
وهذا لا يحسن استعماله إلا إذا اعتمد على ما يقربه من الفعل وهو :
الاستفهام ، أو النفى .

والبيت المذكور فيه الاستفهام^(٢) .

وعبارة العيى قربية الشبه بعبارة ابن الناظم فى التعليل .

استشهاد الأشموفى :

شرح الأشموفى قول ابن مالك :

« مَبْتَدَأُ زَيْدٌ ، وَعَاذَرُ خَبَرٌ لَنْ قَلْتَ زَيْدٌ عَاذَرٌ مَنْ أَعْتَدَرُ
وَأَوَّلُ مَبْتَدَأٌ ، وَالْثَّانِي فَاعِلٌ أَغْنَى فِى « أَسَارِ ذَانِ »

(١) ص ١٠٥ ، ١٠٦ شرح ابن الناظم لألفية والده - بتحقيقنا .

(٢) ٥١٢/١ ، ٥١٣ شواهد العيى .

قال الأشموني ، وقد مزج المتن بالشرح ، كعادته :
 « (وأوّل) من الجزأين (مبتدأ ، والثاني) منهما (فاعل أغنى)
 عن الخبر (في) نحو : (أسارَ ذان) الرجلان .
 ومنه قوله .

أَقَاطِنُ قَوْمٍ سَلَمَى ، أَمْ نَوَوَا ظَلَعَنَا ؟
 ولم يكمل الأشموني البيت .
 لكنه أتى بكثير من الشواهد ، بعده .



استشهاد المكودي :

شرح المكودي بيت الناظم ، وهو :
 « وأوّل مبتدأ ، والثَّانِي فاعِلٌ أغنى في « أسارَ ذان » ؟
 « يعنى أنك إذا قلت « أسارَ ذان » ؟
 فالأول : الذى هو « أسار » مبتدأ
 والثاني : الذى هو « ذان » فاعل أغنى عن الخبر .
 « فأسار » اسم فاعل ، من « سَرى » و « ذان » تثنية « ذا » .
 وإنما لم يحتج هذا النوع من المبتدأ إلى الخبر لأنه بمنزلة الفعل فاعلته بمرفوعه .
 وقوله : « وقس » أى على المثالين ، وهما :
 « زيدٌ عاذِر » و « أسارَ ذان » .
 وقس — أيضاً — على الثانى ، فى كونه بعد استفهام .

وقوله « وكاسِطِفْهَامِ النَّفَى » : يعنى : أن النفى مثل الاستفهام فى وقوع الوصف ، المذكور بعده .

فمثال ، وقوعه بعد الاستفهام قول الشاعر :

أَقَاطِنُ قَوْمٌ سَلَمَى ، أَمْ نَوَوَا ظَعَنًا ؟
لِنْ يَظَعُنُوا فَعَجِيبٌ عَيْشٌ مِّنْ قَطَنًا

ومثاله بعد النفى قوله :

خَلِيلِي مَا وَا فِ بَعْمَدَى أَنْتُمَا إِذَا لَمْ تَكُونَا لِي عَلَى مِّنْ أَقَاطِعِ.....^(١)
وقد برز فى كلام المكودى أمران :

١ - أخذ القواعد النحوية من النظم ، وتحليله التحليل الدقيق ، مع التأنى فى الاستنباط .

ب - التأثير الواضح بآبن النظم ، كبقية شراح الألفية لأنه الإمام ، والسباق .

إعراب البيت

أَقَاطِنُ : الهمزة للاستفهام ، حرف مبنى على الفتح ، لا محل له من الإعراب

« قَاطِن » مبتدأ ، مرفوع بالابتداء ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة .

وساغ الابتداء به ، لعمله فيما بعده ، واعتماده على أداة الاستفهام .

قَوْمٌ فاعل ، سد مسد خبر « قَاطِن » مرفوع به ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة .

(١) ص ٣٠ شرح المكودى .

سلمى « قوم » مضاف ، وسلمى « مضاف إليه مجرور بالإضافة وعلامة جره كسرة مقدرة على آخره ، منع من ظهورها التعذر .

أم حرف عطف ، مبنى عن السكون ، لا محل له من الإعراب .

نوا « نوى » فعل ماض ، مبنى على الفتح المقدر ، لا محل له من الإعراب وواو الجماعة فاعل ، ضمير ، فى محل رفع .

ظعنا مفعول به « لنوا » منصوب بالفتحة .

وجملة الفعل « نوى » والفاعل واو الجماعة ، والمفعول به « ظعنا »

معطوفة على جملة المبتدأ « أقاطن » ؟ وفاعله « قوم سلمى » ..

من عطفت الجمل .

وساغ ذلك ، وحسن ، لأن جملة المبتدأ ، وفاعله الذى سد مسد الخبر فى قوة الجملة الفعلية .

فالعطف من عطفت الجملة الفعلية ، على جملة هى فى قوة الجملة الفعلية .

إن حرف شرط جازم ، يجزم فعلين :

أولهما : فعل الشرط .

وثانيهما : جوابه ، وجزاؤه .

يظعنوا فعل مضارع ، فعل الشرط ، مجزوم « إن » وعلامة جزمه حذف النون ، لأنه من الأفعال الخمسة .

وواو الجماعة فاعله ، ضمير مبنى على السكون فى محل رفع .

فمعجيب الفاء : واقعة فى جواب الشرط .

ولما كانت جملة الجزاء اسمية حدث انقطاع بين جملة الشرط والجزاء .

فأتى بالفاء ، وفيها نوع سبب ، والسبب - في الأصل - الحبل
فأعادت الفاء الربط ، وحدث الاتصال بها بين جملي الشرط ، والجزاء
« عجيب » خبر مقدم ، مرفوع بالمتبداً ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة .
عيش مبتدأ مؤخر ، مرفوع بالابتداء ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة
والجملتان من الخبر المقدم ، والمتبداً المؤخر في محل جزم جواب الشرط
« عيش » مضاف .

من « من » مضاف إليه ، وهو اسم موصول بمعنى الذي ، مبنى على
السكون في محل جر بالإضافة .

قطناً « قطن » فعل ماض ، مبنى على الفتح ، لا محل له من الإعراب
وفاعل « قطن » ضمير مستتر جوازا ، تقديره : « هو » يعود على
« من » الموصولة .

وجملة « قطن » من الفعل . والفاعل المستتر جوازا ، لا محل لها من
الإعراب ، صلة الموصول ، وهو « من » .
والالف في « قطناً » للإطلاق .

ملحوظة :

لا يصلح أن يكون الوصف ، وهو « قاطن » خبراً مقدماً و « قوم سلمى »
مبتدأ مؤخرأ .

وذلك : لأن « قوم سلمى » دال على معنى الجمع ، بسبب كونه اسم جمع
أما « قاطن » فهو مفرد ، ولا يكون المفرد خبراً عن الجمع ، ولا عما
يدل عليه .

وقد سبق الوصف بهزة الاستفهام : فدل ذلك : على أن الوصف -
الواقع مبتدأ يجوز أن يكتفى برفوعه عن الخبر ، إذا سبقته أداة الاستفهام .



وبعد ذلك يأتي دور الملحوظات ، والدراسة النابعة من الشاهد .
وذلك في الآتي :

١ - لما كان الشاهد من شواهد « باب الابتداء » كان علينا أن نتناول
« الابتداء » ، ثم نعرف « المبتدأ » .
(أ) الابتداء :

من العوامل المعنوية ، كالتجرد من الناصب ، والجازم ، . . . والعوامل
المعنوية لها قوة العوامل اللفظية في العمل .
وعرفه الأشموني ، فقال :

« وهو الاهتمام بالاسم ، وجعله مقدما ، ليسند إليه فهو أمر معنوي » (١).
وقال الصبان في حاشيته على شرح الأشموني :
« والابتداء : - في اللغة - : الافتتاح .
وفي الاصطلاح :

قيل : كون الاسم معرّئ عن العوامل اللفظية .
وقيل : جعل الاسم أولا ، ليخبر عنه (٢) .
وأيا ما كان الأمر : فإن العربي نطق بالاسم - إذا وقع في أول الكلام
ولم يسبقه ناسخ - مرفوعاً .

وجاء المنحوى - بآخرة - فأراد أن يعلل للرفع ، وأن يجعل الرفع
شيئا ، كالحادث ، الذي لا بد له من محدث ، وكالآثر الذي لا بد له من
مؤثر ، فاهتدى إلى عامل معنوي ، سماه « الابتداء »

(١) ١٩٣/١ شرح الأشموني .

(٢) ١٩٣/١ حاشية الصبان على الأشموني .

وجاء في كتاب « تسهيل نيل الأمانى فى شرح عوامل الجرجانى » .
« العوامل فى النحو مائة » .

« لفظية ، ومعنوية » أى : منسوبة إلى معنى .

إِآ وهى : مالا يكون له خط فيه بأن يكون معنى يتصور فى القلب ،
كالابتداء (١) .

والجرجانى (٢) يسرد العوامل المعنوية ، واللفظية ، بعد ذلك .

والقصد :

فإن الابتداء عامل معنوى ، له قوة العامل اللفظى فى التأثير ، فكما
يرفع الفعل الفاعل ، كذلك يرفع الابتداء وهو عامل معنوى — المبتدأ فالعامل
اللفظى ، والعامل المعنوى على قدر سواء فى العمل ، والتأثير .

(ب) تعريف المبتدأ :

من التعاريف التى صدر عنها النحاة ، وداروا فى فلکها تعريف بلدر
الدين ابن النازم ، ولهذا : رأيت أن أسجله من كتابه .

(١) ص ٤ تسهيل نيل الامانى فى شرح عوامل الجرجانى .

(٢) الجرجانى :

« عبد القاهر بن عبد الرحمن ، الجرجانى ، النحوى ، الإمام
المشهور : أبو بكر . أخذ النحو عن ابن أخت الفارسي ، ولم يأخذه عن غيره ،
لأنه لم يخرج من بلده ، وكان من كبار أئمة العربية ، والبيان ، شامعيا ،
اشعريا . »

صنف المغنى فى شرح الإيضاح ، المقتصد فى شرحه ، إعجاز القرآن :
الكبير والصغير ، الجبل ، العوامل المائة ، العمدة فى التصريف . وغير ذلك .
مات سنة إحدى - وقيل أربع ، وسبعين ، وأربعمائة . » (البغية

قال ابن الناطم :

«المبتدأ : هو الاسم المجرد عن العوامل اللفظية ، غير الزيدة ، مخبرا عنه ، أو وصفا رافعا لمكتفى به» (١) .

وقد شرح التعريف ، فقال :

« فقولى : « الاسم » جنس للمبتدأ ، يعم الصريح منه ، نحو : « زيد قائم » .

والمؤول ، نحو : « وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَّكُمْ... » (٢) والمجرد عن العوامل اللفظية « مخرج للاسم فى بابى : كان ، وإن » ، وللمفعول الأول فى باب « ظن » و« غير الزيدة » مدخل لنحو : « يَحْسِبُكَ زَيْدٌ » ، « وما مِنْ إِلَهٍ إِلَّا اللَّهُ » (٣) ... : مما جاء مجروراً بحرف جر زائد .

وقولى : « مخبرا عنه ، أو وصفا » مخرج لأسماء الأفعال ، نحو : « نَزَلَ ، وَذَرَاكَ » و« رافعا لمكتفى به » مخرج لنحو « قائم » من قولك « أقائم أبوه زيد ؟ »

فإن مرفوعه ليس مكتفى به معه (٤) .

٢ - المراد بالوصف ، وسر عمله حمل الفعل :

أ المراد بالوصف :

يصرح الأشموني بالمراد بالوصف ، فيقول :

(١) ص ١٠٥ شرح ابن الناطم لالفة والده .

(٢) من الآية ١٨٤ من سورة البقرة .

(٣) من الآية ٧٣ من سورة المائدة .

(٤) ص ١٠٥ شرح اللفة ابن مالك لابن الناطم .

«... ثم لا فرق في الوصف بين أن يكون اسم فاعل ، أو اسم مفعول
أو صفة مشبهة (١)»

ويزيد الصبان على ذلك ، فيقول - معلقاً على قول الأشموني -
«... أو صفة مشبهة ، أو اسم تفضيل ، أو منسوباً ، نحو : «هل أحسن
في عين زيد الكحل منه في عين غيره ؟» .
و «ما قرئني الزيدان ...» (٢) .

وعلى ذلك نقول : - بعد أن اكتملت الصورة :

المراد بالوصف :

اسم الفاعل ، واسم المفعول ، والصفة المشبهة باسم الفاعل ، واسم
التفضيل ، والمنسوب .

وكل وصف يعمل عمله المقرر له . فيما بعده ، ويعني ما بعده عن الخبر

ب سر عمل الوصف عمل الفعل :

يجيب ابن هشام الأنصاري عن سر ذلك في كتابه شرح القطر ، حيث
يقول : معللاً -

«... لأن الوصف - هنا - في تأويل الفعل .

ألا ترى أن المعنى : أيقومُ الزيدان ؟ وما يقومُ الزيدانِ » .
والفعل لا يصح الإخبار عنه ، فكذلك ما كان في موضعه » (٣) .

(١) ١٩٠/١ شرح الأشموني .

(٢) ١٩٠/١ حاشية الصبان على شرح الأشموني .

(٣) ص ١٤٦ شرح قطر الندى ، وبél الصدى .

ونوضح ذلك ، بعض التوضيح ، فنقول :

إذا قلت :

« أَقَاتِمُ الزَّيْدَانَ » ؟ - مستفهما - ، أو قلت : « مَا قَاتِمُ الزَّيْدَانَ »
- نافيا - .

فذلك في قوة قولك : « أَيْقُومُ الزَّيْدَانَ » ؟ - مستفهما - و « مَا يَقُومُ
الزَّيْدَانِ » - نافياً - .

« فقاتم » في المثالين - وما أشبههما - قاتم مقام الفعل « يقوم » والفعل
لا يقع بعده الخبر ، وإنما يقع بعده الفاعل ، أو نائبه .

وعندما اكتفى الوصف - في المعنى - بمرفوعه ، الذي هو فاعل أو
نائب فاعل ... في الصناعة النحوية ، أغنى هذا المرفوع عن الخبر ،
الذي يطلبه المبتدأ ، لكمال معنى الجملة ، وسد المرفوع مسد الخبر .

٣ - أثار الشيخ خالد الأزهرى في التصريح إلى اشتراط النفي ، أو
الاستفهام ...

وقال :

« وهل ذلك شرط في العمل ، أو الاكتفاء بالفاعل عن الخبر ؟ قولان .
أرجحهما الثاني » (١) .

ويلقى الأضواء على ذلك الشيخ محمد محيى الدين عبد الحميد في كتابه
« عدة السالك إلى تحقيق أوضاع المسالك » . فيقول .

« والذي تحصل لنا من كلام النحاة ، أن منهم من ذهب إلى أن تقدم
النفي ، أو الاستفهام شرط في عمله « أى : أسم الفاعل » النصب .
فأما الاكتفاء بالمرفوع عن الخبر فليس ذلك شرطا فيه .
ومنهم من ذهب إلى أن هذا شرط في الاكتفاء بالمرفوع عن الخبر كما
أنه شرط في عمله النصب .

وكلام المؤلف - هنا - ككلام الناطم يدل على هذا المذهب (١) .
ويعزز ما تقدم ما نقله الشيخ : يس في حاشيته على « التصريح بمضمون
التوضيح .

قال : فيما يخص اسم الفاعل -

« ... وإنما ذلك شرط » فيما إذا عمل النصب ، لامطلقا « (٢) .

كما ذكر الشيخ خالد الأزهرى نقلين عن ابن عقيل - في خبر « ليس »
وكذلك في « غير » .

ونص عبارة ابن عقيل في الموضوعين ، كما يلي :
قال ابن عقيل :

«...لا فرق بين أن يكون النفي بالحرف - كما مثل - أو بالفعل ، كقولك :
« ليس قائم الزيدان »

« فليس » فعل ماض ، و « قائم » اسمه ، والزيدان « فاعل ، سيد مسد

خبر « ليس »

وتقول : « غير قائم الزيدان » :

(١) ١٨٨/١ عدة السالك إلى تحقيق أوضاع المسالك .

(٢) ١٥٧/١ حاشية يس العليبي ، الحمصي ، على التصريح .

« فغير » مبتدأ ، « وقائم » مخفوض بالإضافة ، و « الزيدان » فاعل
« بقائم » ، سد مسد خبر « غير » .

لأن المعنى : « ما قائم الزيدان » فعومل « غير قائم » معاملة
« ما قائم » (١)

وقد استشهد ابن عقيل على « غير » ببعض الشواهد النحوية (٢).
والأشمونى - كعادته فى جمع الأشباه ، والنظائر - يقول .

لا فرق « فى الاستفهام بين أن يكون بالهمزة ، أو بهل ، أو كيف ، أو
من أو ما . » (٣)

كما يقول فى النفى .

... . النفى الصالح لمباشرة الاسم : حرفا كان ، وهو « ما ، وإن »
أو اسما وهو « غير » أو فعلا ، وهو « ليس » (٤) .

أثار الشيخ خالد نقطة خلاف ، وعزاها لابن هشام فى شرح « شذور
الذهب . . »

وذلك فى قول الشاعر :

خَلِيلِي مَا وَافٍ بَعْدِي أَنْتُمْ

« فأنتم » فاعل « واف » سد مسد الخبر ، وهو ضمير .

ومن هنا جاء رد ابن هشام على ابن الحاجب ، والزنجشبرى ، والكوفيين

(١) ١٩٠/١ شرح ابن عقيل .

(٢) ١٩٠/١ ، ١٩١ شرح ابن عقيل .

(٣) ١٩٠/١ شرح الأشمونى .

(٤) ١٩١/١ شرح الأشمونى .

قال ابن هشام :

« وقول : « رافعاً لمكتفى » أعم من أن يكون ذلك المرفوع اسماً ظاهراً : « كفوم سكتى » في البيت الثاني ، أو ضميراً منفصلاً « كائنثما » في البيت الأول .

وفيه رد على الكوفيين ، والزمخشري ، وابن الحاجب : إذ أوجبوا أن يكون المرفوع ظاهراً .

وأوجبوا في قوله تعالى « أَرَأَيْتُ أَنتَ (١) » أن يكون محمولا على التقديم ، والتأخير .

وذلك لا يمكنهم في البيت الأول : إذا لا يجزى عن المنى بالمفرد (٢) .
وتحقق ذلك من كافية ابن الحاجب ، فراه يقول : عن المبتدأ « الاسم المجرد عن العوامل اللفظية ، مسنداً إليه ، أو الصفة الواقعة بعد حرف النفى ، وألف الاستفهام ، رافعة لظاهر . . (٣) »

ويفهم الرضى فهماً آخر في قول ابن الحاجب « . . . لظاهر » فلا يكون للاعتراض وجه .

يقول الرضى :

« قوله : « رافعة لظاهر » احتراز عن نحو : « أَقَاتِمَانِ الزَّيْدَانِ ؟ وَأَقَاتِمُونَ الزَّيْدُونَ ؟ » فإنه خبر .

ويريد بالظاهر : ما كان بارزاً ، غير مستكن ، سواء كان مظهراً .

(١) من الآية ٤٦ من سورة مريم .

(٢) ص ٢٣٢ شرح شذور الذهب .

(٣) ٨٥/١ الكافية لابن الحاجب .

نحو « أَقَاتِمُ الزَّيْدَانَ » أو مضمرآ ، كقولك - بعد ذكر الزيدتين : -
« أَقَاتِمُ هُمَا »

فإن قولك « هُمَا » فاعل ، مع كونه مضمرآ (١).

ومن كلام نجم الأئمة : الرضى ، وتمثيله نقول :

إن مراد ابن الحاجب بالظاهر شامل لما كان اسماً ظاهراً ، أو ضميراً
بارزاً غير مستتر .

ومن ذلك ، نقول : أنه لا وجه للاعتراض على ابن الحاجب ، تبعاً
لتوجيه الرضى ، وتمثيله

أما ابن هشام فقد فهم من قول ابن الحاجب « رافعة لظاهر » .
أن الظاهر ما قابل الضمير .

فجاء الاعتراض على ذلك ، والرد بالشاهد المتقدم

... مَا وَافَّ بَعْدَى أَنْتُمَا
وفعود إلى الزمخشري ، فنقول :

قال الزمخشري في تفسير قوله تعالى : (أَرَاغِبُ أَنْتَ عَنْ آلِ يَهِئِى
يَا إِبْرَاهِيمُ... » (٢) ؟

« .. وقدم الخبر على المبتدأ في قوله : « أَرَاغِبُ أَنْتَ عَنْ آلِ يَهِئِى
يَا إِبْرَاهِيمُ » ؟
لأنه كان أهم عنده ، وهو عنده أعنى (٣) »

(١) ٨٨ ، ٨٧/١ شرح الكافية للرضى .

(٢) من الآية ٤٦ من سورة مريم .

(٣) ٢٠/٣ الكشف للزمخشري .

وجريان الزمخشري نحو الدافع البلاغي جعله ينتجه هذا الاتجاه .
إذا أن الإعراب يكون على هذا .
« راغب » خبر مقدم ، « وأنت » مبتدأ مؤخر .
وقد أخذ عليه ابن هشام أنه أوجب أن يرفع الوصف اسما ظاهرا لاضميرا .
ولكن إيجاب ما تقدم لا يمكن أن تقصر عليه عبارة الزمخشري .
والزمخشري يذكر وجهها من الإعراب ، ارتضاءه ، ليقرر ما شاء من أمر
بلاغى .

وجاء في حاشية الجمل ، على الجلالين ما يلى :
« أراغب » : مبتدأ ، وسوغه اعتماده على أداة الاستفهام .
« أنت » فاعل ، سد مسد خبره .

وهذا أولى من إعرابه : « أنت » مبتدأ ، و « راغب » خبر مقدم ، كما
ذهب إليه الزمخشري ، لأنه لا تقديم فيه ، ولاتأخير ، إذا رتبة الفاعل
التأخير عن رافعه ، لأنه لا فصل بين العامل ، الذى هو « أراغب » وبين
معموله ، وهو « عن آلتى » بأجنبي ، وهو « أنت » إذا كان مبتدأ ، لأن
الخبر ليس عاملا فى المبتدأ (١) .

والجمل يجعل الإعراب الأول أولى من الثانى ، ويذكر السبب الذى من
أجله كان أولى .

ونذكر هنا ما أخذه المرادى على ابن الحاجب فى قوله : « وألف
الاستفهام » .

حيث قال ابن أم قاسم المرادى ، فى شرح قول ابن مالك :

(١) ٦٥/٣ حاشية الجمل على الجلالين .

« وَكَاسْتِفْهَامُ النَّفْيِ »
وأطلق الاستفهام ، ليتناول جميع أدواته « كهل ، ومن ، وما . فهو
أولى من قول ابن الحاجب « وألف الاستفهام » (١).
فقد فهم المرادى من قول ابن الحاجب « وألف الاستفهام » قصر ما
يعتمد الوصف عليه في هذا النوع على همزة الاستفهام .
وإذا رجعنا إلى فهم الرضى ، وشرحه وتمثيله نراه يتسع في فهم مراد
ابن الحاجب ، إذا يقول :

« » وكذا بعد « هل » الاستفهامية نحو : « مَا قَائِمُ الزَّيْدَانِ »
وَأَقَاتِمُ الزَّيْدُونَ » ٢ و « هَلْ حَسَنَ الزَّيْدَانِ » ... (٢)
وهنا نرى اتساع فهم الرضى بما يجعل « ألف الاستفهام » ليس المقصود
منها مطلق همزة الاستفهام ، وإنما يمكن أن تتناول أدوات الاستفهام غير
الهمزة .

٤- سر الاعتماد على النفي ، أو الاستفهام :

يقول ابن الناظم : مشيراً إلى الضرب الثانى من ضربى المبتدأ ، الذى
يكتفى بمرفوعه عن الخبر « » فهذا الضرب قد استغنى بمرفوعه عن
الخبر ، لشدة شبه بالفعل .

ولذلك : لا يحسن استعماله ، ولا يطرد فى الكلام حتى يعتمد على ما
يقربه من الفعل ، وهو الاستفهام ، أو النفى (٣).

(١) ٢٦٩/١ شرح المرادى لالفية ابن مالك .
(٢) ٨٧/١ شرح كافية ابن الحاجب للرضى .
(٣) ص ١٠٥ شرح الفية ابن مالك لابن الناظم .

يريد بذلك :

أن سر اكتفاء الوصف بمرفوعه عن الخبر : إنما هو الشبه الشديد بالفعل ، والفعل إنما يحتاج إلى فاعل ، أو نائب فاعل ، ولا يحتاج إلى خبر .

وإذا كان هذا الشبه موجوداً ، فإن الذى يقربه من الفعل أكثر هو : النفى ، والاستفهام .

فذلك : لزم اشتراط مايقرب من الفعل عند البصريين ماعدا الانخفص (١) ويعزز كلام ابن الناظم العيني ، فيقول - فى الوصف ، المعتمد على استفهام .. وهذا لايحسن استعماله ، إلا إذا اعتمد على ما يقربه من الفعل وهو الاستفهام ، أو النفى .

(١) الانخفص :

« سعيد بن مسعدة : أبو الحسن الأنخفص ، الأوسط . وهو أحد الاخفافش الثلاثة المشهورين .. كان مولى بنى مجاشع ابن دارم ، قرأ النحو على سيبويه ، وكان أسن منه ، ولم يأخذ عن الخليل ، وكان معتزلياً ، حدث عن الكلبي ، والنخعي ، وهشام بن عروة ، وروى عنه أبو حاتم السجستاني ، ودخل بغداد ، وأقام بها مدة ، وروى ، وصنف بها .

أراد أن يأخذ بحق استاذه سيبويه من مؤامرة الكسائي عليه ، وهزيمة سيبويه فى المناظرة ، فغلبه الكسائي بدهائه ، وأدب أولاد الكسائي ، وقرا له كتاب سيبويه وألف كتاباً ، منها كتاب فى معانى القرآن ألفه للكسائي .. وكان أعلم الناس بالكلام ، وأحذقهم بالجدل ، وتحول عن بعض آرائه البصرية ، وتابع الكوفيين فى بعض آرائهم ..

مات سنة ٢١٠ هـ وقيل ٢١٥ هـ ، وقيل ٢٢١ هـ (البغية ٥٩٠/١ - ٥٩١) .

٥ - ما يعتمد الوصف عليه في العمل :

اقتصر الشراح للمخالصة تبعاً لابن مالك في قوله :

« وقِسْ ، وكاستفهام النَّفْيِ »

على نوعين مما يعتمد عليه ، ويقرب الوصف من الفعل ، وهما .

١ - الاستفهام .

٢ - النفي .

وقد تقدم ذلك .

ونرى الشارح الأندلسي ابن جابر يضيف أشياء أخرى يعتمد الوصف عليها في رفع الفاعل ، أو نائبه ، والاكتفاء بالمرفوع عن الخبر ، فيقول « . . . » . واعلم أنه يشترط في الوصف إذا رفع الفاعل أن يتقدمه .

استفهام ، كما في قوله : « أَسَارَ ذَانِ ؟ »

أو النفي ، كقولك : « مَا قَائِمُ الزُّيْدَانِ » .

والاعتماد على ذى خبر ، كقولك : « كَانَ قَائِمًا زَيْدٌ » .

أ أو على ذى حال ، كقولك : « جَاءَ ضَاحِكًا زَيْدٌ » .

وعلى ذى وصف ، كقولك : « مَرَرْتُ بِرَجُلٍ عَالِمٍ أَبَوُهُ » .

ولم ينبه المصنف على شيء من ذلك إلا بالمثال على الاستفهام في قوله :

... .. « أَسَارَ ذَانِ ؟ »

ونبه على النفي بالنص في قوله :

... .. « وَكَاسْتِفْهَامُ النَّفْيِ » (١)

(١) ص ١٨٤ شرح ابن جابر الاندلسي لآلفية ابن مالك - بتحقيقنا -

والشارح الأندلسي يريد أن يقول :

نص ابن مالك بالتمثيل ، أو النص على شيئين فقط ، وهما .
الاستفهام والنفي .

وترك مما يمكن أن يعتمد عليه أشياء ، مثل .

الاعتماد على ذى خبر .

الاعتماد على ذى حال .

الاعتماد على ذى وصف .

وهذا : يكون ابن جابر استوفى ، جميع الأنواع ، فالشرح المستشير
يكمل القصور في المتن . والله أعلى ، وأعلم .

٦ - رافع المبتدأ ، والخبر :

جعل مسك الختام في دراستنا حول الشاهد الكلام عن « رافع المبتدأ
والخبر » ، فنقول :

بسط القول في ذلك أديب النحاة : ابن يعيش الحلبي ، في شرح مفصل
الزخشرى : فقد أورد الآراء ، وناقشها رأياً فرأياً ، وزيف ما فيه زيف
وارتضى ما هو جدير بالقبول من الآراء (١) .

كما عرض ذلك السيوطي في « همع الهوامع . . . » وعرض آراء السابقين ،
التي أتى عليها جمعاً ، ونقداً . . . » (٢)

ورأيت تسجيل ما قاله الشارح الأندلسي : ابن جابر : إذ فيه قرب
المأخذ وسهولة العرض ، ووضوح العبارة .

(١) فليراجع من شاء ٨٣/١ إلى ٨٥ شرح المفصل لابن يعيش .

(٢) فليراجع من أراد ٩٤/١ ، ٩٥ همع الهوامع شرح جمع الجوامع .

شرح ابن جابر بيت الخلاصة ، وهو :
« ورفَعُوا مُبْتَدَأً بِالْإِبْتِدَاءِ كَذَلِكَ رَفَعَ خَبْرٌ بِالْمُبْتَدَأِ »
قال :

« هذا البيت نبه فيه على الرفع للمبتدأ ، والخبر .
واعلم أن النحويين اختلفت أقوالهم .
فمنهم من جعل الابتداء . هو الرفع للمبتدأ والمبتدأ هو الرفع للخبر .
فيكون - على هذا عامل - الخبر لفظياً ، وعامل المبتدأ معنوياً .
ومنهم من ذهب إلى أن الابتداء رفع المبتدأ ، والخبر فيكون عاملهما -
معا - معنوياً .
ويضعف هذا القول : بأن العامل اللفظي - على قوته لا يعمل رفعين .
فكيف يعملهما الابتداء - ، الذي هو معنوي .
والقولان للبحرانيين .
وذهب الكوفيون إلى أن المبتدأ رفع الخبر ، والخبر رفع المبتدأ فيكون
عاملهما - معا - لفظياً .

ويرد ذلك :

بأن الخبر يرفع الفاعل في نحو : « زَيْدٌ قَائِمٌ أَبُوهُ » .
فيلزم على هذا : أن يكون قد عمل رفعين : في الفاعل ، والمبتدأ .
وذلك :

لا يقوى عليه الفعل ، الذي هو أقوى العوامل .
فكيف المشبه به ؟

واختار المصنف القول الأول :

وهو قول الجمهور .

فأشار إلى أن الابتداء هو الرفع للمبتدأ بقوله :

ورفعوا مُبتدأً بالابتداء

وقصر « الابتداء » للضرورة .

وأشار إلى أن رافع الخبر هو « المبتدأ » بقوله .

..... كذلك رُفِعَ خبرُ بالمُبتدأ »

فالتشبيه بقوله « كذلك » في الرفع ، لا في الرفع .

لأن رافع المبتدأ - عنده - بخلاف رافع الخبر .

فلا يصح التشبيه في ذلك .

وسهل همزة « الابتداء » في آخر البيت ألفا - لاستقامة النظم (١) .

وما ذكره الشارح الأندلسي من الآراء هو أبرز ما قيل في هذا الشأن

ويشير ابن أم قاسم المرادي إلى أن المذاهب في ذلك سبعة ، اختار

ابن مالك أحدها، وقال عنه : أنه « الصحيح » ومذهب سيبويه (٢) وقال عنه

ابن عقيل « واعدل هذه المذاهب مذهب سيبويه » والخلاف لاطائل تحته .

والله أعلى ، وأعلم .

(١) ص ١٨٨ ، ١٨٩ شرح ابن جابر الأندلسي لاللفية ابن مالك .

(٢) ٢٧٢/١ ، ٢٧٣ شرح المرادي لاللفية ابن مالك .

(٣) ٢٠١/١ شرح ابن عقيل .

قال الطائي :

خبيّر بنو لهب ، فلا تك ملجياً . مقالة لهبي ، إذا الطير مرّت
القائل .

رجل من الطائيين ، لم أجد في المراجع التي اطّعت عليها من عينه .

ويقول العيني :

« قائله رجل من الطائيين ، لم نقف على اسمه .

والبيت من الطويل .

والبيت من شواهد : العيني ١ / ٥١٨ والتصريح ١ / ١٥٧ والممع

١ / ٩٤ ، والدرر ١ / ٧٢ والأشرفي ١ / ١٩٢ ، والمكودي ص ٣٩ والشارح
الأندلسي أيضا .

اللغة :

خبيّر : من الخبرة ، وهى : العلم بالشئ * ، اسم فاعل .

يقال : فلان خبير بهذا ، أى : عالم به .

وفى القاموس المحيط ، مادة (الخبر) .

« ورجل خباير ، وخبيّر - ككتف - وخجر :

عالم به . . .

لهب : - بكسر اللام ، وسكون الهاء - وهم من بنى نصر بن الأزد .

وهم أزر جر قوم .

وقد اشتهروا بالزجر والعيافة حتى قال فيهم كثيرة عزة .:

تيممت لهباً أبتغى العلم عندهم . وقد صار علم العائفين لكل لهب

ومن بنى لهب اللهى الذى قال عندما فر طائر من الأرض ، فوقعت
من رجله حصاة على مقدم رأس عمر بن الخطاب (رضى الله عنه) فأدمته
وكان ذلك فى وقت الحج .

« فقال ذلك الرجل اللهى : والله أمير المؤمنين لا يحج بعد هذا العام (١) » .
فصادف كلامه جريان المقادير بذلك .

لكن الأمر ليس مطردا ، ولا يصح أن لتفت إليه ، ولا يعمل به .
على أن أصحاب الفطنة ، والفطرة السليمة من الجاهليين ما كانوا
يعترفون بذلك ، ولا يقولون به .

ومن ذلك يقول شاعر عاقل :

لعمرك ما تدرى الطوارق بالحصى

ولأزاجرات الطير ، ما الله صانع

وفى مختار الصحاح ، مادة (ز ج ر) :

« الزجر : المنع ، والنهى ، وزجره فانزجر ، وازجره فازدجر .

— أيضاً : العيافة .

وهو ضرب من التكهن ، تقول : زَجَرْتُ أَنْ يَكُونَ كَذَا ، وكَذَا » .

ملغياً : من « ألغى ، يلغى » : أبطل ، يبطل ، اسم فاعل .

وفى مختار الصحاح ، مادة (ل غ ا) :

« لغا : قال باطلا ، وبابه « كعدا ، وصدى »

وألغى الشيء أبطله ، وألغاه من العدد : أبطله منه . . . »

(١) ص ٣٠ الجرجاوى على شواهد ابن عقيل :

مقالة لُجِّي : قوله .

وفي المختار ، مادة (ق و ل) :

« قال : يقول قولاً ، وقولَةً ، ومَقَالاً ، ومَقَالَةً . . . » .

ومعنى البيت :

إن بنى لُجِّي قوم عالمون بزجر الطير ، وبالعيافة ، خبراء بهما ...
فإذا قال أحدهم كلاماً ، أو تكهن بأمر من الأمور فاستمع إلى قوله
وأنصت إلى حكمه

ولا تلغ ما يذكره لك إذا زجر ، أو عاف حين تمر الطير عليه ، أو
يقرر أمراً من تصرفها العشوائي .

الاستشهاد بالبيت

قبل أن ندخل في الاستشهاد بالبيت ، وتناول النجاة له ،
علينا أن نبرز القضية النحوية ، التي يدور الجدل حولها ، وتتفرع المداهب
النحوية طرائق قديداً .

في الاستشهاد بالبيت السابق علمنا أن المبتدأ نوعان :

- (أ) نوع له خبر ، ولا كلام لنا فيه - الآن - .
 - (ب) ومبتدأ ليس له خبر ، وإنما هو وصف له مرفوع أغنى هذا المرفوع
عن الخبر ، وسد مسده .
- وقالوا : إن هذا المبتدأ قريب الشبه من الفعل ، والفعل يمكن أن يحل
محله ، والفعل يحتاج إلى مرفوع .
وهذا المرفوع يقع فاعلاً ، أو نائب فاعل .
وفي كلتا الحالتين يسد هذا المرفوع مسد الخبر .

ولكى يكون الشبه بالفعل أدخل في باب الشبه قالوا : أنه لا بد من أن يعتمد على نفي ، أو استفهام . أو غيرهما — كما سبق .
وهذه هي القضية النحوية ، التي كان الاستشهاد من أجلها في الشاهد السابق .

على أن هذه القضية النحوية ليست محل اتفاق بين جميع النحاة ، وإنما هي موضع خلاف .

وابن مالك وقف من هذه القضية موقفاً وصل إليه باجتهاده النحوي حيث يقول .

وَأَوَّلُ مَبْتَدَأٍ ، وَالْثَّانِي فَاعِلٌ أَغْنَى فِي : « أَسَارِدَانِ
وَقَدْ ، وَكَاسْتَفْهَامِ النَّفْيِ
وهذا الذي استشهد له فيما سبق .

ثم ذكر الخلاف في القضية النحوية ، وسجل رأيه فيها ، وعده من باب القلة ، حيث صدر الحكم النحوي « بقد » إلى للتقليل في مثل هذا الموضع وكما عودنا ابن مالك في كثير من النظم أن يأتي « بقد » للتقليل .

قال ابن مالك :

« وقد يجوز نحو « فائز أولو الرشد »
وتقدير الكلام :

وقد يجوز نحو قولك : « فائز أولو الرشد » .

والمراد بنحو هذا المثال :

كل وصف وقع بعده مرفوع ، يستغنى به عن الخبر ، ولم تتقدمه أداة استفهام ، ولا أداة نفي . . . ولا غيرهما ، مما يقربه من الفعل ويجعله أكثر قرباً منه .
وبعد تحديد القضية النحوية يأتي دور الاستشهاد بالبيت .

استشهاد العيفى :

استشهد العيفى بالبيت ، تبعا لاستشهاد ثلاثة من الشراح به هم :

(أ) ابن الناظم .

(ب) ابن هشام .

(ج) ابن عقيل .

ورمز لهم بالرمز « ظهع » .

ولناخذ ذلك — إن شاء الله تعالى من نصوص كتبهم ، ثم نعود إلى توضيح العيفى .

استشهاد ابن الناظم :

قال ابن الناظم : — بعد أن قرر الاعتماد على النفى ، أو الاستفهام فى الوصف الذى يستغنى بمرفوعه عن الخبر ، واستشهد له ، كما سبق .
« أما إذا لم يعتمد على الاستفهام ، أو النفى كان الابتداء به قبيحاً .
وهو جائز على قبحه .

ومن الشواهد عليه قول الشاعر :

خَيْرُ بَنُو لِهَبٍ ، فَلَا تَكُ مُلْغِيَا مَقَالَةَ لِهَبِي ، إِذَا الطَّيْرُ مَرَّتْ
فهذا مثل قوله .

... .. قَائِرٌ أَوْ لَوْ الرَّشْدُ (١)

وعلى ذلك نقول .

أن الحكم النحوى لهذه المسألة فى رأى ابن الناظم — تبعا لوالده .

(١) ص ١٠٧ شرح الفية ابن مالك ، لابن الناظم .

الجواز مع القبح :

وقد استأنس ابن الناظم بكلام سيبويه في الكتاب

« قال سيبويه » :

فأما الذي يبنى عليه شئ هو فإن المبنى عليه يرتفع به ، كما ارتفع هو بالابتداء .

وذلك قولك : « عبدُ الله مُنْطَلِقٌ ^(١) » .

وقد اكتفى ابن الناظم بالنقل من كتاب سيبويه بهذا القدر ، لأن فيه الاستئناس على ما هو بصدد تقريره .

ومن الخير أن نضيف إلى نقله عبارة سيبويه ، التي توضح الموضوع فضل توضيح .

قال سيبويه :

« ...ارتفع « عبدُ الله » ؛ لأنه ذكر ليبنى عليه « الْمُنْطَلِقُ »

وَأَرْتَفَعَ « الْمُنْطَلِقُ » ؛ لِأَنَّ الْمَبْنَى عَلَى الْمَبْتَدَأِ بِمَنْزِلَتِهِ ^(٢) » .

وذكر إمام أهل الصناعة رأى أستاذة الخليل ، فقال .

وزعم الخليل : أنه يستقبح أن يقول « قائمٌ زيدٌ »

وذلك إذا لم يجعل قائِماً « مقدماً ، مبنيّاً على المبتدأ ^(٣) » .

ونأخذ مما تقدم :

(١) أن « قائمٌ زيدٌ » قبيح ، إذا جعل على حالته ، ولم يكن هناك

تقديم ، وتأخير .

(١) ص ١٠٨ شرح الفية ابن مالك ، لابن الناظم .

(٢) ٢٧٨/١ كتاب سيبويه .

(٣) ٢٧٨/١ كتاب سيبويه .

وذلك : لعدم اعتماد الوصف على نفى ، أو استفهام ، أو غيرهما .

(ب) أن مذهب ابن مالك النحوى فى هذه القضية مستند إلى مذهب
إمام أهل الصناعة ، سيبويه ، وشيخه : الخليل .

(ج) متابعة ابن الناظم متابعة سليمة .

(د) الحكم النحوى فى المسألة : الجواز على قلة ، مع القبح .

استشهاد ابن هشام :

استشهد ابن هشام بالشاهد فى التوضيح بعد أن قرر أنه « لابد للوصف
المذكور من تقدم نفى ، أو استفهام . . ثم استشهد بما سبق الاستشهاد به
ثم قال بعد ذلك :

« . . . خلافا للأخفش ، والكوفيين .

ولا حجة لهم فى نحو : « خبير بنو لهب » خلافا للناظم ، وابنه ، لجواز
كون الوصف خبراً مقدماً .

ولما صح الإخبار به عن الجمع ، لأنه على « فعيل » فهو على حد :
« والملائكة بعد ذلك ظهير »^(١) .

ثم يمزج المصرح ، وهو الشيخ خالد الأزهرى ، شرحه بن ابن هشام ،
فيقول :

« . . . وإذا لم يتقدم على الوصف نفى ، ولا استفهام لا يكون مبتدأ .

« خلافا للأخفش ، والكوفيين » فى إجازتهم وقوعه مبتدأ من غير
أن يتقدمه نفى أو استفهام .

(١) ١٥٧/١ التوضيح .

(ولا حجة لهم في نحو قول بعض الطائيين :

(نخبير بنو لَهَب) فلا تَكْ مُلْغِيًا مقالة لِهَبِي ، إِذَا الطَّيْرُ مَرَّتْ

(خلافاً للناظم) في شرح التسهيل (وابنه) في شرح النظم (لجواز كون الوصف) وهو «نخبير» (خبراً مقدماً) و «بنو لَهَب» مبتدأ مؤخرًا .

(وإنما صح الإخبار به) أى : «نخبير» مع كونه مفرداً (عن الجمع) وهو : «بنو لَهَب» (لأنه) أى : «نخبير» (على) وزن (فعليل) .

و«فعليل» على وزن المصدر «كصهيل» ، والمصدر ينحصر به عن المفرد والمثنى ، والجمع ، فأعطى حكم ما هو على زنته ، فهو على حد «والملائكة بعد ذلكَ ظهير» (١) .

و«لَهَب» - بكسر اللام ، وسكون الهاء - جى من الأزد . (٢)

وابن هشام - هنا - .

يقف موقفاً يخالف فيه الناظم ، وابنه :

فهو يشترط تقديم نفى ، أو استفهام ، . . على الوصف .

ويقف من الشاهد موقف من يجعله يتطرق إليه الاحتمال .

والشاهد إذا تطرق إليه الاحتمال سقط به الاستدلال .

وإنه يرى أن الأمر في الشاهد مبنى على التقديم ، والتأخير ، والتقدير على

ملذهبه :

«فَبَنُو لَهَبٍ خَبِيرٌ» الأول مبتدأ ، والثاني الخبر :

ويجعل المسألة من قبيل «والملائكة بعد ذلكَ ظهير» .

(١) من الآية ٤ من سورة التحريم .

(٢) ١٥٧/١ التصريح بمضون التوضيح .

« فظهير ، وخبير » من واد واجد ، وكلاهما يصح الإخبار به عن الجمع ، لأن « فَعِيلًا » على وزن المصدر ، والمصدر يخبر به عن الواحد ، والمثنى ، والجمع ، فكذا ، ما كان على وزانه .

استشهاد ابن عقيل :

يقول ابن عقيل في شرح الخلاصة .

« ومذهب البصريين - إلا الأخفش - أن هذا الوصف لا يكون مبتدأ ، إلا إذا اعتمد على نفي ، أو استفهام .

ومذهب الأخفش ، والكوفيون : إلى عدم اشتراط ذلك فأجازوا « قَائِمُ الزَّيْدَانِ » :

« فقائِمٌ » مبتدأ ، و « الزَّيْدَانِ » فاعل سد مسد الخبر .

ولم إلى هذا أشار المصنف بقوله .

... .. وقد يَجُوزُ نحوُ : « فَاثْرُ أُولُو الرِّشْدِ »

أى : وقد يجوز استعمال هذا الوصف مبتدأ ، من غير أن يسبقه نفي أو استفهام (١) .

وبعد شرح ما تقدم ، وبسط القول فيه ، أشار ابن عقيل إلى مذهب ابن مالك ، ومن أخذ هذا المذهب فقال .

وزعم المصنف : أن سبويه يميز ذلك على ضعف .

(١) ١٩٢/١ ، ١٩٣ ، ١٩٤ شرح ابن عقيل .

ومما ورد منه قوله .

فخيرٌ نحنُ عندَ الناسِ منكمُ إِذَا الدَّاعِي ، المَثُوبُ قال : يا لآ (١)
« فخير » مبتدأ .

و « نحن » فاعل ، سد مسد الخبر .

ولم يسبق « خير » نفى ، ولا استفهام .

وجعل من هذا قوله .

خبيرٌ بنو لَهَبٍ ، فَلَا تَكُ مُلْغِيًا مَقَالَةَ لِهَبِي ، إِذَا الطَّيْرُ مَرَّتْ
« فخبير » مبتدأ .

و « بنو لَهَبٍ » فاعل سد مسد الخبر (٢) .

(١) معنى الشاهد ، الذى أتى به ابن عقيل :

نحن خير منكم عند الناس ؟ أو عند الناس ، على رواية « عند الناس »
وهى أنسب لعجز البيت ، عندها يستمرخ المستغيث ، ويلوح بثربه ،
ويقول : يا لفلان .

وفى البيت شاهدان :

أولهما : أن « خير » مبتدأ ، و « نحن » فاعل سد مسد الخبر ، دون
الاعتداد على نفى ، أو استفهام ... وهذا دليل للكوفيين ، والأخفش ،
والناظم ، وإبنة .

ولا عبرة بشبهة من قال : « خير » خبر لحذوف ، والتقدير : نحن
خير ، و « نحن » فى البيت تأكيد للضمير المستتر فى « خير » لأن فى ذلك
لجؤا إلى تقدير ما يغنى ما فى الكلام عنه ؟ فلا فائدة من تقدير « نحن »
مع وجود ذلك فى البيت .

وثانيهما : وقوع « نحن » فاعلا ، سد مسد الخبر ، وهو ضمير بارز ،
ولا يجوز أن يكون « نحن » مبتدأ مؤخرًا ، ويكون « خير » خبرًا مقدمًا ،
لوجود الفصل بين « خير » وما يتعلق به وهو قوله : « عند الناس » وقوله :
« منكم » ، والفصل أجنبي ، وهذا الاستشهاد للجبهور .

(٢) ١٩٤/١ ، ١٩٥ شرح ابن عقيل .

ونلمح من ابن عقيل :

(١) متابعة الناظم ، وابنه ، وفي ذلك متابعة للكوفيين ، بلا قبح
(ب) تعزيز الشاهد بشاهد آخر ، لا يقبل التأويل ، ولا يتطرق إليه
الاحتمال .

دور العيني ، وتوضيحه :

بعد أن ذكر العيني ما يذكره قبل الشرح ، وبعد الشرح ، والإعراب
الإجمالى جاء موعد الاستشهاد بالبيت ، وفي ذلك يقول :

« الاستشهاد فيه » :

في قوله : « بنو لَهَب » : حيث سد الفاعل - ها هنا - مسد الخبر ، من
غير اعتماده على استفهام ، أو نفى .
وهذا قبيح عند السيوطي .

وجائز عند الكوفيين ، والأنخض . . . (١)
ولم يذكر العيني رأى ابن هشام في تخريج الشاهد .

استشهاد السيوطي :

استشهد السيوطي بالشاهد في كتابه « همع الهوامع شرح جمع الجوامع »
قال السيوطي :

« ولم يشترط الكوفيون ، والأنخض الاعتماد عليهما (أى : انفى ،
والاستفهام) : بناء على رأيهم الآتى في عمله غير معتمد ، وشرطه ابن مالك
استحساناً ، لا وجوباً .

فأجازه دونه بقبیح : وجعل منه قوله .

خَبِيرٌ بَنُو لِهَبٍ ، فَلَا تَكُ مُلْغِيَا

وأجيب : بأن « خيرا » خبر مقدم .

ولم يطابق لأن باب « فعيل » لا يلزم فيه المطابقة .

ثم هذا الوصف قائم مقام الفعل لشدة شبهه به .

ولأجل ذلك منع ما منع منه الفعل (١) . . .

والسيوطي يعزز ما تقدم ، ولا يضيف جديدا ويلخص ما قيل .



توضيح الشنقيطي : — بعد أن يكمل البيت .

يقول : « استشهد به على أن الوصف يجوز الابتداء به من غير اعتماد على استفهام ، أو نفى ، عند الأخفش ، والكوفيين . وأجازه ابن مالك على قبیح » (٢) .



استشهاد الأشموني :

قال الأشموني شارحا قول ابن مالك ، مع مزج المتن بالشرح .

« (... .. وَقَدْ يَجُوزُ) الابتداء بالوصف المذكور

من غير اعتماد على نفى ، أو استفهام .

(... .. نَحْوُ : « فَائِزٌ أَوَّلُو الرِّشْدِ »)

(١) ٩٤/١ مع الهوامع .

(٢) ٧٢/١ الدرر اللوامع .

وهو قليل جداً .

خلافًا للأخفش ، والكوفيين .

ولا حجة في قوله :

خبيرٌ بنولهبٍ ، فَلَا تَكُ مُلْغِيًا مَقَالَةً لِهَيْبٍ ، إِذَا الطَّبَرُ مَرَّتْ
لجواز كون الوصف خبراً مقدماً ، على حد « والملائكة بعد ذلك
ظهري » (١)

واستشهاد الأشموني تشتم منه رائحة استشهاد ابن هشام في التوضيح ،
ويلمح فيه الصدور عنه ، وجنوحهما إلى مذهب البصريين .

{ | | ويمكننا أن نقول استناداً إلى ما تقدم من استشهاد : إن المذاهب — في
هذه المسألة — ثلاثة . }

المذهب الأول : وهو مذهب البصريين ما عدا الأخفش وهو المنع

المذهب الثاني : وهو مذهب الكوفيين ، والأخفش : وهو الجواز ،
بلا قبح .

المذهب الثالث : وهو مذهب الناطم ، وابنه : وهو الجواز بقبح ، وعلى قلة .

استشهاد المكودي :

يقول المكودي .

« وقوله :

... .. وَقَدْ يَجُوزُ نَحْوُ : « قَائِزٌ أُولُو الرُّشْدِ »

(١) ١٩٢/١ شرح الأشموني ...

يعنى : أن هذا الوصف المذكور قد يأتى غير معتمد على استفهام ولا نفى .

وفهم من قوله « وقد يجوز » قلة ذلك .

ومن قوله :

خبيرٌ بنو لِهَبٍ ، فَلَا تَكُ مُلْغِيَا مَقَالَهَ لِهَبِي ، إِذَا الطَّيْرُ مَرَّتْ
« ففائزٌ أولو الرشد » فى المثال مثل « خبيرٌ بنو لِهَبٍ » فى البيت (١)
وعبارة المكودى - مع الإيجاز - وافية بغرض الاستشهاد بالبيت .



استشهاد الشارح الأندلسى .

يقول ابن جابر الأندلسى فى شرح بيت الناظم :

وقس ، وكاستفهام النفى ، وَقَدْ يَجُوزُ نَحْوُ : « فائزٌ أولو الرشد »
وذلك فيما يخص قول الناظم « وقد يجوز ... » .
ثم قال فى بقية البيت .

إن الوصف قد يقع مبتدأ ، رافعا للفاعل ، السبب مسد الخبر ، من غير استفهام . ولا نفى ، ولا مسوغ مما ذكرناه .

فقوله : « وَقَدْ يَجُوزُ » فيه به على قلة ذلك ، ومثله « بفائزٌ أولو الرشد » .
« ففائز » مبتدأ و « أولو » فاعل سد مسد الخبر .

ولم يعتمد الوصف الذى هو « فائز » على الاستفهام ، ولا نفى ولا شيء مما قررناه .

ومنه قول الشاعر :

خَبِيرٌ بَنُو لِهَبٍ ، فَلَا تَكُ مُلْغِيًا مَقَالَةَ لِهَبِيٍّ ، إِذَا الطَّيْرُ مَرَّتْ
فرفع « خبير » بالابتداء ، ورفع به الفاعل ، الذى هو « بنو » مع
أنه لم يتقدمه ما يعتمد عليه من نفى ، أو استفهام ، أو غيرهما .

ومثل هذا قليل قبيح ، وإن كان جائزاً فى بعض اللغات (١) .
ومنع ابن جابر : جواز أن يكون « بَنُو لِهَبٍ » مبتدأ ، وأن يكون « خبير »
خبراً عنه . وذلك حيث يقول .

« ولا يجوز أن يكون — هنا — الفاعل مبتدأ ، والصفة خبر مقدم
وسنبين ذلك فى البيت الآتى (٢) .

ومما جاء فى شرح البيت ، الذى وعد بالبيان فى شرحه قواه :
« .. وهذا الإعراب المقرر إنما يكون إذا كان الوصف مطابقاً
لما بعده فى سوى الأفراد .

ويعنى بسوى الأفراد : التثنية ، والجمع ... » (٣)
والخلاصة :

أن ابن جابر يمنع أن يكون « بَنُو لِهَبٍ » مبتدأ ، وأن يكون « خبير »
خبر عنه
وذلك : لعدم المطابقة — فى رأيه — : إذا أن « بَنُو لِهَبٍ » جمع ، وأن « خبير »
مفرد ، أى : بحسب الظاهر .

(١) ص ١٨٤ ٢ ١٨٥ شرح ابن جابر الاندلسى لألفية ابن مالك .

(٢) ص ١٨٥ شرح ابن جابر الاندلسى ...

(٣) ص ١٨٦ شرح ابن جابر الاندلسى ...

ولم يذهب إلى ما ذهب إليه ابن هشام الأنصارى ، الذى قرر المطابقة وذلك : لأن « ظهيراً » على وزن « فعيل » مثل المصدر « صهيل » .
والمصدر يخبر به عن المفرد والمثنى ، والجمع ، وكذلك ما وازنه فله حكمه .

وعلى ذلك نقول : إن المطابقة موجودة « فظهيراً » وإن كان فى صورة المفرد ، إلا أنه فى حكم المثنى ، أو الجمع ، ومعناها ، وفى بيت الشاهد المطابقة فى الجمع

ثم يقول ابن جابر - معزوا المنع : -

« ولا يجوز أن يكون الوصف خبراً مقدماً ، والثانى مبتدأ ، لعدم مطابقة الخبر المبتدأ .

إذا لا يجوز أن يكون المبتدأ مثنى ، أو مجموعاً ، والخبر مفرداً (١) » .
ثم جاء ابن جابر بضابط عام للمسألة ، فقال .

« وضابط هذه المسألة » : فى تقدم الوصف :

أن الوصف إن خالف ما بعده : بأن يكون مفرداً وما بعده مثنى ، أو مجموعاً تعين أن يكون مبتدأ ، وما بعده فاعل ، سد مسد الخبر .
ولا يجوز أن يكون الوصف خبراً مقدماً .

وإن تطابق الوصف مع ما بعده : فإن كانت المطابقة فى الأفراد جاز أن يكون الوصف مبتدأ ، أو خبراً مقدماً .

وإن تطابق فى غير الأفراد تعين أن يكون الوصف خبراً مقدماً . (٢)
وعلى ذلك :

يمنع ابن جابر التقديم ، والتأخير فى الشاهد ، لعدم المطابقة .

(١) ص ١٨٧ شرح ابن جابر الأندلسى ...

(٢) ص ١٨٨ شرح ابن جابر الأندلسى ...

ومن مزيد النفع العلمى :

أن نلخص هذه المسألة من التوضيح ، وشرحه ، وذلك فيما يلي :

إذا رفع الوصف ما بعده فله ثلاثة أحوال :

وجوب الابتدائية : إذا لم يطابق الوصف ما بعده ، نحو : « أقائم
أخوك » ؟

« فقامم » مبتدأ ، و « أخوك » فاعل سد مسد الخبر .

ولا يجوز العكس ، لا يخبر عن المنفى بالمفرد .

وجوب الخبرية : إذا طابق الوصف ما بعده فى التثنية ، أو الجمع ،
نحو .

« أقائمَان أَخَوَاكَ » ؟ و « أَقَائِمُونَ لِأَخَوَتِكَ » ؟

فالوصف خبر مقدم ، والمرفوع بعده مبتدأ مؤخر .

ولا يجوز العكس ، لأن الوصف إذا رفع ظاهرا كان حكمه حكم الفعل :

فى لزوم الأفراد على اللغة الفصحى .

ويجوز ذلك على غيرها ، فى لغة « أكلونى البراغيث » .

جواز الأمرين : إذا كانت المطابقة فى الأفراد : تذكيرا ، وتأنينا

نحو : « أَقَائِمُ أَخُوكَ » ؟ و « أَقَائِمَةٌ أَخْتُكَ » ؟

وهنا جاز الأمران : إذ يجوز أن يجعل الوصف مبتدأ ، وما بعده

فاعلا ، سد مسد الخبر ، ويجوز ، أن يجعل المرفوع مبتدأ مؤخرا ، والوصف

خبرا مقدما .

(١) ١٨٥/١ التصريح بمضمون التوضيح - بتصريف - .

م ٤ - الكواكب الدرية ج ٢

فإن قيل : إن الأصل في المقدم الابتداء ، عورض ذلك : بأن الأصل في الوصف الخبرية .

وهنا نقول : لما تعارض الأصلان تساقطا ، وبقي جواز الأمرين .

إعراب الشاهد

خبير : اسم فاعل ، جاء على « فَعِيل » بمعنى « خَبِير » .
مبتدأ ، مرفوع بالابتداء ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة واسم الفاعل يعمل عمل فعلة : من رفع للفاعل ، أو رفع للفاعل ، ونصب للمفعول ، إذا كان متعديا ، واستوفى شرط العمل .
وخبير نكرة : والنكرة لاتقع مبتدأ ، إلا بمسوخ .
والذي سوخ الابتداء بها - هنا - أن اسم الفاعل ، وهو : « خبير » عامل فيما بعده الرفع ، والمتعلق « بخبير » محذوف ، والتقدير : « خبير بالعيافة » .

بنو : فاعل سد مسد الخبر ، مرفوع بالواو ، لأنه ملحق بجمع المذكر السالم والنون المحذوفة لأجل الإضافة عوض عن التنوين في الاسم المفرد ، « بنو » مضاف .

لهب : مضاف إلى « بنو » مجرور بالإضافة ، وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، والأصل « بنون للهب » فحذفت اللام للتخفيف ، والنون للإضافة فلا : « الفاء » عاطفة ، حرف ، مبني على الفتح ، لا محل له من الإعراب ، أو الفاء واقعة في جواب شرط مقدر ، تقديره : وإذا كان كذلك فلا تلك ملغيا .

« لا » ناهية ، حرف ، مبني لا محل له من الإعراب .

تلك : فعل مضارع ، متصرف من « كان » الناقصة ، يرفع الاسم ، وينصب
الخبر : إذا أصله « تكون » حذفت الحركة للجازم ، والواو لالتقاء الساكنين
مجزوم « بلا » الناهية ، وعلامة جزمة السكون ، على النون المحذوفة
تخفيفا .

واسم « تلك » مستتر فيه وجوبا ، والتقدير : فلا تلك « أنت » .

ملغيا : خبر « تلك » منصوب بالفعل الناقص « تلك » وعلامة نصبه الفتحة
الظاهرة .

و« ملغيا » اسم فاعل ، من مصدر الفعل « ألغى » وهو — حينئذ —
يحتاج إلى فاعل .
وفاعله ضمير مستتر فيه .

مقالة : مفعول به لاسم الفاعل « ملغيا » منصوب ، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة
وهو مضاف .

لهي : مضاف إلى « مقالة » مجرور بالإضافة ، وعلامة جره الكسرة
الظاهرة .

إذا : ظرف لما يستقبل من الزمان — ضمن معنى الشرط — خافض لشرطه
منصوب بجوابه ، فهو عامل ، ومعمول .

هكذا يقول المهرّبون :

ولا يرتضى ابن هشام في معنى اللبيب هذا الإعراب من جميع الوجوه
وله بعض تحفظات (تراجع في « إذا » في معنى اللبيب ، عن كتب الأعراب)
الطير : فاعل لفعل محذوف ، يفسره الفعل المذكور بعده ، وذلك لأن
« إذا » يليها الفعل .

والتقدير : إذا مرت الطير مرت .

والجملة : من الفعل المحذوف ، وفاعله المذكور في محل جر بإضافة « إذا » إليها .

وهذا معنى قول العرب « خافض لشرطه » .

أما جواب الشرط : فهو محذوف « يدل عليه الكلام » .
والتقدير :

إذا مرت الطير فلا تلك ملغيا مقالة لهي .

مرت « مر » فعل ماض ، مبني على الفتح لاجل له من الإعراب .

و « التاء » تاء التأنيث ، والأصل فيها أن تكون ساكنة « مرت » وحركت تاء التأنيث بالكسر ، للروى .

وهي حرف لاجل له من الإعراب ، تلحق الفعل الماضي ، دلالة على تأنيث فاعله .

والفاعل مستتر جوازا ، تقديره « هي » يعود على « الطير » .

وجملة « مرت » - من الفعل ، والفاعل المستتر - لاجل لها من الإعراب تفسيرية .

والجملة التفسيرية من الجمل السبع - التي لاجل لها من الإعراب وما بعد « إذا » يعرب على شريطة التفسير : يعرب فاعلا ، إن كان الفعل مبنيًا للمعلوم ، ونائب فاعل إن كان الفعل المفسر مبنيًا للمجهول .

ثم يأتي دور بعض الملحوظات ، والدارسة حول الشاهد ، وذلك في الآتي .

١ - اتجاهات المذاهب النحوية :

(أ) البصريون ، ما عدا الأخفش : المنع ، وتخريج ما خالف مذهبهم .
كعادتهم .

(ب) الكوفيون ، والأخفش الجواز ، دون قبح .

(ج) ابن مالك ، وابنه : الجواز بقلة ، مع القبح .

٢ - مواقف من استشهادوا بالشاهد من المذاهب السابقة :

النظرة المتأنية تجعلنا نقول :

إن المذاهب الثلاثة تعود - بالنسبة للجواز ، وعدمه - إلى مذهبين .

(أ) مذهب البصريين عدا الأخفش من المانعين ، والذين يخرجون الشواهد على حسب مذهبهم النحوى .

ونجد ضلع ابن هشام معهم ، وتأثر به الأشعري .

(ب) مذهب الكوفيين ، والأخفش والذين يرون الجواز ، دون قبح

وانضم إليهم مذهب الناظم ، وابنه ، اللذين يريان الجواز مع القبح ، والقلة .

ونرى بقية من استشهادوا بالبيت ممن سجلنا استشهاداتهم يتابعون هذا

المذهب .



٣ - اعتراضا الأزهري ، وإجابته عنهما :

ذكر الشيخ خالد الأزهري اعتراضين ، وأجاب عنهما ، نذكرهما

فيما يلي .

الأول :

« فإن قلت : إذا جوز الأخفش كون الوصف مبتدأ ، من غير أن يعتمد

على نفى ، أو استفهام .

فما سوغ الابتداء به ، وهو نكرة .

قلت : عمله في المرفوع بعده .

وسياتى أن العمل من جملة المسوغات (١) .

الثاني :

« فإن قلت : العمل مشروط بالاعتداء ، وقد تخلف - هنا - .

قلت :

الأنحفش : لا يشترط في عمل الوصف اعتياده على شيء (٢) .



٤ - دراسة تطويقة على نوع مما تقدم :

علما مما تقدم : أن الوصف يشمل اسم الفاعل ، واسم المفعول والصفة المشبهة باسم الفاعل ، وأفعل التفضيل .

وستلقى الضوء على « اسم الفاعل » مع الاستعانة بشرح الشارح الأندلسي لألفية ابن مالك ، مع إيجاز العبارة - ما أمكن ذلك - وذلك فيما يلي : -
اسم الفاعل : هو الصفة الدالة على حدث ، وفاعله ، الجارية مجرى الفعل في إفادة الحدوث ، والصلاحية للاستعمال : بمعنى الماضي ، والحال ، والاستقبال .

- يجئ اسم الفاعل موافقاً للفعل المضارع ، في حركاته ، وسكناته ، وعدت حروفه .

(١) ١٥٧/١ التصريح بمضنون التوضيح :

(٢) ١٥٧/١ ، ١٥٨ التصريح بمضنون التوضيح .

ولاجل هذا: لم يعمل إذا كان بمعنى المضى ، مجردا عن الألف ، واللام لأنه قد جاء بمعنى فعل ، لا يوافقه في الحركات ، والسكنات ، وعدد الحروف .
ويعمل إذا كان بمعنى الحال ، والاستقبال لحصول الشبه بينه وبين الفعل المضارع من جهة المعنى ، واللفظ .

— إذا كان اسم الفاعل محلى « بأل » عمل مطلقا ، دون شرط آخر .
وذلك : لأنه أغنى هو ، وفاعله المضمر عن جملة الصلة ، ولا يكون ذلك إلا في الجملة الفعلية .

إذا لم يكن اسم الفاعل محلى « بأل » عمل عمل فعله بشرطين .
أولهما : أن يكون بمعنى الحال ، أو الاستقبال ، لا بمعنى المضى .

وسر ذلك :

أنه إذا كان بمعنى المضى : فإنه يكون بمعنى فعل ماض ، لا يوافقه في حركاته ، وسكناته ، وعدد حروفه .
وثانيهما : أن يعتمد على شيء مما يلي .

- الاستفهام ، نحو : « أمكريمٌ زيدٌ عمراً ؟ »
- النفي ، نحو : « ما مكريمٌ زيدٌ المقصّر . »
- الاعتماد على موصوف محذوف ، نحو : « يا رجلاً طالعاً جبلاً » .
- أن يكون نعتاً لنكرة ، نحو : « مررتُ برجلٍ راكبٍ فرساً » .
- أن يكون حالا لمعرفة ، نحو : « جاء زيدٌ طالباً أدباً » .
- أن يكون مسنداً ، نحو : « زيدٌ ضاربٌ غلامه رجلاً » .
- ومن المسند .

خبر المبتدأ ، وخبر كان ، وإن ، والمفعول الثانى ، فى باب « ظن »
وذلك نحو : « زيدٌ ضاربٌ عمراً » و « كان قيسٌ محباً ليلى » ،
و « إنَّ زيدا مكرماً عمراً » ، و « ظننتُ عمراً ضارباً خالداً » .
- يعمل اسم الفاعل ، إذا اعتمد على موصوف ، وكان ذلك
الموصوف محذوفاً .

ومن ذلك قوله تعالى : « ومنَ النَّاسِ ، والدَّوابِّ ، والأنعامِ
مُخْتَلِفٌ أَلْوَانُهُ كَذَلِكَ ^(١) » .
والتقدير :

ومن الناس ، والدواب ، والأنعام صمغف ألوانه كذلك .



مانقدم من الشروط ، والأمثلة هى ما يحتاج إليه الوصف ليعمل عمل فعله .
وقد سجل الناظم فى الألفية فى باب « الابتداء » .

١ - النفى ، بنصبه عليه ، حيث قال « ... وكاستفهام النفى »

٢ - الاستفهام ، بالتمثيل فى « أسارِ ذانِ » ؟

وكان ذلك فى معرض الكلام عن المبتدأ ، الذى لا خبر له . وإنما له
مرفوع سد مسد الخبر .

لكنه :

عند الكلام فى « عمل اسم الفاعل » ذكر جميع المسوغات لأن المقام
يتطلبها .

(١) من الآية ٢٨ بن سورة فاطر .

وعلينا أن نضم المسائل النحوية : بعضها إلى بعض ، لمسئلة البحث ، ويسر التناول .

٥ - الزجر ، والعبافة . . .

قلنا - فيما تقدم - إن بني هلب اشتهروا من بين العرب بهما .
وقبل إن نتحدث عنهما ينبغي أن نسأل سؤالا ، ثم نجيب عنه ، وهو
هل كان للعرب علوم قبل الإسلام ، وفي جاهليتهم الأولى .
وللإجابة عن هذا السؤال نقول :

ما المراد بالعلوم ؟

وللإجابة عن هذا السؤال نقول :

إن المراد بالعلوم الحقائق الثابتة ، التي وصل إليها العلماء بالبحث ،
والملاحظة ، والتجربة ، والتطبيق ، وحتى عدت من الحقائق الكونية الثابتة
المقررة .

وكان الوصول إليها بنور العقل ، ولا يختلف فيها العقلاء من زمن إلى
زمن ، ومن بلد إلى بلد

وإذا كانت حقيقة العلم قد اتضحت ، وجاء دور الإجابة عن السؤال
فنقول :

كان للعرب المتحضرين : في اليمن ، والشام والحيرة ثقافة ، وحضارة
وعلوم مثل هندسة الإرواء ، وبناء السدود ، وحفر المجارى المائية وتخطيط
المدن ، وتدبير الجيوش ، والطب ، والحساب ، والزراعة . . .

أما سواد العرب فلأنهم بدو ، أميون ، لاعهد لهم بهذه العلوم ، لأنها
لاتنشأ ، وتنمو وترعرع إلا في ظل الحضارة .

أما ما كان للسواد الأعظم من العرب فإننا نطلق عليه : المعارف .
والمعارف : أفادها هؤلاء بتجارهم ، أو اقتبسوها من جيرانهم ومخالطهم
من الأمم الأخرى ، أو اقتضتها طبيعة بلادهم في نواح شتى من نواحي الحياة .
لكنها لم تجمع . ولم ترتب ، ولم تصل إلى درجة يصح أن تسمى معها
علوما ولم تتبع الأسلوب العلمى في الوصول إليها ، وفي بلوغ غاياتها .
وقد اشتهر هؤلاء بألوان من المعارف ، اهتموا إليها بالفطرة ووصلوا
إليها بطريقة مما تقدم .

وأهم هذه المعارف - في إيجاز - ما يلى .

١ - الأخبار :

وقد كان العرب حفاظاً لها ، لأمتهم ، وللاعتداع على حافظتهم ، ولقلة
أعمالهم ، التى ينفق فيها الوقت ، ولأنهم كانوا يحبون السمر ، والحديث ،
لما فى ذلك من إشباع لغريزة حب الاستطلاع ، ومعرفة أخبار الأمم المجاورة
والقبائل الذاهبة ، والباقية .

والأخبار : لا تخلو من دس ، وتخليط ، إلا ما تضافرت الروايات على
صداقه ، كقصص الفيل ، ويوم ذى قار ، ونحوهما .

٢ - الأنساب :

وكان هؤلاء من أحفظ الأمم لها ، لأنها مناط فخرهم ، وعزهم ومدار
منافرتهم .

ومن أشهر النسابين « دَعْفَلُ بْنُ حَنْظَلَةَ » الدَّوْرِيُّ ، الذى قيل فيه :
« أَنْسَبُ مِنْ دَعْفَلٍ ^(١) » .

(١) راجع المثل ، ووفادته على معاوية (رضى الله عنه) وإجابه عما
وجه إليه من أسئلة ... مجمع الأمثال للبيدائى ٣٠٨/٢ .

وأخبار دغفل مشهورة ، وقد أدرك النبي « صلى الله عليه وسلم » وفد على معاوية « رضى الله عنه » .

ومن يضرب بهم المثل - أيضا - في ذلك « ابن لسان الحمرة » فقد قيل « أنسب من ابن لسان الحمرة » (١) .

ومن عظماء النسابين أبو بكر الصديق « رضى الله عنه » .

وقد روى له الميداني ، صاحب مجمع الأمثال مورد المثل المشهور :

« إِنَّ الْبَلَاءَ مُوَكَّلٌ بِالْمِنْطِقِ » (٢) .

وطبقات الأنساب عندهم : الشعب ، فالقبيلة ، فالعمارة ، فالبطن ، فالفخذ ، فالفصيلة .

٣- النجوم :

فقد عرفوا أسماءها ، وطلوعها ، وغروبها ، لأنهم كانوا يعتمدون عليها في سيرهم : برا ، وبحرا ، وساعدهم على ذلك صفاء جوهم ومعارف خلطاتهم من الكلدانيين « الصابئة » الذين كثروا ببلاد العرب .

٤- المطر والرياح :

وقد عنوا بذلك عناية كبيرة - لاعتمادهم عليها في حياتهم ، وقد استطاعوا بالخربرة - أن يعرفوا السحاب المطر ، والكهام ، والبرق الخلاب ، والصادق ، ودلالة الرعد على قرب المطر ، أو بعده ، والسحب التي أمطرت ، وفي أي مكان سقط مطرها ، والسحب التي تمطر ، ومتى تمطر .

(١) مجمع الأمثال للميداني ٣٠٩/٢ .

(٢) مجمع الأمثال للميداني ١٩/١ ، ٢٠ .

وفي الأغاني شيء من ذلك .

وأما الرياح فقد عرفوا صفاتها وأنواعها :

ومن ذلك : الصبا ، والقبول ، والدبور ، والنعاى ، والشمال والجنوب ، والنكباء ، والسواقي ، والخواصب ، والصرصر ، والعاصف ، والسموم ، والمعصرات ، والأعاصير .
وغير ذلك ، وقد تكفلت كتب فقه اللغة بالحديث عنها ، وبيان كل منها .

٥ - الملاحاة :

وقد كان لعرب السواحل ، كأهل ابنين ، والبحرين معرفة بالمرائب وسيرها في البحار .

وتجد في تراثهم ، وأشعارهم أسماء المراكب ، وأجزائها ، وسائقها مثل : السفينة ، والقارب ، والمجداف ، والسكان ، والجؤجؤ ، والقلس وزان « بئر » والربان ، والنوق .

٦ - الطب :

كان لهم فيه حظ وافر مكنسب بالتجربة ، أو منقول عن غيرهم من الأمم المجاورة ، يتوارثونه : جيلا بعد جيل .

فقد عالجوا مرضاهم : بخلاصة النبات ، وبالعسل ، وبالحكى بالنار وبالبتر وبالحجامة .

وبعضهم كان يعالج بالرفق ، والعزائم .

وقد أخذ بعضهم الطب عن الروم ، والفرس قبيل الإسلام . ومن أشهر أطبائهم « الحارث بن كلدة الثقفى » والمتوفى سنة ١٣ هـ .

ويقال : إنه صاحب الحكمة المشهورة : « البطنة بيت الداء والحمية رأس الدواء » .

ومن المشهورين - أيضا - ابن « حزم » .
وكتب اللغة مليئة بأسماء الأمراض ، والعقاقير .

٧ - قياضة الأثر :

وهي تنبع آثار الأقدام ، والأخفاف ، والخوافر ، والاستدلال بها على ذويها .

وبذلك : عرفوا النعم الضالة ، والمسروقة ، ومسالك اللصوص ،
والفارين وقد مهرروا في ذلك ، حتى قيل : إنهم كانوا يميزون بين قدم
الشاب ، والشيخ ، والرجل ، والمرأة ، والبكر ، والثيب .

٨ - قياضة البشر :

وهي الاستدلال بهيئة الإنسان ، وملاحمه ، وأعضائه على نسبه .

ومن المشهورين في ذلك منهم : بنو مدليج ، وبنو هب .

وقد روى أن قالفا دخل فرأى أسامة بن زيد ، وزيداً ، وعليهما
قطيفة قد غطيا بها رعوسهما ، وبدت أقدامهما ، فنظر إليهما ، وقال :
إن هذه الأقدام بعضها من بعض .

فسر بذلك النبي « صلى الله عليه وسلم » .

٩ - الفراسة :

وقد كان لهم منها نصيب كبير .

وهي : الاستدلال بهيئة الشخص ، وشكله ، ولونه ، وكلامه على
أخلاقه وفضائله ، ورذائله .

ومرجعها إلى العقل ، فكلما كان أكل كانت أقوى .

وقصة أولاد نزار مع الأفعى الجرهمى مشهورة .
وللإمام الشافعى نصيب كبير : أخذاً عن العرب السابقين .
فقد حكى أنه رأى رجلاً ، وكان معه محمد بن الحسن ، فقال الشافعى
هو « حداد » وقال محمد : هو « نجار » .
فستل الرجل فقال « كنت حدادا ، والآن نجار » .
١٠ - الكهانة ، والعرافة :

قيل : هاشىء واحد .
وهو الإخبار عن المغيبات : ماضية ، أو مستقبلية ، أو حالية اعتماداً
على القرائن أو على النجوم ، أو على الحصى ، أو الجن - فى زعمهم أو بقياس
المستقبل على الماضى .
وقد كانت العرب تفرع لى الكهنة فى أمور كثيرة . وقيل فى ذلك
شعر كثير .

ومن أشهر العرافين :
عراف اليمامة : رباح بن عجلة ، وعراف نجد : الأبلق الأسدى . .
١١ - التطير :

وجاء فى لسان العرب ، مادة « طير » .
« التطير بالسوانح ، والبوارح ، من الطباء ، والطير ،
وغيرهما ، وكان ذلك يصددهم عن مقاصدهم ، فنفاه الشرع ، وأبطله ، ونهى
عنه » .

وفعل ذلك يقال له الزجر .
وفى لسان العرب - أيضاً - مادة (زجر)

« قال الزجاج : الزجر : النهر ، والزجر للطير ، وغيرها : التيمن بسنوحها والتشاؤم ببروحها . . . »

وذلك : أن العرب كانت تعتقد : أن من أراد البدء في عمل ، أو الشروع في سفر ، فإنه يحسن أن يتوثق أولاً من نجاحه ، أو إخفاقه : بأن يزجر الطير ، الذي يلاقيه :

فإن انصرف إلى جهة اليمين تفاعل ، وشرع في عمله ، ويسمى الطير سانحاً .

وإن انصرف إلى غيرها تشاعم ، ورجع عن عمله ، ويسمى الطائر بارحاً . وقد كانوا يتفاعلون بالسانح ، ويتشاعمون بالبارح .
وقد أدرك العقلاء منهم خطأ ذلك — كما تقدم .

وعلى ذلك نقول :

إن بنى لهب كانوا زجرة طير ، وقد اشتهروا بذلك من بين العرب شهرة سارت بها الركبان ، وجرت مجرى الأمثال .

وقد سبق أن ذكرنا أن اللهيبين — أيضاً — كانوا مشهورين بقيافة البشر وعلى ذلك جاء بيت الشاهد .

بقى علينا بعد ذلك أن نجعل مسلك الختام في هذا الشاهد .

١٢ — موقف الإسلام من الزجر :

جاء في باب « الطيرة » في صحيح البخارى :

« حدثني عبد الله بن محمد : حدثنا عثمان بن عمر ، حدثنا يونس ، عن الزهري ، عن سالم ، عن ابن عمر « رضى الله عنهما » .
أن رسول الله « صلى الله عليه وسلم » قال :

« لا عدوى ، ولا طيرة ، والشؤم في ثلاث : في المرأة ، والدار ،
والدابة ^(١) » .

وجاء في باب « لا هامة »

« حدثنا محمد بن الحكم : حدثنا النضر : أخبرنا لإسرائيل : أخبرنا
أبو حصين ، عن أبي صالح ، عن أبي هريرة « رضى الله عنه » عن النبي
« صلى الله عليه وسلم » قال :

« لا عدوى ، ولا طيرة ، ولا هامة ، ولا صفر ^(٢) » .
ومن ذلك نقول .

إن الرسول الأمين بعث في أمة أمية لها معارفها ، وعاداتها ، وللخلق
كافة فرأى في قومه أمورا ، زينها الشيطان : في المعتقدات ، والعادات وهي
منافذ إلى الشرك . . . فأغلقها الرسول العظيم ببيانه المحكم .
ومن ذلك « التطير » .

فالطير إذا زجر تحرك حركة عشوائية ، بغريزته في حب البقاء ، والبعد
عن مصدر الضرر ، والخطر .

فجاء الزاجر : وقد حسب هذه الحركة حسابا دقيقا ، ورتب عليها .

« أفعل ، أو لا أفعل » و « افعل ، ولا تفعل »

وفي ذلك ما فيه من الأضرار البالغة في المعتقدات ، وفي نواحي السلوك
البشرى .

(١) ٣٤٠/٢١ ، ٣٤١ ، ٣٤٢ فتح الباري بشرح صحيح البخارى ،
لابن حجر العسقلانى .

(٢) ٣٤٤/٢١ فتح الباري بشرح صحيح البخارى ، لابن حجر العسقلانى .

فأوصد الرسول العظيم هذا الباب ببيانه القاطع المحكم...
ونقل ابن حجر العسقلاني في شرح حديث: « إنما الشؤم في ثلاثة عن
ابن قتيبة .

« قال ابن قتيبة » ووجهه أن الجاهلية كانوا يتطهرون فنهأهم النبي « صلى
الله عليه وسلم » .
وأعلمهم أنه : لا طيرة .

فلما أبوا أن ينتهوا بقيت الطيرة في هذه الأشياء الثلاثة (١)
ويرى الفقهاء أن التطير فيها : في المرأة العقم ، وفي الدار : سوء الجيران ،
وفي الدابة : عدم الغزو عليها .

ونقول :

إن نشأة العرب في بيئتهم ، المترامية الأطراف ، دون علم متوارث عن
معصوم ، محفوظ في الصدر ، ومدون في الكتب ، وفي كون متقلب ،
ظواهره تحتاج إلى تفسير ، ولا مفسر ، وفي غابة من البشر ، يسود فيها
قانون القوة ...

مع ما فطر عليه الإنسان من رغبة جامحة إلى تحقيق رغائبه التي لا تنفد
عند حد ، ومع الإشفاق من نوازل تهاجمه ، وآلام تنازله . .

ولاعلم عنده إلا إثارة من علم اليوم والأمس قبله ، وهو ما لا يفنى شيئاً
كل ذلك : دفعه دفعاً حثيثاً إلى تلمس ما يتوهم أنه يعينه على استطلاع غيب
لما يأت موعده بعد ، أو حكم في أمر لما يحن البت فيه بعد ...
والطبيعة من حوله كتاب مفتوح ، فليقرأ فيه : خطأ ، أو صواباً .

(١) ١١/١٢ فتح الباري بشرح صحيح البخاري ، لابن حجر العسقلاني .

المهم: أن يكون لديه مرجح في العزم على أموره بالمضى ، أو الانصراف والإقبال ، أو الإدبار . . .

فانتهى به المطاف إلى غير هدى ، ووصل به إلى « تطير » يمارس الطير ، ويزجرها ، أو غيرها - وهى لاتدرى من أمرها شيئاً ، ولا من أمره شيئاً ، ولا من أمر الكون شيئاً - فعلم الغيب اختص به علام الغيوب « جل ، وعز » .

فيه ودهم أنها قرأت الغيب ، وصدرت عنه فإن تيامنت ظن أنها تقول له : امض لما شئت ، وإلا توهم أنها تقول له : انصرف عما شئت .

ولثبوت هذا الوهم في النفوس ، ولغريزة الإنسان في حب المنافع ، وإشفاقه من المضار ، كان هذا الأمر راسخاً في الغريزة ، وثابتاً في الفطرة فعالجه الرسول الأمين - أيضاً - مع غيره مما يشبهه ، فقال « صلى الله عليه وسلم » (ثلاثة لا يخلو منها أحد) .
الحسد ، والطيرة ، والظن .

قلنا : فما المخرج منها يا رسول الله ؟ .

قال : إذا حسدت ، فلا تبغ ، وإذا تطيرت ، فلا ترجع ، وإذا ظننت فلا تحقق » .

والقصد : أن مبدأ الهاجس بهذه الأشياء لا يمكن دفعه ، أو منعه ، ولا حرج فيه ، ولا إثم ، وإنما الحرج ، والدلب فيما زاد على ذلك : البغي في الحسد : تمنى زوال نعمة المحسود ، وفي الطيرة : التشاوم ، والرجوع عن القصد ، وفي الظن التبع ، حتى يتحقق أو لا يتحقق ، والله تعالى أعلى ، وأعلم .

قال العباس^(١) بن مرداس ، يخاطب خُفاف بن نُذبة :

أَبَا خُرَاشَةَ : أَمَا أَنتَ ذَا نَفِيرٍ فَلِمَ قَوْمِي لَمْ تَأْكُلْهُمْ الصَّبِيعُ

العباس بن مرداس :

« هو العباس بن مرداس بن أبي عامر بن حارثة بن عبد قيس بن رفاعة

ابن الحارث بن حبي بن الحارث بن بهينة بن سليم بن منصور : السُّلَمِي

أسلم قبل فتح مكة ببسبر ، وكان من المؤلفة قلوبهم ، ومن حسن إسلامه منهم .

وقدم على رسول الله « صلى الله عليه وسلم » في ثلاثمائة في الركب من

قومه ، فأسلموا ، وأسلم قومه .

وكان يتزل البادية بالبصرة .

وقيل : إنه قدم دمشق : وابتنى بها داراً .

يخاطب العباس بهذا : خُفاف بن نُذبة ، وهو أبو خراشة^(٢) .

وخُفاف بن نُذبة ...

وهي اسم أمه : وهو صحابي أيضاً .

وخُفاف : شاعر مشهور ، وفارس مذكور من فرسان قيس وهو ابن

عم صخر ، ومعاوية ، وأختهما الخنساء : انشاعة المشهورة .

واسم أبي خفاف « عمير » .

وكان خفاف أسود حالكا ، وهو أحد أغربة العرب .

(١) ترجمته في ١٦٨/٣ إلى ١٧٠، أسد الغابة .

(٢) ٥٥/٢ ، ٥٦ العيني ٢ وراجع ترجمته في ١٣٨/٢ ، ١٣٩ -

أسد الغابة ..

وهو ممن ثبت على إسلامه في الردة . شهد مع رسول الله « صلى الله عليه وسلم » (حنيناً) .

وقالوا: شهد افتتح مع النبي « صلى الله عليه وسلم » ومعه لواء بنى سليم
واييت من البسيط .

ونو من شواهد :

كتاب سيويه - ١ / ١٤٨ ، والإنصاف ٥٢ ، وابن يعيش ٢ / ٩٩ ،
٨ / ١٣٢ ، والخزانة ٢ / ٨٠ ، ٤ / ٤٢١ ، وشذور الذهب ١٨٦ ،
واقطر ١٦١ ، ومغني اللبيب ٣٥ ، ٤٣٧ ، ٦٩٤ ، وشرح شواهد المغني
للسيوطي ٤٣ ، ٦٥ ، والعيني ٢ / ٥٥ ، والتصريح ١ / ١٦٥ ، ومع
المواجع ١٢٢ ، والدرر اللوامع ١ / ٩٢ ، والأشبهوني ١ / ٢٤٤ ، ٤ / ٤٩
ويس ١ / ١٩٤ ، والشارح الأندلسي ٢٤٠ .

اللغة :

أباخرشة : كنية الشاعر الصحابي خُصَّاف بن ندبة السلمى .

نفر : في القاموس المحيط . مادة « نفر » .

« ... والنَّفَرُ : الناس كلهم ، وما دون العشرة من الرجال ، كالنفير والنَّفَرُ :
القوم ينفرون معك ، ويتنافرون في القتال ، أو هم الجماعة يتقدمون في الأمر .. »

الأولى - بفتح الفاء - والثانية - بسكون الفاء .

ويريد العباس : القوم ، والجماعة .

أى : إذا كنت ذا نفر تعزز بهم ، وجماعة تمتلئ بهم فخراً ، وقوم
تضمخ بهم

قوى : في القاموس المحيط ، مادة « القوم » . .

« القوم : الجماعة من الرجال ، والنساء معا ، أو الرجال خاصة

أو تدخله النساء على تبعية ، ويؤنث والجمع : أقوام ، وجمع الجمع أقوام
وأقوام ، وأقائم ... »

ويريد العباس : قومه ، وجماعته ، ورجاله الأقوياء الأشداء ...

الضَّبْعُ في القاموس المحيط مادة « الضَّبْع » :

« الضَّبْعُ : العضد : كلها ، أو وسطها بلحمها ، أو الإبط ، أو ما بين الإبط إلى نصف العضد من أعلاه .

والضَّبْعُ - بضم الباء - وسكونها - مؤنثة ، والجمع : أضْبَعُ وضِبَاع ، وضْبُع - بضمين ، وبضمة ، ومضبة .

والذكر ضِبْعَان - بالكسر - والأنثى - ضِبْعَانة ، وضْبُعة ...

وهي سبع كالذئب ، إلا إذا جرى كأنه أعرج فلذا سمي الضَّبْعُ العرجاء .

والضَّبْعُ - « كرجل » - السنة المجذبة ... »

ويريد العباس بالضبيع : السنة المجذبة .

قال حمزة الأصمفهانى : إن الضبيع إذا وقع ، في غم عاثت ولم تكتف من الفساد بما يكتفى به الذئب

ومن إفسادها . وإسرافها فيه : استعارت العرب اسمها لل... .

فقالوا : أكلتنا الضبيع .

والأصمفهانى بهذا : يذكر التعليل الذى من أجله أطلقت العرب على

السنة المجذبة كلمة « الضبيع » .

والمعنى :

يا أبا خراشة .

أن كنت كثير القوم : عظيم العدد ، وكنت تعتز بقومك ، وتزهو بجماعتك
فلن قومى موفورون ، وهم كثير العدد ، لم تأكلهم السنة المجذبة ولم تضعفهم
الحروب ، ولم تل منهم الجوائح والأزمات .
أى : فأنا عزيز بقومى عزتك بقومك .

الاستشهاد بالبيت

استشهد بالبيت إمام أهل الصناعة : سيوييه ، في الكتاب فقال :
« هذا باب ما ينتصب على إضمار الفعل المتروك لإظهاره في غير الأمر والنهي (١)
وذلك قولك : أَخَذْتَهُ بِدِرْهَمٍ ، فَصَاعِدًا ، وَأَخَذْتَهُ بِدِرْهَمٍ ،
فَزَائِدًا .

حذفوا الفعل لكثرة استعمالهم إياه ، ولأنهم آمنوا أن يكون على
الباء ، لو قلت : أَخَذْتَهُ بِصَاعِدٍ ، كان قبيحا ، لأنه صنفه ، ولا يكون في
موضع الاسم .

كأنه قال : أَخَذْتَهُ بِدِرْهَمٍ ، فَزَادَ الثَّمَنُ صَاعِدًا ، أَوْ فَذَهَبَ
صَاعِدًا ... (٢)

ثم ذكر إمام أهل الصناعة مسائل يخلف فيها الفعل . . .
ثم قال - بعد ذلك :

« ... ومن ذلك قول العرب : « أَمَا أَنْتَ مَنْطَلِقًا انْطَلَقْتُ مَعَكَ » .
و « أَمَا زَيْدٌ ذَاهِبًا ذَهَبْتُ مَعَهُ » .
وقال الشاعر : « العباس بن مرداس » .

أَبَا خِرَاشَةَ : أَمَا أَنْتَ ذَا نَفْسٍ فَإِنَّ قَوِيَّ لَمْ تَأْكُلْهُمْ الضَّبْعُ
فلما هي « أَنْ » ضُمَّتْ إِلَيْهَا « مَا » ، وهي « مَا » التوكيد ،
ولزمت كراهية أن يحذفوا بها لتكون عوضا عن ذهاب الفعل

(١) ١٤٦/١ كتاب سيوييه .

(٢) ١٤٧/١ كتاب سيوييه .

كما كانت « الهاء ، والألف » عوضاً في « الزنادقة » و « اليماني^(١) »
ويشرح الأعلام الشنتمري الاستشهاد ، فيقول . .

« وأنشد في باب ترجمته : هذا باب ما ينتصب على إضمار الفعل
المتروك لإظهاره في غير الأمر ، والنهي » لعباس بن مرداس :

أَبَا خُرَاشَةَ : أَمَا أَنْتَ ذَا نَفَرٍ فَمَسِلَنْ قَوْمِي لَمْ تَأْكُلْهُمْ الضَّبْعُ
الشاهد فيه :

حمل ذَا نَفَرٍ « على إضمار « كان » .

والتقدير : « لَأَنَّ كُنْتَ ذَا نَفَرٍ » :

فحذفت « كان » وجعلت « ما » لازمة « لأن » عوضاً عن حذف الفعل
بعدها .

ومعنى الكلام : الشرط ، ولذلك دخلت الفاء جواباً « لَأَمَّا »
والضميع : — هنا — السنة الشديدة .

أى : إن كنت كثير القوم ، عزيزاً فإن قومي موفورون ، لم تهلكهم
السنون^(٢) .

والخلاصة :

حذف « كان » الناقصة ، والتعويض عنها « بما » الزائدة ، والتي
أدغمت في « نون » أن على المصدرية ، وبقي اسم « كان » وهو الضمير
البارز ، المنفصل « أنت » ونحوها ، وهو « ذَا نَفَرٍ » .

(١) ١٤٧/١ ، ١٤٨ كتاب سيبويه .

(٢) ١٤٨/١ شرح الأعلام لشواهد سيبويه : كتاب سيبويه .

استشهد أبى البركات الأنبارى .

استشهد أبو البركات الأنبارى بالبيت فى المسألة « ١٠ » قال :
ذهب الكوفيون : إلى أن « لولا » ترفع الاسم بعدها ، نحو .

« لَوْلَا زَيْدٌ لَأَكْرَمْتُكَ » .

وذهب البصريون : إلى أنه يرتفع بالابتداء .

أما الكوفيون : فاحتجوا : بأن قالوا .

إنما قلنا : إنها ترفع الاسم بعدها ، لأنها نائبة عن الفعل ، الذى لو ظهر
لرفع الاسم ، لأن التقدير فى قولك : « لَوْلَا زَيْدٌ لَأَكْرَمْتُكَ » ، لو لم يمنعنى
زَيْدٌ من إكرامك لَأَكْرَمْتُكَ .

إلا أنهم حذفوا الفعل تخفيفاً ، وزادوا « لا » على « لو » فصارا ،
بمنزلة حرف واحد .

وصار هذا بمنزلة قولهم : « أَمَا أَزَيْتَ مُنْطَلِقاً انْطَلَقْتُ مَعَكَ » .

والتقدير فيه : « أَنْ كُنْتُ مُنْطَلِقاً انْطَلَقْتُ مَعَكَ » .

قال الشاعر .

أَبَا خُرَاشَةَ : أَمَا أَزَيْتَ ذَا نَفْسِي فَإِنَّ قَوْمِي لَمْ تَأْكُلْهُمْ الصَّبِيعُ
والتقدير فيه :

أَنْ كُنْتُ ذَا نَفْسِي : فحذف الفعل ، وزاد « ما » على « أَنْ » عوضاً
عن الفعل .

كما كانت الألف فى « الجاني » عوضاً عن إحدى ياءى النسب .

والذى يدل على أنها عوض عن الفعل : أنه لا يجوز ذكر الفعل معها
لثلاث ياءات : بين العوض ، والمعووض .

ونحن ، وإن اختلفنا في أنْ « أنْ » - ها هنا : هل هي معنى « إنْ » الشرطية ، أو أنها في تقدير « لأنْ » ؟ فما اختلفنا في « أنْ ما » عوض عن الفعل (١).

والاستشهاد لم يكن مقصودا لذاته ، وإنما جاء تنظيرا لحذف الفعل والتعويض عنه .

وتفسير الكوفيين ، وتعليلهم لم يخرج عن الدائرة ، التي وضعها سيبويه.



استشهاد ابن يعيش الحلبي :

استشهد ابن يعيش الحلبي بالبيت مرتين .

الأولى : - في إضمار العامل في خبر كان :

يقول ابن يعيش :

« ... وأما قولهم : « أَمَا أَنْتَ مُنْطَلَقًا أَنْطَلَقْتُ مَعَكَ » :

« فمَنْطَلَقًا » : منصوب بفعل مضمَر .

وأصل « أَمَا » - ها هنا - : « أَنْ » وهي المصدرية ، ضمت إليها

« مَا » زائدة مؤكدة ، ولزمت لزيادتها - ها هنا - عوضاً عن الفعل المحذوف .

والمعنى : لَيْسَ كُنْتُ مَنْطَلَقًا أَنْطَلَقْتُ مَعَكَ ، أي : لانطلاقك في

لها

الماضي انطلقت معك .

وإنما قدرناها في الماضي ، لأنك أوليتها الماضي ، ولو أوليتها المستقبل

لقدرتها بالمستقبل .

(١) ٢٥٣/١ ، ٢٥٤ شرح الكافية للرضي .

(٢) ص ٥٢ الإنصاف في مسائل الخلاف ...

وحسن حذف الفعل ، لإحاطة العلم بأن « أن » هذه الخفيفة لا يقع بعدها الاسم مبتدأ ، وصار لذلك منزلة « إن » الشرطية : في دلالتها على الفعل :
و « أنت » مرتفع بالفعل ، الذى صار « ما » عوضاً عنه ، وهو
« كان » و « أن » من « أما » فى موضع نصب « بانطلقت » .
والمعنى : انطلقتُ لأن كنتُ مُنطلقاً ^(١) .
وأما قوله .

أبا خُرَاشَةَ : أَمَا أَنْتَ ذَا نَفَرٍ فإِنْ قَوْمِي لَمْ تَأْكُلْهُمْ الضَّبْعُ
والشاهد فيه :

نصب « ذَا نَفَرٍ » على « أَنْ كَانَ ذَا نَفَرٍ » : فحذفت « كَانَ »
وجعلت زيادة « ما » لازمة عوضاً عن الفعل المحذوف .
ولأجل أن الثانى مستحق بالأول دخلت « الفاء » فى الجواب . والضبع
هنا - السنة .

فأما « أن » فى البيت فموضعها نصب بفعل يدل عليه قوله : لم
تأكلهم الضبع .

تقديره : بقيت ، أو سلمت ، ونحوهما مما يدل عليه قوله : لم تأكلهم
الضبع .

وابن يعيش فى استشهاده فى هذا الموضع يحلو إمام أهل الصناعة
سيبويه ، مع ما يقتضيه الإفهام من قليل من بسط العبارة .
الثانى : فى زيادة « ما » .

(١) ٩٨/٢ ، ٩٩ شرح المفصل لابن يعيش الحلبى .

قال ابن يعيش :

« الثاني : استعمالها زائدة مؤكدة ، غير كافية ، وذلك على ضربين أحدهما : أن تكون عوضاً عن محذوف .
والآخر : أن تكون مؤكدة لا غير .

فالأول قولهم : « أَمَا أَنْتَ مُنْطَلِقاً انْطَلَقْتَ مَعَكَ » و « أَمَا زَيْدٌ ذَاهِباً ذَهَبْتُ مَعَهُ » .
ومنه قوله الشاعر .

أَبَا خُرَاشَةَ : أَمَا أَنْتَ ذَا نَفْسٍ فَإِنْ قَوَى لَمْ تَأْكُلْهُمْ الضَّبْعُ
قال سيبويه :

« إنما هي « أن » ضمت إليها « ما » للتوكيد ، ونزمت عوضاً عن ذهاب الفعل (١) .

والأصل : أن كنت منطلقاً انطلقت معك .

أى لأن كنت : فموضع « أن » نصب بانطلقت .

لما سقطت اللام وصل الفعل فنصب .

وأما « أن » في البيت - فموضعها - أيضاً - نصب بفعل مضمر دل عليه ، « فَإِنْ قَوَى لَمْ تَأْكُلْهُمْ الضَّبْعُ » ويفسره ، ولا يكون منصوباً « بَلَمْ يَأْكُلْهُمْ الضَّبْعُ » ، لأن ما بعد « أن » لا يعمل فيها قبلها (٢) .

(١) عبارة سيبويه : « فإنما هي « أن » ضمنت إليها « ما » وهي « ما » التوكيد ؟ ولزمت ، كراهة أن يجحفوا بها ، لتكون عوضاً عن ذهاب الفعل .
وقد تقدمت العبارة في استشهداد سيبويه بالبيت والعبارة في ١٤٨/١ الكتاب .

(٢) ١٣٣ ، ١٣٢/٨ ، شرح الفصل لابن يعيش .

وهذا الاستشهاد قد انصب على « ما » - و أيضا - لم يخرج عن كتاب
سيبويه ، وقد استأنس بعبارة .

استشهاد البغدادي صاحب الخزانة :

يحسن بنا أن نسجل كلام نجم الأئمة الرضى قبل أن نورد استشهاد
البغدادي الذي يشرح استشهاد الرضى في شرحه لكافية ابن الحاجب ،
فنقول .

الاستشهاد الأول :

قال الرضى : - في الكافية ، مع الشرح (١).

« و (يجب الحذف) » أى : يجب حذف « كان » بعد أن كان معوضا
منها « ما » نحو قوله :

أَبَا خُرَّاشَةَ : أَمَا أَنتَ ذَا نَفْسٍ فَإِنْ قَوَّيْ لَمْ تَأْكُلْهُمْ الضَّيْعُ
أى : لِأَنَّ كُنْتُ : فحذف حرف الجر ، جوازاً على القياس المذكور
فى المفعول له ، ثم حذف « كان » وأبدل منه « ما » فوجب الحذف لئلا يجمع
بين العوض ، والمعوض منه .

وأجاز المبرد ظهور « كان » على أن « ما » زائدة لا عوض .

ولا يستند فى ذلك إلى سماع .

ثم أدغم « النون الساكنة فى الميم ، وجوباً ، فبقى الضمير المرفوع
المتصل بلا عامل يتصل به ، فجعل منفصلاً ، فصار « أَمَا أَنتَ » (٢)

وقد ذكر الرضى رأى الكوفيين ولم يستبعده حيث قال :

(١) ٢٥٣/١ شرح كافية ابن الحاجب للرضى .

(٢) ٢٥٣/١ شرح الكافية للرضى .

« وقال الكوفيون : « أن » المفتوحة بمعنى المكسورة الشرطية ، ويجوزون بحىء . « أن » المفتوحة شرطية » .

قالوا : القراءتان في قوله تعالى « أنْ تُضِلَّ »^(١) « أى : فتح الهمزة وكسرها بمعنى واحد ، أى : بمعنى الشرط .

و « ما » - عندهم - أيضاً - عوض عن الفعل المحذوف .

ولا أرى قولهم بعيداً من الصواب ، لمساعدة اللفظ ، والمعنى إياه .

أما المعنى : فالأن معنى قوله : « أمّا أنْتَ ذا نَفَرٍ ... البيت » : إن كنت ذا عدد فلست بفرد .

وأما اللفظ : فلمجىء انفاء في هذا البيت (٢)

ثم يأتى توضيح البغدادى فيقول - بعد أن يسجل البيت .

« على أن أصل : « أمّا أنْتَ » لأن كنت ، كما شرحه الشارح المحقق

وبرى مختاره .

وهذا البيت ، ونحوه ، اختلّف في نخرجه ، أهل البلدين (٣) »

و خلاصة الخلاف أخذاً من البغدادى :

البصريون :

يرفعون « أنطلق » من القول : « أمّا أنْتَ مُنْطَلِقاً أنْطَلِقَ مَعَكَ » :

الكوفيون :

أصل « أن » - في هذا - « إن » المكسورة ، التى للجزاء ، وأنها تفتح إذا

دخلت عليها « ما » ليلىها الاسم ، ويجوزون « أمّا زيد قائماً أقم معه » بفتح الهمزة

وعلى ذلك : فهم يجزمون « أنطلق » على الجزاء .

(١) من الآية ٢٨٢ من سورة البقرة .

(٢) ٢٥٣/١ ، ٢٥٤ شرح الكافية للرضى .

(٣) ٨٠/٢ خزائن الأدب للبغدادى .

الاستشهاد الثاني : - في حروف العطف « الفاء »

يقول الرضى :

« والفاء في قوله :

أَبَا خُرَاشَةَ : أَمَا أَنْتَ ذَا نَفْسٍ فَإِنْ قَوْمَى لَمْ تَسْأَلْهُمْ الضَّبْعُ

زائدة عند البصريين ، دون الكوفيين (١) »

أما البغدادي فإنه لم يزد ، بعد أن أورد البيت أن قال .

« على أن الفاء زائدة عند البصريين ، غير زائدة عند الكوفيين » (٢)

وأحال على ما ذكره الرضى في الشاهد التاسع والأربعين ، بعد المائتين ، في خبر « كان » وهو ما سبق .

وفي كلام الرضى دقة ، وتحقيق ، وفي شرح البغدادي إفاضة ، واستيعاب

وقد ذكر الرضى رأياً في كلمة « الضبيع » أسنده إلى ابن الأعرابي ، قال :

وقال ابن الأعرابي : ليس يريد بالضبيع السنة .

وإنما هو : أن الناس إذا أجذبوا ضعفوا عن الانتصار ، وسقطت قواهم

فعانت فيهم الضبائع ، والذئاب ، فأكلتهم .

ومنه قوله :

أَبَا خُرَاشَةَ : أَمَا أَنْتَ ذَا نَفْسٍ البيت

أبى : أن قومي ليسوا بضعاف ، تعيث فيهم الضبائع ، والذئاب وإذا

اجتمع الذئب ، والضبيع في الغنم سلمت الغنم ، ومنه قولهم « اللهم ذئباً

وضبعاً » أى : أجمعهما في الغنم : لأن كلا منها يمنع صاحبه . انتهى (٣)

(١) ٣٦٨/٢ ، ٣٦٩ شرح الكافية للرضى .

(٢) ٤٢١/٤ خزائن الادب للبغدادي .

(٣) ٨١/٢ خزائن الادب للبغدادي .

استشهاد ابن هشام بالببيت :

(١) في قطر الندى :

استشهد بالببيت في حذف « كان » معوضاً عنها ، فقال

« بعد « أن » المصدرية في كل موضع أريد فيه تعليل فعل بفعل

كقولهم : « أما أنت مُنْطَلِقاً انْطَلَقْتُ » :

أصله : انطلقت لأن كنت منطلقاً : فقدمت اللام ، وما بعدها على الفعل

للاهتمام به ، أو لقصد الاختصاص ، فصار « لَأَنْ كُنْتُ مِنْطَلِقاً انْطَلَقْتُ »

ثم حذف الجار اختصاراً ، كما يحذف قياساً من « أَنْ » كقوله تعالى :

« فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَنْ يَطُوفَ بِهِمَا ^(١) » أى فى أن يطوف بهما

ثم حذف « كان » اختصاراً - أيضاً فانفصل الضمير ، فصار « إِنْ أَنْتَ »

ثم زيدت « ما » عوضاً ، فصارت : « أَنْ مَا أَنْتَ » ثم أدغمت النون فى

الميم ، فصار « أَمَا أَنْتَ » :

وعلى ذلك قول العباس بن مرداس :

أَبَا خُرَاشَةَ : أَمَا أَنْتَ ذَا نَفْسٍ فَإِنْ قَوَى لَمْ تَأْكُلْهُمْ الضَّبْعُ

أصله :

« لَأَنْ كُنْتُ » فعمل فيه ما ذكرناه ^(٢)

وابن هشام فى هذا :

- يجعل استشاده فى حذف « كان » مع التعويض عنها

(١) ص ١٦١ شرح قطر الندى .

(٢) من الا ١٥٨ من سورة البقرة .

- يأتي بقول العرب في ذلك .

- يبين مراحل الحذف ، في يسر ، وتدرج ، ورعاية للمبتدئين .

- يشير إلى أغراض بلاغية ونحوية : الاهتمام ، أو الاختصاص . . .

- حذف الجار اختصارا

- يستشهد بالبيت على صدق ما ذهب إليه في قول العرب .

(ب) في شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب :

قال ابن هشام : - في حذف « كان »

وأقول : هذه ثلاث مسائل مهمة تتعلق « بكان » بالنظر إلى الحذف

إحداها :

حذفها وجوبا ، دون اسمها ، ونحوها .

وذلك مشروط بخمسة أمور :

أحدها : أن تقع صلة « لأن »

والثاني : أن يدخل على « أن » حرف التعليل .

الثالث : أن تتقدم العلة على المعلوم .

الرابع : أن يحذف الجار

الخامس : أن يؤتى « بما »

كقولهم : « أما أنتَ منطلقاً انطلقتُ » : وأصل هذا الكلام

انطلقت لأن كنت منطلقا ، أى : انطلقت لأجل انطلاقتك

ثم دخل هذا الكلام تغيير من وجوه :

أحدها : تقديم العلة - وهى « لأن كنت منطلقا » - على المعلوم ، وهى

« انطلقت »

- وفائدة : ذلك الدلالة على الاختصاص * .
- والثاني : حذف لام العلة ، وفائدة ذلك الاختصار .
- والثالث : حذف « كان » وفائدته - أيضا - الاختصار .
- والرابع : انفصال الضمير ، وذلك لازم عن حذف « كان » .
- والخامس : وجوب زيادة « ما » وذلك لإرادة التعريض .
- السادس : إدغام انون في الميم ، وذلك لتقارب الحرفين ، مع سكون الأول ، وكونها في كلمتين .
- ومن شواهد هذه المسألة قول العباس بن مرداس « رضى الله عنه » :
- أَبَا خُرَاشَةَ : أَمَا أَنْتَ ذَا نَفَرٍ فَإِنْ قَوَى لَمْ تَأْكُلْهُمْ الْفَبِخُ .
- « يَا » منادى ، بتقدير : يا أبا ، « وخراشة » - بضم الخاء - ،
- أَمَا أَنْتَ ذَا نَفَرٍ
- أصله : لأن كنت ذا نفر ، فعمل فيه ما ذكرناه .
- والذى يتعلق به اللام محذوف : أى : لأن كنت ذا نفر افتخرت على .
- والمراد بالضبع : السنة المحذبة . (١)
- وكلام ابن هشام ، واستشهاده غنى عن البيان : فى الإيضاح وبسط العبارة ، وانتسلسل المنطقى فى تحليل الأساوب .
- وهو لا يخرج عن فلك سيبويه ، فى هذا الاستشهاد .
- (ج) فى معنى اللبيب من كتب الأعراب :
- استشهد ابن هشام بالبيت فى معنى اللبيب أربع مرات :
- الأولى : فى « أن » المفتوحة المخففة :

(١) ص ٢٣٧ ، ٢٣٨ شرح شذور الذهب ...
م ٦ - الكواكب الدرية ج ٢

وقد انحاز ابن هشام إلى مذهب الكوفيين ، الذين قالوا : إن « أن »
المفتوحة ، يكون من معانيها أنها تأتي شرطية مثل « إن » المكسورة .

قال ابن هشام :

« ويرجمه عندي أمور :

أحدها : نوارد « أن » المفتوحة ، والمكسورة على المحل الواحد ،
والأسهل التوافق .

فقرى بالوجهين قوله تعالى : « أَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا ... » (١)
« وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَتَاَنَ قَوْمٍ ، أَنْ صَدُّوكُمْ » (٢) ، « أَفَنَضْرِبُ عَنْكُمْ
الذَّكَرَ صَفْحًا إِنْ كُنْتُمْ قَوْمًا مُّسْرِفِينَ ... » (٣)
الثاني : مجي الفاء بعدها كثيرا ، كقوله :

أَبَا غُرَاشَةَ : أَمَّا أَنْتَ ذَا نَفَرٍ فَإِنْ قَوْمِي لَمْ تَأْكُلْهُمْ الْفَيْعُ

(٤)

وهذا الاستشهاد : يعزز اتجاه الرضى السابق .

وكلاهما يعزز مذهب الكوفيين . في مجي « أن » المفتوحة المخففة شرطية
« لأن » الشرطية .

الثانية : في « أمّا » بالفتح ، والتشديد .

بعد أن ذكر ابن هشام معاني « أمّا » ، واستعمالاتها ، عقد تنبيهين

(١) من الآية ٢٨٢ من سورة البقرة .

(٢) من الآية ٢ من سورة المائدة .

(٣) من الآية ٥ من سورة الزخرفة .

(٤) ص ٣٥ مغني اللبيب

قال في التنبيه الثاني منهما :

«... الثاني : أنه ليس من أقسام « أمّا » التي في قوله تعالى :

« أَمَّا ذَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ ^(١) » .

ولا التي في قول الشاعر :

أَبَا خُرَاشَةَ : أَمَّا أَنْتَ ذَا نَفَرٍ فَإِنْ قَوِي لَمْ تَأْكُلْهُمْ الضَّبْعُ

بل هي فيهما كلمتان :

فالتى في الآية هي : « أم » المنقطعة ، و « ما » الامتصافية وأدخمت

الميم في الميم للتأثيل .

والتي في البيت هي : « أن » المصدرية ، و « وما » المزيدة .

والأصل : لأن كنت : فحلف الجار ، و « كان » للاختصار ، فانفصل ،

الضمير ، لعدم مايتصل به ، وجى « بنا » عوضاً عن « كان » وأدخمت

النون في الميم للتقارب ^(٢) .

وقد بسط ذلك ابن هشام — فيما تقدم — من استشهاده في القطر

والشذور ...



الثالثة : في الباب الثالث من الكتاب ، في ذكر أحكام ما يشبه (م) الجملة

وهو الظرف ، والجار ، والجرور ، وذكر حكمهما في التعلق .

قال ابن هشام :

« هل يتعلقان بأحرف المعاني ؟

(١) من الآية ٨٤ من سورة النمل .

(٢) ص ٥٩ مغنى اللبيب

(٣) ص ٣٣ مغنى اللبيب

المشهور : منع ذلك مطلقاً.

وقيل : بجوازه مطلقاً .

وفصل بعضهم ، فقال : إن كان نائباً عن فعل حذف جاز ذلك ،
على طريق النيابة ، لا الأصالة ، وإلا فلا .

وهو قول أبي علي (١) ، وأبي الفتح

زحما في نحو : « يالزريد » أن اللام متعلقة « بيا » بل قالوا في :
« يا عَبْدَ اللَّهِ » : إن النصب « بيا » .
وهو نظير قولهما في قوله :

أَبَا خُرَاشَةَ : أَمَا أَنْتَ ذَا نَفْسٍ قَلْبِنَ قَوْمِي لَمْ تَأْكُلْهُمْ الضَّبْعُ
إن « مَا » الزائدة هي الرافعة الناصبة ، لا « كان » المحلوفة (٢)
وموطن الاستشهاد - هنا - واضح ، وهو عرض رأى أبي علي الفارسي
وتلميذه : أبي الفتح : عثمان بن جنى .

ورأيهما : أن « ما » الزائدة للتعويض ، والمدغمة في « أن » هي التي
عملت الرفع ، والنصب ، لا « كان » المحلوفة ، المعوض عنها « ما » .

(١) أبو علي الفارسي :

الحسين بن أحمد بن عبد الغفار بن محمد بن سليمان ، الإمام : أبو علي
الفارسي : المشهور ، واحد زمانه في علم العربية ، أخذ عن الزجاج ، وابن
السراج ، وطوف بلاد الشام ، وقال الكثير من تلاميذه : إنه أعلم من
المبرد ، وبرع من طلبته جماعة ، كابن جنى ، وعلي بن عيسى الريعى
وتقدم عند الدولة ، وله صنف الإيضاع في النحو ، والتكملة
في التصريف

توفى ببغداد سنة ٣٧٧ هـ (البغية ١/٤٩٦ ، ٤٩٧ ، ٤٩٨) .

(٢) ص ٤٣٧ مغنى اللبيب

الرابعة : في « الباب السابع من الكتاب ، في كيفية الإعراب ،
والمخاطب بمعظم هذا الباب المبتدئون » (١) في القاعدة التاسعة :
قال ابن هشام :

« إنهم يتسعون في الظرف ، والمجرور ما لا يتسعون في غيرهما ... (٢)
وذكر من ذلك الاتساع بعض المسائل
ثم قال :

وقيل : وعلى « إن » معمولاً لخبرها ، في نحو : « أمّا بعدُ فإني
أفعلُ كذاً ، وكذاً »
وقوله :

أما خُرَاشَة : « أمّا أَنْتَ ذَا نَفَرٍ فإِنْ قَوَى لَمْ تَأْكُلْهُمْ الضَّبْعُ » (٣)
ويوضح الدسوقي الاستشهاد في حاشيته على معنى اللبيب ، فيقول :
« وقوله : « أمّا أَنْتَ ذَا نَفَرٍ » أى : فالأصلُ : « لَأَنَّ كُنْتَ ذَا نَفَرٍ »
والجار ، والمجرور ، متعلق بقوله « لم تأكلهم » الذى هو خبر « إن » :
فقدم الجار ، والمجرور على « إن » والحال أنه معمول لخبر « إن » (٤)
وهذا مما يتوسع فيه في الجار ، والمجرور ، والظرف .



(١) ص ٦٦٤ مغنى اللبيب . . .

(٢) ص ٦٩٣ مغنى اللبيب . . .

(٣) ص ٦٩٤ مغنى اللبيب . . .

(٤) ٣١٤/٢ حاشية الدسوقي على المغنى .

ثم يأتي - بعد ذلك - دور السيوطي في شرح شواهد المغني :
علق السيوطي على استشهاد ابن هشام الأول في المغني ، فذكر البيت ثم قال :
« هذا بيت للعباس بن مرداس .
وبعده .

السَّلمُ تَأْخُذُ مِنْهَا مَا رَضِيتَ بِهِ والحربُ يكفِيكَ مِنْ أَنْفَاسِهَا جُرْعُ^(١)
ثم ذكر الإجراء الذي ذكره ابن هشام - فيما سبق - وذكر الشرح
اللعوي ، والمغني وأشار - إلى شيء من الخلاف ، وأشار إلى إعادة المصنف
البيت في شواهد « أمّا »

ولم يذكر السيوطي شيئاً جديداً ، يضاف إلى ما تقدم .
ثم ذكر البيت مرة أخرى ، فقال :
« وأنشد :

أَبَا غُرَاشَةَ : أَمَا أَنْتَ ذَا نَفَرٍ فَإِنَّ قَوْمِي لَمْ تَأْكُلْهُمْ الضَّبْعُ
« وقال .

تقدم شرحه في شواهد « أن » المفتوحة الخفيفة » .
ولم يزد على ذلك شيئاً .

د - استشهاد ابن هشام بالبيت في التوضيح .
واستشهد ابن هشام بالبيت في التوضيح ، وإن كان شبيهاً بما سبق شبه
الماء بالماء ، إلا أن في شرح الشيخ خالد كثيراً من الفوائد . .

(١) ص ٤٣ شرح شواهد المغني للسيوطي .

(٢) ص ٦٥٠ شرح شواهد المغني للسيوطي .

لهذا .

أثرت أن أذكر الموضوع كاملاً - متناً ، وشرحا - لما في ذلك من فوائد .
الوجه الثالث : أن تحذف وحدها ويبقى اسمها ، وخبرها .
« وكثر ذلك » بعد أن المصدرية ، الواقعة في موضع المفعول لأجله ،
في كل موضع أريد فيه تعليل فعل بفعل « في مثل » قولهم : (أما أنت منطلقاً
انطلقتُ) :

« فانطلقت » معلول ، وما قبله علة له ، مقدمة عليه .

وأصله : انطلقت لأن كنت منطلقاً ، ثم قدمت اللام « التعليلية » ، وما
بعدها « المحرور بها » على أن انطلقت للاختصاص « عند البيانين أو للاهتمام
بالفعل ، عند التحوين ، فصار ، لأن كنت منطلقاً انطلقت » ثم حذف
اللام ، الجارة « للاختصار - فصار : أن كنت منطلقاً انطلقت » ثم حذف كان
للك « الاختصار » فانفصل الضمير « الذى هو اسم «كان» فصار : أن
أنت منطلقاً » ثم زيد « ما » للتعويض « من «كان» فصار أن ما أنت
(ثم أدمغت النون) من « أن » « فى الميم » من « ما » « للتقارب فى المخرج
فصار « أما أنت

« وعليه قوله » : وهو عباس بن مرداس :

(أبا خراشة : أما أنتُ ذا نَفَرٍ) فَإِنْ قَوَّيْ لَمْ تَأْكُلْهُمْ الضَّبْعُ

« أى : لأن كنت ذا نفر فخرت ، ثم حذف « فخرت ، وهو « متعلق
الجار » لأن ، وما بعدها .

و« أبا خراشة » منادى سقط منه حرف النداء ، وهو بضم الخاء
المعجمة ، وحكى كسرهما ، وبراء مهملة ، وشين معجمة : كنية شاعر
مشهور واسمه « خفاف » بخاء معجمة مضمومة

« و الضمير » على وزن ، العضد « السنين المجذبة .

وفيه تورية ، لأنه أوهم أنه يريد الحيوان المعروف ، ورشح بقوله :

« لم تأكلهم » .

وهو مجاز عن الشدة التي تحصل من جذب السنة ، شبهها بالأكل
فهو استعارة تسمية .

ودخلت الفاء في « فإن قومي » لأن الثاني مستحق بالأول ، فهو مسبب
عنه ، والأول سبب فيه ، فأشبهه الشرط ، والجزاء .

هذا قول البصريين .

وذهب الكوفيون : إلى أن « أن » المفتوحة - هنا - شرطية ، ولذلك
دخلت الفاء في جوابها .

ومعنى المثال المذكور عندهم « إن كنت متطلقاً انطلقت مَعَكَ »
والأول أشهر .

ونقل أبو الفتح عن أبي علي أن « ما » الخالفة عن « كان » عاملة في
الجزأين ، عمل ما خلفته .

وحجته :

أن « ما » لما نابت في اللفظ نابت في العمل .

وزعم : أن هذا مذهب سيبويه (١) .

استشهد يس العلمى . والحمصى بالشاهد .

استشهد بالشاهد الشيخ يس فى حاشيته على التصريح بمضمون التوضيح نقل
الشيخ يس عن اللقائى رأيا غريبا ، مخالفا تحليل العلماء المتقدم فى قول العرب
« أَمَا أَنْتَ مَنْطَلَقًا أَنْطَلَقْتُ ... » :

قال اللقائى : فيه دعوى تكلف بلا دليل . لإمكان أن يدعى أن « أَمَا »
ناثبة عن اسم الشرط ، وفعله .

والأصل : مهما تذكر منطلقا ، أى : فى حالة ذكر الانطلاق انطلقت
فلما حذف فعل الشرط ، أى « تذكر » وحده انفصل الضمير و « منطلقا »
حال ، لآخر « كان » .

وهذا نظير ما جوزوه « أَمَا عَالَمًا فزِيدُ عَالِمٌ » أى مهما تذكر
شخصيا فى حالة كونه عالما ، أى : مذكور بالعلم فزيد عالم .

ويدل على ما ذكرنا بجى الفاء بعد المنصوب فى نحو :

فَلَمَّا قَوَّيْ لَمْ تَأْكُلْهُمْ الضُّبُعُ
فإنه مناف لما قرروه « (١) » .

كما نقل الرد عن الدنوشرى فى قوله « (٢) » :

(١) ١٩٤/١ حاشية يس على التصريح .

(٢) الدنوشرى :

عبد الله عبد الرحمن ، من دنوشر : قرية قريبة من المحلة الكبرى ،
ولد بالقاهرة ، وتلقى عن الشمس الرملى ، ومحمد العلقمى ، وابن قاسم
العبادى ... وغيرهم ، ثم ارتحل إلى بلاد الروم ، وأقام فيها ، ثم عاد إلى
القاهرة ، وانتفع الناس به فى الأزهر ، وصنف فى النحو حاشية على
التصريح ، ... توفى بالقاهرة سنة ١٠٢٥ هـ (راجع ترجمته فى خلاصة
الأثر) .

« يرد ما زعمه .

ووجه الرد أن « أمّا » هذه تلزمها الفاء ، ولافاء هنا



استشهاد العيني .

ذكر العيني الشاهد في شواهد الكبرى . تبعاً لاستشهاد ثلاثة من
شراحه به .

وهم ::

ا - ابن هشام في التوضيح - وقد تقدم ذلك .

ب - ابن الناطم .

ج - ابن عقيل .

وقد كان رمزه « ظهع » .

وقبل أن نذهب إلى توضيح العيني نأخذ الاستشهاد من كتابي ابن الناطم
وابن عقيل - كما فعلنا ذلك مع ابن هشام .

قال ابن الناطم : - في حذف « كان » أشار إلى حال قول الناطم :

وَيَحْدِفُونَهَا ، وَيَبْقُونَ الْخَيْرَ وَبَعْدَ إِنْ ، وَلَوْ « كثير إذا شتهرَ

وبعد أن تعويض ما عنها ارتكبت كمثل : أمّا أنتَ برّاً فاقترَبْ

« . . . ومنه حذفها بعد « أن » الناصبة للفعل بتعويض « ما » عن الفعل ،

والثبات الاسم ، والخبر ، كقوله : « أمّا أنتَ برّاً فاقترَبْ »

تقديره : لأن كنتَ برّاً فاقترَبْ :

« فأن » مصدرية ، و « ما » عوض عن « كان » و « أنت » اسمها

و « برّاً » : خبرها .

ومنه قول الشاعر :

أَبَا خُرَاشَةَ : أَمَا أَنْتَ ذَا نَفْسٍ فَلِنْ قَوَى لَمْ تَأْكُلْهُمْ الضَّبْعُ^(١) ،
وابن الناظم - مع إيجاز العبارة - كمادته أعطى الاستشهاد حقه .
واستشهد بالبيت على مثال أبيه ، الذى ذكره فى ألفيته .

* * *

استشهاد ابن عقيل :

يقول ابن عقيل فى شرح البيت الثانى من بيتى ابن الناظم اللذين أوردهما
من الخلاصة :

« ذكر فى هذا البيت أن « كان » تحذف بعد « أن » المصدرية ،
ويعوض عنها « ما » ويبقى اسمها ، وخبرها ، نحو « أَمَا أَنْتَ بَرًّا فَأَقْتَرِبْ »
والأصل : « أَنْ كُنْتَ بَرًّا فَأَقْتَرِبْ » :

فحذفت « كان » فانفصل الضمير ، المتصل بها ، وهو التاء .
فصار « أَنْ أَنْتَ بَرًّا » ثم أتى « بما » عوضاً عن « كان » فصار
« أَنْ مَا أَنْتَ بَرًّا » ثم أدغمت النون فى الميم ، فصار « أَمَا أَنْتَ بَرًّا » .
ومثله قول الشاعر :

أَبَا خُرَاشَةَ : أَمَا أَنْتَ ذَا نَفْسٍ فَلِنْ قَوَى لَمْ تَأْكُلْهُمْ الضَّبْعُ
« فأن » مصدرية ، وما « زائدة عوضاً عن كان و « أنت » اسم « كان »
المحذوفة ، و « ذا نفس » خبرها .

(١) ص ١٤٢ ، ١٤٣ شرح ابن الناظم .

ولا يجوز الجمع بين « كان ، وما » ، لكن « ما » عوضاً عنها ولا يجوز الجمع بين العوض ، والمعوض .

وأجاز ذلك المبرد ، فيقول : « أَمَا كُنْتُ مُنْطَلِقًا انْطَلَقْتُ^(١) »

وقد سجل ابن عقيل السماع من العرب في هذا الشأن ، وبين أن اسم « كان » المحلوقة لابد أن يكون ضمير مخاطب حيث قال :

« ولم يسمع من لسان العرب حذف « كان » وتعويض « ما » عنها وإبقاء اسمها ، وخبرها إلا إذا كان اسمها ضمير مخاطب ، كما مثل به المصنف .

ولم يسمع مع ضمير المتكلم ، نحو : « أَمَا أَنَا مُنْطَلِقًا انْطَلَقْتُ » .

والأصل : « أَنْ كُنْتُ مُنْطَلِقًا » .

ولا مع الظاهر ، نحو : « أَمَا زَيْدٌ ذَاهِبًا انْطَلَقْتُ » .

والقياس : جوازهما ، كما جاز مع المخاطب .

والأصل : « أَنْ كَانَ زَيْدٌ ذَاهِبًا انْطَلَقْتُ » .

وقد مثل سيبويه (رحمه الله) في كتابه « بَأَمَّا زَيْدٌ ذَاهِبًا^(٢) » ،



توضيح العيني .

أفاض العيني - كمادته - في أمور كثيرة ، تتعلق بالشاهد ، وقد ذكرنا الكثير منها مما لو ذكر - في استشهد العيني لكان تطويلاً .

(١) ٢٩٦/١ ، ٢٩٧ ، ٢٩٨ شرح ابن عقيل .

(٢) ٢٩٨/١ شرح ابن عقيل .

وعند موطن الاستشهاد قال :

« الاستشهاد فيه » .

في قوله : « أَمَا أَنْتَ » .

فإنه حذف فيه « كان » بعد « أَنْ » الناصبة للفعل ، كما قررناه (١) :

وقد حلل الخضرى أسلوب « أَمَا أَنْتَ بَرًّا فَأَقْتَرَبَ » على نمط ما قالوا :

في : « أَمَا أَنْتَ مَنْطَلَقًا أَنْطَلَقْتُ » . فقال :

« أصله الأول : اقترَبَ لِأَن كُنْتُ بَرًّا » قدمت العلة على المعلول للحصر

ثم حذف اللام ، لاطراد حذفها ، مع « أَنْ » وزيدت الفاء في المعلول

تشبيهاً بجواب الشرط ، في ترتبه على ما قبله ، ثم حذف « كان » فانفصل

الضمير ، لأن صلة الحرف المصدرى قد تحذف ، نحو « لأصحبك ما إن

حراء مكانه » أى : ما ثبت إن إلخ



استشهاد السيوطى فى جمع الهوامع ، شرح جمع الجوامع :

استشهد السيوطى بالشاهد فى كتابه المتقدم ، حيث قال : فى حذف

« كان »

« القسم الثالث : ما يجب :

وذلك فى صورتين : .

الأولى : بعد « أَنْ » المصدرية ، إذا عوص عنها « ما » كقوله :

أَبَا خُرَّاشَةَ : أَمَا أَنْتَ ذَا نَفْسٍ

(١) ٥٩/٢ شواهد العينية .

(٢) ١٢٤/١ حاشية الخضرى على ابن عقيل .

أى : لأن « كنت » : فحذف اللام ، اختصارا ، ثم « كان » كذلك ،
فانفصل الضمير ، وجيء « بما » عوضا عنها .
والترم حذف « كان » لثلاثي يجمع بين العوض ، والمعوض منه .
والرفوع بعد « ما » اسم « كان » والمنصوب خبرها .
هذا هو الصحيح في المسألة .
وبقى فيها أقوال أخرى :

فزعم بعضهم : أن « كان » المحذوفة فيها تامة ، والمنصوب حال وزعم
أبو على الفارس ، وابن جني : أن « ما » هي الرافعة ، الناصبة لكونها
عوضا من الفعل فنابت منابه في العمل .
وزعم المبرد : أن « ما » زائدة ، لا عوض ، فيجوز إظهار « كان » معها .
نحو : « أَمَا كُنْتُ مُنْطَلِقًا أَنْطَلَقْتُ »
ورد بأن هذا الكلام جرى مجرى المثل ، فيقال كما سمع ، ولا يغير
وليس هذا الموضع من مواضع زيادة « ما » (١) .
والسيوطي جمع آراء السابقين في المسألة ، وعرضها عرضا طيبا .



لايضاح الشنقيطي :
سجل الشنقيطي الشاهد وأكمل البيت .
« أبا خُرَاشَةَ : أَمَا أَنْتَ ذَا نَفَرٍ فَإِنْ قَوِيَ لَمْ تَأْكُلْهُمْ الضَّبْعُ
استشهد به على وجوب حذف « كان » فيها إذا كانت بعده أن المصدرية
إذا عوض عنها « ما » .

فأصل: «أما أنتَ»: لأن كنت (١)

ثم ذكر الخلاف بين البصريين ، والكوفيين في « أن » .

وأن « المصدرية عند البصريين ، والشرطية عند الكوفيين زعموا أن المفتوحة : قد يجازى بها :

ويؤيده أمور : .

منها : أن ابن دريد روى في جمهرته : «إما كنتَ - بالكسر وبذكر «كان» فعلى هذا «إما» لتأكيد الشرط ، مثلها في «إما ترين ...» (٢) ومنها مجيء الفاء بعدها ، واستغناء الكلام عن تقدير . وعلى قول البصريين .

فالأصل : لأن كنت ذا نفر فخرت .

وقال ابن يسعون (٣) «أما» - هنا - مركبة من « أن ، وما » التى تدخل للتأكيد .

وقال أبو على ، وأبو الفتح : «ما» هى الرافعة الناصبة ، لأنها عاقبت الفعل الرافع ، الناصب . . . فعملت عمله فى الرفع ، والنصب .

(٢) ٩٢/١ ، ٩٣ الدرر اللوامع . . .

(١) من الآية ٢٦ من سورة مريم .

(٣) ابن يسعون :

« يوسف بن يثقب بن يوسف بن يسعون النخعي البجلي ، ويعرف - أيضا - بالسننشى . . . كان أدبيا ، نحويا ، لغويا ، فقيها ، فاضلا ، حسن الخط ، الوراثة ، من جلة العلماء ، وعليه الأدباء ، عريقا فى الآداب ، واللغة ، متقدما فى وقته فى إقراء ذلك والمعرفة به ، ويعلم العربية ، مع مشاركة فى غير ذلك ، اقرا بالمرية ، وولى احكامها . . ألف المصباح فى شرح ما اعتم من شواهد الإيضاح ، وغيره ، مات سنة ٥٤٠ هـ (البغية ٣٦٣/٢)

وقال ابن الحاجب : دخول الفاء - هنا- في المعنى كدخولها في جواب الشرط لأن قولك : لأن كنت منطلقا ، بمعنى قولك : إن كنت منطلقا انطلقت لأن الأول سبب للثاني في المعنى .

فلما كان كذلك دخلت ودلالة على السببية ، كما تدخل في جواب الشرط فلهاذا المعنى جاءت الفاء بعد الشرط المحقق ، والتعليل ، وهى لهما في المعنى جميعا .

وروى : أما كنت ذا نفر ، وعليها فلا شاهد في البيت . . . »
وقد جمع الشنقيطي كثيراً من المذاهب ، والآراء .
استشهد الأشموني بالشاهد .

استشهد الأشموني بالشاهد مرتين :
الأولى : .

عند شرح قول الناظم :

« وبَعْدُ » أَنْ « تعويض ما عنها ارتكِبْ »

كمثل : « أَمَا أَنْتَ بَرًّا فَأَقْتَرِبْ »

قال الأشموني ، مع مزج بيت الناظم بشرحه :

« (و) بعد أن (المصدرية تعويض ما عنها » أى : عن كان « ارتكِب » .
فتحذف « كان » لذلك وجوبا .

إذا لا يجوز الجمع بين العوض ، والمعوّض (كمثل : « أَمَا أَنْتَ بَرًّا فَأَقْتَرِبْ » : « فَأَنْ » مصدرية ، وما « عوض عن « كان » و « أَنْتَ » اسمها ، و « بَرًّا » خبرها .

والأصل : لَأَنْ كُنْتَ بِرًا : فحذفت لام التعليل ، لأن حذفها مع « أَنْ » مطرد ، ثم حذفت « كان » فانفصل الضمير ، المتصل بها ثم عوض عنها « ما » وإدخمت فيها النون : .
ومنه قوله .

أَبَا خُرَاشَةَ : أَمَا أَنْتَ ذَا نَفْسٍ قَلِيلٍ فَوَيْ لَمْ تَأْكُلْهُمْ الضَّبْعُ^(١) .
ولم يخرج الأسموني في هذا عما تقدم .

الثانية ، في « أَمَا ، وَلَوْلَا ، وَلَوْ مَا » .

بعد أن شرح الأسموني ببق الماظم : -

أَمَا كَمَهُمَا يَكُ مِنْ شَيْءٍ ، وَفَا لَتَلَوِ تِلْوَهَا وَجَوِيًّا أَلِفَسَا
وحذف ذى الفاقل في نشر إذا لم يك قول معها قد نبذا
بعد الشرح سجل تنبيهات ، كعادته ، فقال في التنبيه السادس .

« ... ليس من أقسام « أَمَا » التي في قوله تعالى : « أَمَا ذَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ »^(٢) .

ولا التي في قول الشاعر .

أَبَا خُرَاشَةَ : أَمَا أَنْتَ ذَا نَفَرٍ
.....
.....
.....
.....
.....

(١) ٢٤٤/١ شرح الأسموني .

(٢) من الآية ٨٤ من سورة النمل .

بل هي فيهما كلمتان .

والتي في الآية « أم » المنقطعة ، و « ما » الإستفهامية ، أدمجت الميم في الميم

والتي في البيت هي « أن » المصدرية . « وما » المريدة . . (١) .

والمذكور استشهاد ابن هشام في المعنى ، في المرة الثانية في الاستشهاد بالشاهد ونقل عنه

استشهاد ابن جابر الأندلسي

استشهد ابن جابر (٢) بالبيت على حذف « كان » عند شرح قول الناظم
وَيَحْذَرُونََهَا ، وَيَبْقَوْنَ الْخَيْرَ وبعد « إن » ، ولو كثيراً اشتبه
قال ألبارح الأندلسي ..

(وقد جاء بعد « أن » الموصولة ، المخففة .

ومنه قول الشاعر :

أَبَا خُرَاشَةَ : أَمَا أَنْتَ ذَا نَفْسٍ فَإِنَّ قَوْمِي لَمْ تَأْكُلْهُمْ الضَّبْعُ
وكذلك قولهم :

« أَمَا أَنْتَ بَرًّا فَأَقْتَرَبَ » :

وإذا حذف بعد « أن » الموصولة ، المخففة — كما ذكرنا — عوض منها
« ما » في المثالين المذكورين .

(١) ٤٩/٤ شرح الأشموني .

(٢) ص ٢٤٠ ، ١٤١ شرح ابن جابر الأندلسي ، لالقية ابن مالك ...

فَقَوْلُهُ «أَمَّا» فِي الْبَيْتِ الشَّاهِدِ ، وَفِي الْمَثَلِ الْآخِرِ «أَمَّا أَنْتَ» هِيَ مَرْكَبَةٌ مِنْ (أَنْ) وَ (و) وَ (مَا) : «فَأَنْ» مُوصُولَةٌ وَ «مَا عَوِضٌ عَنْ «كَانَ» وَ «أَنْتَ» اسْمُ «كَانَ» وَمَدَّ نَفَرٌ «خَيْرَهَا» .

وَكَذَلِكَ «بِرًّا» فِي الْمَثَلِ الْآخِرِ .

فَالْتَقْدِيرُ : إِنْ كُنْتُ ذَا نَفَرٍ ، وَلِنْ كُنْتُ بِرًّا .
فَنَاءُ الْمُخَاطَبِ الَّتِي هِيَ اسْمُ «كَانَ» لَمَّا حُلِفَتْ «كَانَ» أَنْفَصَلَتْ التَّاءُ وَصَارَتْ «أَنْتَ» - كَمَا رَأَيْتَ فِي الْمَثَلِ .

إِعْرَابُ الْبَيْتِ

أَبَا : مُنَادِي ، حُلِفَتْ مِنْهُ يَاءُ النِّدَاءِ .

التَّقْدِيرُ : يَا أَبَا ، مُنْصَوِّبٌ ، لِأَنَّهُ مُضَافٌ ، وَعَلَامَةُ نَصْبِهِ الْأَلِفُ نِيَابَةٌ عَنِ الْفَتْحَةِ ، لِأَنَّهُ مِنَ الْأَسْمَاءِ الْخَمْسَةِ :

غَرَاثَةُ مُضَافٍ إِلَيْهِ ، مَجْرُورٌ بِالْإِضَافَةِ ، وَعَلَامَةُ جَرِّهِ الْفَتْحَةُ . نِيَابَةٌ عَنِ الْكُسْرَةِ ، لِأَنَّهُ اسْمٌ لَا يَنْصَرَفُ .

وَالْمَانِعُ لَهُ مِنَ الصَّرْفِ : الْعِلْمِيَّةُ ، وَهِيَ عِلَّةٌ مَعْنَوِيَّةٌ ، وَالتَّأْنِيثُ اللَّفْظِيُّ كَحِزْمَةٍ ، وَطَلْحَةٍ وَهِيَ عِلَّةٌ لَفْظِيَّةٌ .

أَمَّا الْأَصْلُ «أَنْ» ، مَا «قَلَبْتُ النُّونَ مِمَّا لِيَتَقَارَبَ الْخُرُوجِينَ ، ثُمَّ أَدْغَمْتُ الْمِيمَ فِي الْمِيمِ» .

«أَنْ» مُصَدَّرِيَّةٌ عِنْدَ الْبَصَرِيِّينَ شَرْطِيَّةٌ عِنْدَ الْكُوفِيِّينَ .

وَ «مَا» زَائِلَةٌ ، عَوِضٌ عَنْ «كَانَ» الْمُخْلُوفَةِ ، الَّتِي جُمِلَتْهَا صَلَةُ «أَنْ» لِأَحْمَلُ لَهَا مِنَ الْإِعْرَابِ .

أنت : « أن ضمير منفصل ، اسم « كان » المحذوفة وجوبا ، مبنى على السكون في محل رفع .

والتاء من « أنت » حرف خطاب ، مبنى على الفتح ، لا محل له من الإعراب :

ذا : خبر « كان » الناقصة المحذوفة ، اسم من الأسماء الخمسة بمعنى صاحب منصوب « بكان » وعلامة نصبه الألف ، نيابة عن الفتحة ، لأنه من الأسماء الخمسة .

نفر : « ذا » مضاف ، ونفر « مضاف إليه » مجرور بالإضافة وعلامة جره الكسرة الظاهرة .

وهذا الإعراب على الصحيح

وقيل : إن الاسم ، والخبر معمولان « لما » لأن « ما » نابت عن « كان » فأعطيت عملها .

و « أن » وما دخلت عليه في تاويل مصدر ، مجرور بلام العلة المحذوفة والتقدير : لكونك ذا نفر :

والجار ، والمجرور ، متعلق بالفعل المقدر « افتخرت » أى لكونك ذا نفر افتخرت على .

فإن : الفاء : للتعليل .

والمعلل محذوف ، لدلالة المقام عليه - أيضاً .

والتقدير : لا تنفخر على .

وقيل : إن الفاء زائدة دخلت تشبيها بغاء الجواب ، لأن الأول سبب والثاني مسبب .

« إن » حرف توكيد ، ونصب ، ينصب الاسم ، ويرفع الخبر ،
مبنى على الفتح ، لا محل له من الإعراب

قوى : اسم « إن » منصوب بفتحة مقدرة ، منع من ظهورها اشتغال المحل
بحركة المناسبة ، « قوم » مضاف ، « يا » المتكلم . ضمير مضاف
إليه ، في محل جر بالإضافة .

لم : حرف نفي ، وجزم ، وقلب ، مبنى على السكون ، لا محل له من
الإعراب

تأكلهم : « تأكل » فعل مضارع ، مجزوم « بلم » وعلامة جزمه السكون
والهاء : مفعول « تأكل » في محل نصب ، قدم على الفاعل والميم :
علامة الجمع ، حرف لا محل له من الإعراب .

الضبع : ذاعل مؤخر مرفوع ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة والجملة
من الفعل ، والفاعل المؤخر ، ... في محل رفع ، خبر « إن »
وأصل الكلام على تقدير البصريين .
فخرت على لأن كنت ذا نفر .

وهذا الإعراب هو أشهر ما يعرب به البيب

وبعد الفراغ مما تقدم .

يأتى دور عرض بعض الملحوظات العلمية ، والتحقيقات ، وجمع
الأشباه والنظائر - مع الاستعانة بالله تعالى ، ورجاء فتحه ، وتوفيقه .

وذلك فيما يلى :

١ — أما

لا بد لنا من تحديد ماهية «أما» في الشاهد ، و «أما» شبهتها في اللفظ
و «أما» مكسورة الهمزة ، حتي نقف على جلية الأمر ، وحتى لا يقع
لبس ، أو اشتباه .

(١) «أما» في قول العرب : «أما أنتَ منطلقاً انطلقتَ معك» .

وفي بيت العباس بن مرداس : «أما أنتَ ذا نقر ...»

مركبة من «أن» المصدرية ، و «ما» .

والأصل : «أنما» فحدث الإجراء المتقدم : الإبدال ، والإدغام .
يشهد بذلك إمام أهل الصناعة سيويه .

«فلما هي» «أن» ضمت إليها «ما» (١) .

وابن هشام يقول في المغنى .

«والتي في البيت : هي «أن» المصدرية ، وما «ما» المزيدة (٢)»
يريد بيت العباس .

بـ «أما» شبهتها في الصورة .

وهي — كما يقول ابن هشام في المغنى .

«... حرف شرط ، وتفصيل ، وتوكيد (٣)» .

الشرط : للزوم الفاء بعدها .

والتفصيل : غالب أحوالها .

(١) ١٤٨/١ كتاب سيويه

(٢) ص ٥٩ مغنى اللبيب

(٣) ص ٥٦ مغنى اللبيب

والتوكيد : قد أحكم الزمخشري شرحه ، كما - يقول ابن هشام في المغنى ، فقد نفل عن الزمخشري :

« فائدة » أمّا »

« فائدة وأما » - في الكلام - : أن تعطيه فضل توكيد ، تقول : « زَيْدٌ ذَاهِبٌ » فإذا قصدت توكيد ذلك ، وأنت لاهالة ذاهب ، وأنه بصدد الذهاب ، وأنه منه عزيمة قلت : « أَمَّا زَيْدٌ فَذَاهِبٌ ... » (١) .

(ج) « لِمَا » :

والقول فيها :

لإنها مكسورة الحمزة ، وقد تفتح ، وقد تبدل ميمها الأولى ياء ، وهى مركبة عند سيبويه من « أن ، وما » وقد تحذف « ما » .
و « لِمَا » عاطفة عند أكثر النحاة ، وهى « لِمَا » الثانية فى نحو قولك وجاء لى لِمَا زيد ، ولِمَا عمرو .

- « لِمَا » معان ، فصلها ابن هشام فى المغنى ، ومثل لكل قسم منها (٢) .

٢ - عدم الجمع بين « ما » و « كان » .

اتفقت المدرستان : البصرية ، والكوفية : على أن « ما » عوض عن على الفعل « كان » .

كما سجل ذلك ابن الأنبارى « . . . فما اختلفنا فى أن « ما » عوض عن الفعل » .

(١) ص ٥٧ مغنى اللبيب . . .

(٢) ص ٥٩ إلى ٦١ مغنى اللبيب . . .

ولذلك : لا يجوز ذكر الفعل « كان » مع « ما » حتى لا يجمع بين
العوض والمعوض

وللمبرد رأى ذكره المحقق الرضى حيث قال .

« وأجاز المبرد ظهور « كان » على أن « ما » زائدة ، لا عوض .

ولا يستند ذلك إلى سماع (١) .

وعزى السيوطى ذلك ، فقال :

« وزعم المبرد : أن « ما » زائدة ، لا عوض ، فيجوز إظهار « كان »
معها ، نحو « أما كنت منطلقاً انطلقت (٢) » .

ورد السيوطى ههنا الزعم ، حيث قال ..

« ورده : بأن هذا الكلام جرى مجرى المثل ، فيقال كما سمع ، ولا يغير .
وليس هذا الموضع من مواضع زيادة « ما » (٣) .

ويناصر الشيخ محمد محيى الدين عبد الحميد المبرد . فيقول .

« ادعاء أنه لا يجوز الجمع بين العوض ، والمعوض منه لا يتم على الإطلاق ،
بل قد جمعوا بينهما فى بعض الأحيان .

فهذا حكم أغاى

وهذا : أجاز المبرد أن يقال : أما كنت منطلقاً انطلقت (٤) .

(١) ٢٥٣/١ شرح كفاية ابن الحاجب للرضى ..

(٢) ١٢٢/١ معجم الهوامع ١٠٠٠ .

(٣) ١٢٢/١ معجم الهوامع ...

(٤) ٢٩٨/١ التعليق على شرح ابن عقيل .

ونقول

الجواز من النادر الذى لا تبني عليه قاعدة ، والجدير بالنظر : عدم
الجمع بين العوض ، والمعوض منه .

٣- القول بشرطية « أن » .

عرض نجم الأئمة : الرضى قول الكوفيين ، القائلين : بأن « أن »
المفتوحة بمعنى « إن » المكسورة : الشرطية
وتبعه : حيث قال .

« ولا أرى قولهم بعيداً من الصواب : مساعدة اللفظ ، والمعنى إياه ،
أما المعنى

فلأن معنى قوله : « أمّا أنْتَ ذَا نَفَر ... البيت : لِن كُنْتَ ذَا عَدَدٍ
فَلَسْتَ بِفَرْدٍ .

وأما اللفظ : فلمجيء الفاء في هذا البيت (١).

وقد عزز ابن هشام كلام الرضى ، وقد مر ذلك في الاستشهاد بالبيت
في المرة الأولى (٢) .

ولعل الصواب فيما ذهب إليه لكثرة الشواهد في ذلك .

٤- عدم الاستشهاد بالبيت .

قال ابن دريد (٣) في جمهرة اللغة : في « باب الباء ، والضاد »
« ... والضبع : السنة المحبذة :

(١) ٢٥٣/١ ، ٢٥٤ شرح غيه ابن الحاجب للرضى .

(٢) راجع ص ٣٥ ، ٣٦ من مغنى اللبيب ...

(٣) ابن دريد :

« محمد بن الحسن بن دريد ... ولد بالبصرة سنة ٢٢٣ هـ ، وقرأ
على علمائها ، ثم صار إلى عمان ، وأقام بها إلى أن مات ... روى عن ابن

قال الشاعر : العباس بن مرداس السلمى ..

أَبَا خُرَّاشَةَ : إِمَّا كُنْتَ ذَا نَفْسٍ فَإِنَّ قُوَى لَمْ تَأْكُلْهُمْ الضَّبْعُ
أبَى : لم تجهدهم السنة (١) »

وعلى هذه الرواية فإنه لا شاهد فى البيت : فإن « إِمَّا » مكسورة ،
والفعل « كُنْتَ » ثابت .

٥ - السماع والقياس

أثار ابن عقيل السماع فى المسألة حيث قال .

« ولم يسمع من لسان العرب حذف « كان » وتعويض « ما » عنها
، وإبقاء اسمها وخبرها إلا إذا كان اسمها ضمير مخاطب (٢) »

ولم يسمع مع ضمير المتكلم ، ولا مع الظاهر .
وقال ابن عقيل :

« والقياس جوازهما ، كما جاز مع المخاطب (٣) » .

واستأنس بتمثيل سيبويه : « أَمَّا زَيْدٌ ذَاهِبًا » .

وتمثيل سيبويه : « وَأَمَّا زَيْدٌ ذَاهِبًا ذَهَبَتْ مَعَهُ (٤) » .

أخى الأصمى ، والسجتنى ، والرياشى . وكان رأس هذا العلم . . روى
عنه خلق ، فهم السيافى ، والمرزبانى ، وأبو الفرج الأصفهاني ، وانتهت
إليه لغة البصريين ، وكان أحفظ الناس ، وأوسعهم علما ، وأقدرهم على
الشعر . . . وله الأمالى ، والمجتنى . . . مات سنة ٣٢١ هـ .

(البغية ٧٦/١ إلى ٨١) .

(١) ٣٠٢/١ جبهة العرب .

(٢) ٢٩٨/١ شرح ابن عقيل .

(٣) ١٤٨/١ كتاب سيبويه .

(٤) ٥٥/٢ ، ٥٦ العينى .

٦- العامل عند الفارسي ، وتلميذه ابن جني .

ذكر السيوطي أن العامل في قول العرب ، وفي بيت الشاهد ليس هو « كان المحذوفة ، المعوض عنها » ما

وإنما العامل في الرفع ، والنصب هو لفظ « ما » :

قال السيوطي « مسجلا الرأي ، ومعللا له - :

« وزعم أبو علي ، وابن جني : أن « ما » هي : الرافعة الناصبة ، لكونها عوضا عن الفعل ، فنابت منابه في العمل (١) .

وهذا الرأي : لا يراه السيوطي صحيحا ، لأنه سبق أن قال : عن المرفوع ، والمنصوب : إنهما : اسماء كان ، ونحوها .

وقال . .

« هذا هو الصحيح في المسألة (٢) »

٧- أحوال « كان » :

١- تمام التصرف ، وما يتصرف منها يعمل عملها : يرفع الاسم وينصب الخبر ..

فالمضارع ، نحو : « وَكَمْ أَكُ بِفِيَا » (٣) .

والأمر : نحو : « قُلْ كُونُوا حِجَارَةً ، أَوْ حَكِيدًا » (٤) .

(١) ١٢٢/١ همع الهوامع . . .

(٢) ١٢٢/١ همع الهوامع . . .

(٣) من الآية ٢٠ من سورة مريم .

(٤) من الآية ٥٠ من سورة الإسراء .

والمصدر ، نحو قول الشاعر :

ببذل ، وحلم ساد في قَوْمِهِ الْفَتَى وكوْذُكَ إِيَّاهُ عَلَيْكَ يَسِيرُ
واهـم الفاعل . نحو قول الشاعر .

وما كلُّ مَنْ يُبْدِي الْبَشَاشَةَ كَاثِنًا أَخَاكَ ، إِذَا لَمْ تُلْفِهِ لَكَ مُنْجِدًا
ب - جواز توسط الخبر بينها ، وبين أسمها .

قال الله تعالى : « وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ ^(١) » .

ج - جواز تقدم خبرها عليها :

قال الله تعالى : « أَهْؤُلَاءِ إِيَّاكُمْ كَانُوا يَمِيدُونَ ^(٢) ؟ » .

د - جواز تقدم معمول خبرها عليها ، إن كان ظرفاً ، أو مجروراً ، نحو :
« كان » عندك ، أو في المسجد الصائم معتكفاً .

هـ - كان التامة : أى التى تستغنى بمرفوعها ، ولا تحتاج إلى منصوب .

وذلك نحو قوله تعالى « وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ ^(٣) » .

أى : إن حصل ذو عسرة .

و - زهادة « كان » بشرطين .

أن تكون بمعنى الماضى ، وأن تكون بين شيئين متلازمين ليسا جارا ومجرورا
نحو : « مَا كَانَ أَحْسَنَ الصَّدَقِ » !

(١) من الآية ٤٧ من سورة الروم .

(٢) من الآية ٥٠ من سورة سبأ .

(٣) من الآية ٢٨٠ من سورة البقرة .

٨ - حذف « كان » .

والحذف في أمور .

أحدها : أن تحذف مع اسمها ، ويبقى الخبر - وهذا هو الأكثر -
وكثير ذلك بعد « إن ، ولو » الشرطيتين .
مثال « إن » قول النابغة الذبياني .

حذبت على بطون ضَبَّةَ كُلِّهَسَا إِنَّ ظَالِمًا أَبَدًا ، وَإِنْ مَظْلُومًا
ومثال « لَوْ » : « التَّمَسَّ ، وَلَوْ خَاتَمًا مِنْ حَدِيدٍ ^(١) » .
ثانيها : أن تحذف « كان » مع خبرها ، ويبقى الاسم ، وهو ضعیف
قالوا : « أَلَا طَعَامٌ ، وَلَوْ تَمْرٌ » على رواية رفع « تَمْرٌ » .
والتقدير : « وَلَوْ يَكُونُ عِندَنَا تَمْرٌ » .
ثالثها : أن تحذف « كان » وحدها .

وكثير ذلك بعد « أَنْ » المصدرية ، في مثل « أَمَا أَنْتَ مَنْظَلَقًا
انْطَلَقْتُ مَعَكَ » وهذا ما سبق الشاهد للاستشهاد به على هذا الوجه .
رابعها : أن تحذف مع معموليها .

وذلك بعد « لَنْ » في قولهم : « أَفْعَلْ هَذَا لِمَا لَا » .
أى : إن كنت لاتفعل غيره : فما عوض : ولا النافية للخبر .
٩ - حذف لام مضارعها : بشرط كونه مجزوماً بالسكون ، غير متصل
بضمير نصب ، ولا بساكن ، نحو « ولم أك بغياً » .

(١) جزء من حديث رواه البخارى في صحيحة ...

مَا لِلْجَمَالِ : مَشِيْهَا وَثِيْد !

الْقَائِل .

ينسب الشاهد النحاة ، ورواة الشعر ، والأمثال إلى « الزباء » ملكة الجزيرة (١) .

ويضيف العيني قولاً آخر ، في نسبة الشاهد ، فيقول :

« أَقُول : قائلته : هي الخنساء بنت عمرو بن الشريد بن رياح بن ثعلبة

ابن عضبة ، بن خفاف بن أمري القيس بن بهثة بن سليم ، السلمية الشاعرة واسمها : تماهر ، وخنساء لقبها .

قدمت على رسول الله صلى الله عليه وسلم مع قومها فأسلمت معهم (٢) .

ولا يهمل العيني أقوال العلماء السابقين عليه ، بل يقول :

« وجمهور أهل اللغة : على أن هذه الأبيات إنما قاتها « الزباء » - بفتح الزاى المعجمة ، وتشديد الباء الموحدة (٣) » .

وللشاهد قصة مشهورة ، ومن رواها العيني ، والميداني ، صاحب مجمع الأمثال (٤) :

(١) والجزيرة : بمصر قديم ، يقع ما بين دجلة ، والفرات ، وقد ملك الجزيرة عمرو بن الضرب ، من نسل العماليق ، وهو أبو « الزباء » فغزاه جذبة الأبرش وقتله ، وفرق جموعه ، فملك الزباء بعد أبيها ...

(٢) ٤٤٨/٢ شواهد العيني .

(٣) ٤٤٨/٢ شواهد العيني .

(٤) القصة في مجمع الأمثال للميداني ٢٤٣/١ ، ٢٤٤ ، ٢٤٥ ، ٢٤٦ ، ٢٤٧ ، وراجعها في شواهد العيني ٤٤٨/٢ إلى ٤٥١ .

وختلاصة القصة فيما يلي ، مع الإيجاز :

أورد الميداني القصة حينما ذكر المثل :

« خَطْبُ يَسِيرٍ فِي خَطْبِ كَبِيرٍ » .

قائل المثل : قصير بن سعد اللخمي الجديمة بن مالك ، يقال له : جديمة الأبرش .

وجديمة الواضح .

والعرب تقول لمن به برص : به وضج ، تفاديا من ذكر البرص .

وكان جديمة ملك ما على شاطئ الفرات ، وكانت الزباء ملكة الجزيرة

وتتكلم بالعربية وقد وترها جديمة بقتل أبيها .

ولما انتظم شمل ملكها أحبت أن تغزو جديمة ، واستعملت سلاح

الدهاء ، قبل أوزار الحرب ، وأسلحتها . . .

كتبت إلى جديمة تحبره : بأن ملك النساء ضعيف ، وأنها لم تجد للملكها

موضعا ، ولأنفسها مماثلا غيره ، وطلبت منه أن يقدم إليها ليضم الملكين

ويصل المملكتين .

استخف جديمة مادعته إليه ، ورغب فيها أطعمته فيه ، فجمع أهل

الحجاز والرأى من ثقافته ، وعرض الأمر عليهم ، فاجتمع رأيهم على أن

يسير إليها فسيولى على ملكها .

أما قصير فقد كان أرييا حازماً ، فقد خالف القوم ، وقال :

فذهب قوله مثلاً

« رأى فاتر ، وعذر خاضر »

ثم قال لجذيمة : الرأى أن تكبت إليها : فلأن كانت صادقة في قولها
فلتقبل إليك ، ولألا لم تمكنها من نفسك ، وقد قتلت أياها .

لم يوافق جذيمة رأى قصير ، وقاده طمعه إلى حتمه ، ودعا جذيمة
ابن أخته عمر بن عدى ، فاستشاره ، فشجعه على المسير إليها ، وقال له :
إن قومي مع الزباء ولو قد رأوك صاروا معلنك .

أحب جذيمة ماله ، وعصى قصيرا ، فقال قصير مثله المشهور :
« لا يطاع لقصير أمر » .

— استخلف جذيمة عمر بن عدى على ملكه ، وسار جذيمة في وجوه
أصحابه ، فلما نزل دعا قصيرا ، فقال : ما الرأى يا قصير ؟ فقال قصير
« بيقة خلفت الرأى » فذهب القول مثلا .

قال جذيمة لقصير : وما ظنك بالزباء ؟ فقال مثله المشهور :
« القول رداف ، والحزم عثراته تخاف . »

استقبلت رسل الزباء جذيمة بالهدايا ، والألطاف .

فقال يا قصير : كيف ترى : فقال مثله الذى سارت به الركبان :
« خطب يسير في خطب كبير . »

وسنلقاك الجيوش .

فإن سارب الجيش أمامك فالمرأة صادقة ، وإن أخذت جنبتيك ،
وأحاطت بك من خلفك فالقوم غادرون بك .

« فاركب العصا ، فإنه لا يشق غباره » فذهبت مثلا .

.

وكانت العصا فرسا جلدية لا يجارى ، وإنى راكبها ، ومسايرك .
حيل بين جذيمة والعصا ، فنظر جذيمة إلى قصير على متن العصا مولياً
فقال :

« وَيْلُ امه حَزْماً عَلَى مَتْنِ الْعَصَا » فذهبت مثلاً .
فجرت به إلى غروب الشمس ، ثم نفقت ، وقد قطعت أرضاً بعيدة
أحاطت الخيل بجذيمة حتى دخل على الزباء فلما رآته تكشفت ...
فقال :

« باجذيمة أأدب عروس ترى ؟ » فذهبت مثلاً
فقال جذيمة :

« بلغ المدي ، وجف الثرى ، وأمر غدير أرى » . فذهبت مثلاً .
ودعت بالسيف ، والتطع ، ثم قالت : أن دماء الملوك شفاء من الكلب
فأمرت بطست من ذهب ، وسقته الخمر حتى سكر ، وأمر براهشيه
ففطما ، وهلك جذيمة .

قدم قصير على عمرو ، وهو بالحيرة ، فقال له قصير ، أثار أنت ؟ قال :
« بل ثائر ساير » فذهبت مثلاً .
قال قصير لعمرو :

تهياً ، واستعد في ولا تبطلن دم خالك ، قال :

« وكيف لي بها ، وهى أمتع من عقاب الجو » ؟ فذهبت مثلاً .
م ٨ - الكواكب الدرية ج ٢

— سمعت الزباء قول كاهنة استشارها فقالت لها : أَرَى هَلَاكَ بِسَبَبِ غَلامٍ مَهِينٍ ، غَيرِ أَمِينٍ ، وَهُوَ : عَمْرُو بْنُ عَدَى ، وَلَنْ تَمُوتَ فِي لَبِيدِهِ ، وَلَكِنْ حَتْفَكَ بِيَدِهِ ...

— خَشِيتُ الزَّبَاءَ عَمْرًا ، وَاتَّخَذَتْ لَهَا نَفَقًا مِنْ مَجْلِسِهَا إِلَى حَصْنِهَا ، فِي دَاخِلِ مَدِينَتِهَا ، وَقَالَتْ : إِنْ فَجَأَنِي أَمْرٌ دَخَلْتُ التَّفَقُّ إِلَى حَصْنِي .

— دَعَتْ مَصُورًا ، فَصَوَّرَ لَهَا عَمْرًا فِي جَمِيعِ حَالَاتِهِ ، وَاتِّجَاهَاتِهِ ، بَعْدَ أَنْ يَفْدِلَ إِلَيْهِ وَيَخَالِطَهُ ، وَيَصُورُهُ : جَالِسًا ، وَقَائِمًا ، وَرَاكِبًا ، وَمَتَفَضِّلًا ، وَمَتَسَلِّحًا بِبَيْتَتِهِ ، وَلِبَسَتِهِ ، وَلَوْنِهِ .

عَادَ الْمَصُورُ إِلَى الزَّبَاءِ بِجَمِيعِ مَا طَلِبَتْهُ مِنْهُ ، حَتَّى لَا تَرَاهُ عَلَى حَالٍ إِلَّا عَرَفْتَهُ وَحَذَرَتْهُ .

جَدَّ قَصِيرٌ فِي طَلَبِ الثَّأْرِ : وَطَلَبَ مِنْ عَمْرُو : أَنْ يَجِدَعَ أَنْفَهُ ، وَيَضْرِبَ ظَهْرَهُ ، وَيُدْعَهُ ، وَإِيَّاهَا .

فَقَالَ عَمْرُو : مَا أَنَا بِفَاعِلٍ ، وَمَا أَنْتَ لَذَلِكَ مُسْتَحَقٌّ عِنْدِي :

فَقَالَ قَصِيرٌ :

« خَلَّ عَنِّي لِدَنْ ، وَخَلَّلَاكَ ذَمٌّ » فَذَهَبَتْ مِثْلًا

فَقَالَ لَهُ عَمْرُو : فَأَنْتَ أَبْصَرُ .

جَدَعَ قَصِيرٌ أَنْفَهُ ، وَأَثَرَ آثَارًا بِظَهْرِهِ ، فَقَالَتِ الْعَرَبُ :

« لَمَكَرَ مَا جَدَعَ قَصِيرٌ أَنْفَهُ » فَذَهَبَتْ مِثْلًا

أظهر قصير لدى الزباء « أن عمرا فعل به ذلك ، فأذن عليها ، فأدخل فرأته على حالته ، وادعى أن عمرا فعل به ذلك ، لأنه غش حاله . فلما أنس من أمرها ، واستوثق من ثقتها فيه ، قال لها .

إن لي بالعراق أموالا كثيرة ، وطرائف ، ووثاباً ، وعطرا فابعثني إلى العراق لأحمل ما لي ، وأحمل إليك من بزوزها ، وطرائفها ، ووثابها . وطيبها وكان أكثر ما يطرفها من القتر « الصرفان » وكان يعجبها . أذنت الزباء لقصير ، وجهزت معه عبيدا ، فسار حتى دخل على همرو وقال له : اجمع لي ثقات أصحابك ، وهي القرائر ، والممروح ، واحمل كل رجلين على بعير في غرارين ، فإذا ، دخلوا المدينة أقمناك على باب نفقها- ونخرجت الرجال من القرائر مستعدين للقتال من يقاتلهم ..

تقدم قصير ، فأعلم الزباء بما جاء به من المتاع ، والطرائف ، وقال لها : « آخر البز على القلوص » . فذهبت مثلاً .

طلب قصير من الزباء أن تخرج ، فتتظر إلى ما جاء به ، وقال لها

« جئت بما صاء ، وصمت » فذهبت مثلاً .

ولما خرجت الزباء أبصرت الإبل تكاد قوائما تسوخ في الأرض من

ثقل أحمالها . -

فقال : يا قصير .

ما لي لجمال مشبهسا وكيسدا أجندلا يحملن ، أم حديدا ؟

أم صركانا تارزا شديدا ؟

.

فقال قصير في نفسه :

بل الرجال قَبَضُوا قُرْعُودًا

نزلت الإبل المدينة ، ودل قصير عمرا على باب النفق ، وأقبلت الزبباء
تريد النفق ، وعرفت عمراً بالصور التي صورت لها ، فمصت خاتمها ،
وكان فيه السم ، وقالت .

« بيكي ، لا بيكب عمرو » فذهبت كلمتها مثلاً

وتلقاها عمرو ، مجلها بالسيف ، وقتلها ، وأصاب مأصاب من المدينة ،
وانكفأ راجعاً إلى العراق »

والشاهد من الرجز المسدس :

والشاهد من شواهد :

الكامل للمبرد ٢٧٩ ، والميداني ١ - ٢٤٣ في المتل : « نخطب يسير
في خطب كبير »

والغني ٥٨٢ ، وشرح شواهد المغني للسيوطي ٣٠٨ ، والعيني ٢ -
٤٤٨ والتصريح ١ - ١٧١ ، الهمع ١ - ١٥٩ ، والدرر - ١٤١ والأشعر في
٢ - ٤٦ .

اللغة :

وثيدا : ثقيل ، تصحبه تؤدة ، وبطء .

وجاء في القاموس المحيط ، مادة « وأد »

« » والوثيد « والتواد ، الرزاة ، والثاني :

جنندل : جنندل ، وزان : جعفر : الحجارة .
وفي القاموس المحيط ، مادة « الجنندل » .
« الجنندل : كجعفر : ما يفله الرجل من الحجارة ، وتكسر الدال ،
وكعلبط : الموضع الذى تجتمع فيه الحجارة .
صرفاناً — بفتحات — : النحاس ، والرصاص .
وجاء فى القاموس المحيط ، مادة « الصرف » .
« والصرفان — محرقة — : الموت ، والنحاس ، والرصاص ،
وتمر رزين صلب المساغ »
قعودا : جمع قاعد ، مثل شاهد ، وشهود .

والمعنى :

ما بال الجمال ؟ تمشى مشياً ، وثيلاً ، فيه ثقل ، ورزانة ، وبطء أتحمل
هذه الجمال حجارة ، أم تحمل حديداً ، أم يثقل مشيها حديد ، أو نحاس
أو تمر رزين ثقيل .

وقد هياً قصير الإجابة فى نفسة ، وهى .
أن الجمال تحمل الموت الزوام ، وتدنى الداهية الدهياء — التى تذهب
الملك ، وتدنى من القبر ، وتطمس على منشور الذكر
وليس الأمر كما تظنين ، وإنما الرجال ينتظرون له أمرا ، ويضمرون
سرا ويبيتون خطرا ، فهم جاثمون قاعدون ، لأمر منتظرون :

استشهد المبرد بالبيت في كتابه « الكامل » .

قد استشهد المبرد بالشاهد استشهاداً لغوياً ، عارضاً ، لمناسبة تفسير كلمة « مرمودة » ، وما هو من مادتها . . . في تفسير شعر الفرزدق .

قال المبرد :

« ... وكان ابن عباس يقرأ : « وإذا المرمودة سألته ، بئى ذنب قتلت »^(١) »

وقال أهل المعرفة في قول الله (عز وجل) : « وإذا المرمودة سئلت ، بئى ذنب قتلت » :

لأنما تسأل تبيكتنا لمن فعل ذلك .

كما قال الله تعالى : « يا عيسى بن مريم أأنت قلت للناس اتخذوني ، وأئمتي إلهين من دون الله »^(٢) ؟

وقوله : « وأئدت » ، إنما هو أثقلت بالتراب

يقال للرجل : أثئت ، أى : تثبت ، وثقل ، كما يقال : توقر .

(١) الآيتان ٨ ، ٩ من سورة التكوين .

ويقول جار الله الزمخشري : « وقرئ : « سألت » أى : خاصمت عن نفسها ، وسألت الله ، أوقاتلها ... » وذلك تعزير لما تقدم ... (٧٠٨/٤ الكشف) .

(٢) من الآية ١١٦ من سورة المائدة .

وينظر الزمخشري بما يقدم فيقول : « نحو التبيكت في قوله تعالى لعيسى : « أأنت قلت للناس ... إلى قوله ... سبحانه ما يكون لى أن أقول : ما ليس لى بحق . » (٧٠٨/٤ الكشف) .

قال قصير صاحب جذيمة : (هذا وَهَمٌ من أَبِي الْعَبَّاسِ ، وإنما هو للزَّبَاءِ ^(١)):-

ما لِلْجَمَالِ ظ: مِيْهَسَا وَثِيْدَا أَجْنَدَلَا يَحْمِلْنَ ، أُمٌ حَكِيْدَا ؟
: (أُمٌ صَرْفَانًا بَارِقًا شَلِيْدًا ^(٢)) «
واستشهاد المبرد استشهاد لغوي فقط .

استشهاد الميبداني :

استشهد الميبداني بالأبيات استشهادا لغويا ، غير مقصود لذاته وإنما جاء الاستشهاد عرضياً ، لشرح ما يتعلق بالمثل :

« خطبٌ يسيرٌ في خطبٍ كبيرٍ » .

وسياق القصة ، وهي : مورد المثل استتبع ذكر كثير من الأمثال التي اشتملت عليها .

وقد تقدم كل ذلك ^(٣) .

استشهاد ابن هشام :

استشهد ابن هشام بالشاهد في معنى الألييب ، عن كتب الأعراب
في « الباب الخامس من الكتاب :

في ذكر الجهات التي يدخل الاعتراض على المعرب من جهةها » ^(٤)

(١) البيت للزبَاءِ ، كما يقول جمهور أهل اللغة ، والنحر — وقد تقدم ذلك . وهذا : من قبيل تصحيح نسبة الشاهد لمن قاله .

(٢) ٢٩٠/١ الكامل للمبرد .

(٣) مجمع الأمثال للميداني ٢٤٣/١ — إلى ٢٤٧ .

(٤) ٥٢٧/٢ معنى اللبيب ...

قال ابن هشام :

« النوع السابع : اشتراط الجملة انفعالية في بعض المواضع ، والاسمية في بعض » (١)

ومن الثماني الجملة : بعد (إذا) الفجائية ، و « ليتما » على الصحيح فيها .
ومن الوهم في الأول : أن يقول من لا يذهب إلى قول الأخفش ،
والكوفيين في نحو : « وَإِنَّ امْرَأَةً خَافَتْ . » (٢) « وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ » (٣) و « إِذِ السَّمَاءُ انشَقَّتْ » (٤) :
إن المرفوع مبتدأ .
وذاك خطأ :

لأنه خلاف قول من اعتمد عليهم ، وإنما قاله سهوا .
وأما إذا قاله الأخفش ، أو الكوفي فلا يعد ذلك الإعراب خطأ ،
لأن هذا مذهب ، ذهبوا إليه ، ولم يقولوه سهواً عن قاعدة .
نعم : الصواب خلاف قوهم في أصل المسألة .
وأجازوا أن يكون المرفوع محمولا على إضمار فعل ، كما يقول الجمهور
وأجاز الكوفيون وجهاً ثالثاً :

وهو : أن يكون فاعلا بالفعل المذكور ، على التقديم ، والتأخير
مستلذين على جواز من ذلك بنحو قول الزباء .

مَا لِلْجِجَالِ مَشِيْهَاً وَوَيْسِدَا [أَجْنَدَلَا يَحْمِلُنْ ، أَمْ حَكِيدَا؟]
فيمن رفع « مَشِيْهَاً » :

(١) ٥٨١/٢ مغنى اللبيب ...

(٢) من الآية ١٢٨ من سورة النساء .

(٣) من الآية ٦ من سورة التوبة .

(٤) الآية ١ من سورة الانشقاق .

وذلك عند الجماعه مبتدأ ، حذف خبره ، وبقي معمول الخبر ، أى :
مشيها يكون وثيداً ، أو يوجد وثيداً .

ولا يكون بدل بعض من الضمير المستتر في الظرف ، كما كان فيمن
جره بدل اشتمال من الجمال ، لأنه عائد على « ما » الاستفهامية .

ومنى أبدل اسم من اسم استفهام وجب اقتران البدل بهمزة الاستفهام .
فكذلك حكم ضمير الاستفهام ، ولأنه لاضمير فيه راجع إلى المبدل منه ،^(١)
وابن هشام - هنا - يذكر ما يلي :

١ - وهم وخطأ من يعرب المرفوع - في الآيات التي سجلها - مبتدأ
ويكون إعرابه خطأ . إلا إذا كان يأخذ برأى : الأخفش ، والكوفيين
ويذهب مذهبهم .

وبعمل ذلك الدسوقي فيقول :

« لزوم دخول أدوات الشرط مبتدأ الجملة الاسمية »^(٢)

٢ - عدم نسبة الخطأ إلى من يقول بما تقدم ، وإذا كان كوفي النزعة والذهب .

٣ - حالف الصواب البصريين ، ما عدا الأخفش ، وجانب الكوفيين
والأخفش .

٤ - نسب ابن هشام للكوفيين رأياً عادوا فيه إلى مذهب البصريين

٥ - ذكر ابن هشام وجهاً ثالثاً للكوفيين ، وهو : أن يكون الأمر
على التقديم ، والتأخير .

وشاهدهم على ذلك قول نحو الزباء . . . فيمن رفع مشيها .

(١) ٥٨١/٢ ، ٥٨٢ مغنى اللبيب . . .

(١) ٢١٥/٢/١ حاشية الدسوقي على مغنى اللبيب . . .

توضيح السيوطي :

- وضح السيوطي النقاط الآتية في كتابه - شرح شواهد المغنى « .
- نسب الشاهد للزباء ، وذكر أن العيني : أسنده للخنساء .
- ذكر ما قيل في الأغاني من قول من قال « قيل » إنه مصنوع « .
- سجل الأبيات الثلاثة من مشطور الرجز المسدس . وفي الثالث أتى براوية

« أُمُّ الرَّجَالِ قُمْصًا قُعُودًا . » ؟

- شرح بعض الكلمات التي تحتاج إلى تفسير .

- فسر « قمصا » بضم القاف ، وتشديد الميم - على روايته ، فقال « قمصا » من قمص الفرس ، أى : استن ، وهو أن يطرح يديه ويرفعها ويعبر رجله .

وفي المصباح المنير ، مادة « قمص » .

« وقمص البعير ، وغيره . عند الركوب قمصا من باني : ضرب ، وقتل وهو : أن يرفع يديه معاً ، ويضعهما معاً ، والقماص بالكسر : اسم منه .

وفسر رواية « جئاً » من : جئم : تلبذ بالأرض .

ذكر مذهب الكوفيين ، وهو : جواز تقديم الفاعل ، على الفعل :

ذكر تخريج البصريين : على أنه : مبتدأ حذف خبره : وبقى معمول الخبر ، أى : مشها يكون وثيداً ، ويوجد وثيداً .

سجل مذهب أبي على الفارس . من أن « مشها » بدل اشتغال من الضمير في « للجمال » أو مبتدأ « ووئيدا » : حال سدت مسد الخبر .

- ذكر رواية النصب ، على المصدر أى : يمشى مشياً ، وبالجر بدل اشتغال من الجمال (١) .

وقد كان السيوطي موفق العرض ، والتوضيح .

استشهاد العيني بالشاهد :

ذكر العيني الشاهد ، تبعاً لشارح من شراحه ، هو : ابن هشام الأنصاري ورمز له بالرمز « ه » .

وقبل أن نسجل توضيح العيني نورد استشهاد ابن هشام بالشاهد في كتابه « التوضيح ، ممزوجاً بالتصريح للشيخ خالد الأزهرى »

استشهاد ابن هشام في التوضيح

يقول الموضح ، والمصرح :

« وما ذكر من وجوب تأخير الفاعل عن المسند هو : .

مذهب البصريين : .

« وهن الكوفي : جواز تقديم الفاعل » عن المسند « تمسكا بنحو قول الزباء » - بفتح الزاى ، والباء الموحدة المشددين والمد ملكة الجزيرة . وتعد من ملوك الطوائف .

(مَا لِلْجَمَالِ : مَشْيُهَا وَيُمِيدَا) أَجْنَدًا يَحُولُنَ ، أَمْ حَدِيد ؟
ووجه التمسك : أن « مشياً » روى مرفوعاً :

(١) ص ٣٠٨ شرح شواهد المغنى .

ولا جائز أن يكون مبتدأ ، إذا لا خبر له في اللفظ إلا « وتبدأ » وهو منصوب على الحال :

فتعين أن يكون فاعلا « بوثيدا » مقدما عليه : فقد تقدم الفاعل على المسند ، وهو المدعى .

« ووثيدا » - بفتح الواو ، وكسر الهمزة ، وبعدها ياء مثناه تحت ، فдал مهملة - : التؤدة :

قاله الجوهري :

وفي القاموس : « الوثيد : الرزاة » .

والثاني « وهو عندنا » معشر البصريين « ضرورة » ، والضرورة تبين تقديم الفاعل على المسند ، كما تقدم .

« أو مشيها مبتدأ ، حذف خبره » لسد الحال مسده « أى يظهر وثيدا » كقولهم : حكمتك ممطا »

« فحكمتك » مبتدأ ، حذف خبره لسد الحال مسده « أى : حكمتك لك مثبتا » .

قيل : أو مشيها بدل من ضمير الظرف « المنتقل إليه ، بعد حذف الاستقرار ، وذلك أن « ما » استفهامية ، في محل رفع على الابتداء ، « للجمال » خبره وهو جار ومجرور ، وفيه ضمير مستتر ، مرفوع على الفاعلية ، عائد على « ما » .

وهذه التخریجات ضعيفة :

أما الضرورة فلا داعي إليها ، لتمكنها من النصب على المصدرية ، أو الجر على البدلية من « الجمال » بدل اشتمال .

وأما الإبتدائية فتتخريج على شاذ - كما مر - في بابها .

وأما الإبدال من الضمير ، فالأثني : إما بدل بعض ، أو اشتغال ،
وكلاهما لا يلد فيه من ضمير ، يعود على المبدل منه : لفظاً ، أو تقديراً
وعلى تقدير تكلفه ففيه ضعف من وجه آخر .

وأما أن الضمير المستتر في الظرف ضمير « ما » الاستفهامية ، وإذا
أبدل « مشها » منه وجب أن يقرن بهمزة الاستفهام ، لأن حكم ضمير
الاستفهام حكم ظاهر .

فإن قلت : ما فائدة الخلاف بين أهل البلدين ؟

قلت : فائدته تظهر في الثنية ، والجمع ، فتمول - على رأى الكوفيين
الزيدان قام ، والزيدون قام - بالافراد فيهما .

ولا يجوز ذلك على رأى البصريين ، بل لابد من الضمير المطابق في
« قام » .

وكلام المصريح والموضح فيه جميع ما يمكن أن يقال في هذا الشأن ،
وإيجازه فيما يلي :

البصريون يمنعون تقديم الفاعل على فعله وليس بإطلاق - كما
سبأني - .

الكوفيون يجيزون ذلك ..

البصريون يخرجون ما خالف مذهبهم ..

في التخريج المذكور ما يقتل ، ويعقل ، وفيه ما فيه ضعف ، وبعد
وستأتي تكملة لذلك - أن شاء الله تعالى - وتفصيل ..

دور العيني في الشرح ، والإيضاح :

سجل العيني بيت الشاهد كاملاً ، غير مشطور .

ذكر القائلة ، وسجل رأيه ، وآراء جمهور أهل اللغة .

ذكر القصة موجزة :

جاد بالشرح اللاغوى ، كعادته .

— أعرب الشاهد — في اختصار — ولم يهمل الوجوه المتعددة .

جاء دور الاستشهاد ، فقال .

« الاستشهاد فيه » :

في قولها « مشيهاً وثيداً » حيث استدل به الكوفيون هلى جواز تقديم
الفاعل — كما ذكرناه مستقصى (١) — .

استشهاد السيوطى في « هج الموامع » ، شرح جمع الجوامع .

ذكر السيوطى مسائل تتعلق بأحكام الفاعل ، فقال في الثانية منها :

« الثانية » :

الصحيح ، وعليه البصريون : أنه يجب تأخير الفاعل عن عامله .

وجوز الكوفية تقديمه ، نحو : « زيدٌ قامَ » مستدلين بنحو قوله

مَا لِلْجِمَالِ : مَشِيهَاً وَثَيْدًا

أى : وثيداً مشيهاً .

وتأوله البصريون :

على الابتداء ، وإضمار الخبر ، الناصب « وثيداً » أى : ظهر أو ثبت

وثمره الخلاف تظهر : في نحو : « الزَيْدَان ، أَوْ الزَيْدُونَ قَامَ »^(١).
والسيوطي : لم يذكر جميع الوجوه ، وإنما اكتفى من المسألة بهذا القدر
الذي ذكره .

توضيح الشنقيطي :

سجل الشنقيطي البيت ، وأكمله .

ذكر موطن الشاهد ، وهو « جواز تقديم الفاعل عند الكوفيين وتأوله
البصريون على الابتداء . وإضمار الخبر الناصب « لو ثبداً » أي : ظهر
أو ثبت .

— نقل جل ما ذكره الشيخ خالد الأزهرى في التصريح في شرح
التوضيح ، وقد سبق ذكره .

أشار إلى القصة إشارة عابرة :

لم يصف الشنقيطي جديداً^(٢) .

استشهاد الاسهوني :

استشهد الاسهوني بالشاهد في شرح قول ابن مالك :

وَبَعْدَ فَعْلٍ فَاعِلٌ : فَإِنْ ظَهَرَ فَهَوٌ ، وَإِلَّا فَضَمٌّ اسْتَتَرَ
قال الاسهوني — ما زجا الشرح بالبيت ، كمعاده : فقال في : أحكام

الفاعل :

« الثالث » :

وجوب تأخيرها عن رافعه : فإن وجد ما ظاهره تقدم الفاعل وجب
تقدير الفاعلي ضميراً مستتراً ، وكون المتقدم إما مبتدأ ، كما في نحو :

(١) ١٥٩/١ ، ١٦٠ هـ مع الهوامع ...

(٢) ١٤١/١ الدرر اللوامع ...

« زَيْدٌ قَامَ » ولما فاعلا محذوف الفعل ، كما في نحو : « وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ ^(١) » .

ويجوز الأمران في نحو : « أَبَشَّرُ يَهُدُونَئَا ^(٢) » ؟ وَأَنْتُمْ تَخْلُقُونَهُ ^(٣) » والأرجح الفاعلية ، لما سيأتى في باب الاشتغال :
وإلى هذا الثالث الإشارة بقوله :

(وبعدَ فعلٍ) أى : وشبهه (فاعلٌ) . : « فاعلٌ » مبتدأ ، خبره في النظر قبله .

أى يجب أن يكون الفاعل بعد الفعل .

(فَإِنْ ظَهَرَ فِي اللَّفْظِ ، نَحْوُ : « قَامَ زَيْدٌ ، وَالزَّيْدَانِ قَامَا » فَهُوَ ذَاكَ (وَلِأَنَّ) أَى : وَإِنْ لَمْ يَظْهَرْ فِي اللَّفْظِ (قَضْمِيرٌ) أَى ؛ فَهُوَ ضَمِيرٌ (اسْتَنْتَر) نَحْوُ : (قُمْ ، وَزَيْدٌ قَامَ ، وَهَذَا قَامَتْ — لِمَا مَرَّ : مِنْ أَنَّ الْفِعْلَ ، وَفَاعِلَهُ كَجَزْأَى كَلِمَةٍ ، وَلَا يَجُوزُ تَقْدِيمُ عَجْزِ الْكَلِمَةِ عَلَى صِدْرِهَا .

وأجاز الكوفيون : تقدم الداعل ، مع بقاء فاعليته ، تمسكا بقول الزباه

مَا لِلْجَمَالِ : مَشِيهًا وَيُحْمِلِدَا أَجْنُدَلًا يَحْمِلِنَ ، أَمْ حَدِيدَا ؟
وأوله البصريون :

على أن « مشيها » مبتدأ ، محذوف الخبر .

(١) من الآية ٦ من سورة التوبة .

(٢) من الآية ٦ من سورة التغابن .

(٣) من الآية ٥٩ من سيرة الواقعة .

والتقدير : مشيها يكون أو يوجد ويبدأ .

وقيل : ضرورة .

وقد روى مثلثا :

الرفع : على ما ذكرنا

والنصب : على المصدر ، أى : تَمْشِي مَشِيهَا .

والخفص : بدل اشتمال من الجمال (١) .

والتأثر بالتوضيح ، والتصريح واضح كل الوضوح ، في استشهاد
الأشمونى

إعراب الشاهد

ما اسم استفهام ، مبتدأ ، مبنى على السكون ، في محل رفع بالابتداء
للجمال اللام : حرف جر : مبنى على الكسر ، لا محل له من الإعراب
الجمال : مجرور باللام ، وعلامة جره الكسرة الظاهرة . والجار
والمجرور ، متعلق بمحذوف ، تقديره « كائن » أو مستقر « خبر
المبتدأ » .

مشيها على رواية الرفع - :

الكوفيون : يقولون

« مشى » فاعل مقدم على رافعه ، مرفوع ، وعلامة رفعه الضمة

الظاهرة ..

« مشى » مضاف . « وها » مضاف إليه ، في محل جر بالإضافة

(١) ٢ / ٢٤٥ ، ٤٦ شرح الأشمونى .

وهذا الإعراب كوفي :

وهو ما استشهد بالشاهد من أجله .

ونعود بعد الإعراب إلى الدراسة ، والتحليل ، وعرض الملحوظات
لنقول - بعون الله تعالى ، ومشيتة - .

لما كانت القضية النحوية في باب « الفاعل » فإنه يجبر بنا أن
نعرفه تعريفاً يكشف عن ما هيته :

تعريف الفاعل :

« الفاعل : اسم ، أو ما في تأويله ، أسند إليه فعل ، أو ما في
تأويله ، مقدم أصلي المحل ، والصيغة (١) » .

فالاسم ، نحو : « تَبَارَكَ اللَّهُ » .

والمؤول ، نحو : « أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّا أَنْزَلْنَا (٢) » أي : إنزالنا .

والفعل ، نحو : « تبارك الله » ، و « نَعَمْ الْفَتَى ... » .

والمؤول بالفعل ، نحو : « مُخْتَلِفٌ أَلْوَانُهُ (٣) » ، ونحو : « أَتَى زَيْدٌ

منيراً وجهه »

ومقدم : رافع لتوهم دخول نحو : « زَيْدٌ قَامَ » .

وأصلي المحل : مخرج لنحو : « قَائِمٌ زَيْدٌ » فإن المسند ، وهو
« قَائِمٌ » أصله التأخير ، لأنه خبر .

(١) ٢٦٧/١ التوضيح . . .

(٢) من الآية ٥١ من سورة العنكبوت .

(٣) من الآية ٦٩ من سورة النحل .

وذكر الصيغة : مخرج لنحو : « ضَرَبَ زَيْدٌ » - بضم أول الفعل ، وكسر ثانيه - فإن الصيغة مفرعة عن صيغة « ضَرَبَ » بفتح الضاد ، والراء

٢ - القضية النحوية التي جاء الاستشهاد عليها :

هذه القضية هي :

تقديم الفعل ، وتأخير الفاعل ، أى : ولوع المسند إليه بعلد المسند .
وإذا كان الأمر كذلك : فما الحكم النحوى فيما وجد وورد ما ظاهره أنه فاعل ، تقدم ؟

والجواب عن هذا :

يجب تقدير الفاعل ضميراً مستتراً ، وكون المقدم إما مبتدأ فى نحو : « زَيْدٌ قَامَ ^(١) » وإما فاعلاً ، محذوف الفعل ، فى نحو : « وإن أَحَدَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ ^(٢) » .

وذلك : لاختصاص أداة الشرط بالجملة انفعالية .

ويجوز الأمران : فى نحو قوله تعالى : « أَبَشِّرْ يَهُودُنَا ^(٣) » ؟

(١) يجب فى مثل هذه المسألة : أن يكون المقدم ، وهو « زيد » مبتدأ ، وجملة « قام » من الفعل ، والفاعل المستتر فى محل رفع خبر المبتدأ .

والكلام - هنا - جملة واحدة اسمية .

(٢) من الآية ٦ من سورة التوبة .

وهنا يجب أن يكون المقدم فاعلاً ، ليس غير : « فاحد » فاعل بفعل محذوف ، يفسره الفعل المذكور « استجاركَ » والتقدير : وإن استجاركَ احد استجاركَ ، والكلام جملتان : فعليتان ؟ والثانية منهما مفسرة .

(٣) من الآية ٦ من سورة التباين : والوجهان الجائزان : أن يكون « بشر » فاعلاً بفعل محذوف ، والتقدير : أيهدوننا بشر يهدوننا ؟ ويجوز أن يكون مبتدأ خبره « يهدوننا » : وذلك ، لأن همزة الاستفهام تدخل على الاسم ، والفعل ، لكن الأرجح الحمل على الفاعلية .

والأرجح الفاعلية :

هذا هو مذهب البصريين .

وسنذكر علة ذلك - إن شاء الله تعالى :

أما مذهب الكوفيين : فلأنهم يرون جواز تقديم الفاعل ، متمسكين
بفتح قول الزباء .

ما لِنَجْمَسَالَ : مَشِيهًا وَثِيدًا

والكوفيون يقولون :

إن « مشيا » ورد مرفوعاً ، ولأرفع له إلا كلمة « وثيدا »

« وثيدا » اسم فاعل . ، مثل القوى ، والسمين ، والمريض

ولاجاز أن يكون مبتدأ إذ لا خبر له في اللفظ إلا « وثيداً » وهو
منصوب على الحال ..

فتعين أن يكون « مشيا » فاعلاً : « بوثيداً » مقدماً عليه : فقد تقدم
المسند إليه على المسند

ومن ذلك : جاءت قاعدتهم ، وهى : جواز تقديم الفاعل على
رافعه .

أما البصريون :

فلأنهم لا يرون ، ولا يجوزون أن يتقدم الفاعل على عامله لوجهين :

أحدهما : أن الفاعل مع فعله مثل كلمة ذات جزأين : صدرها :
هو الفعل ، وعجزها هو الفاعل .

وكما لا يجوز تقديم عجز الكلمة على صدرها ، لا يجوز تقديم ما هو
بمنزلة العجز على ما هو بمنزلة الصدر .

وفائيهما : أن تقديم الفاعل يوقع في اللبس بينه ، وبين المبتدأ .

فإذا قلت : « زيد قام » وكان تقديم الفاعل جائزاً - لم يدر السامع أوردت الابتداء « بزيد » والإخبار عنه بجملة « قام » من الفعل والفاعل المستتر ، أم أوردت إسناد « قام » وحده إليه .

ولا شك أن بين الحالين فرقاً :

فإن جملة الفعل ، وفاعله ، تدل على حدوث الشيء ، بعد أن لم يكن وجملة المبتدأ ، وخبره تدل على ثبوت الشيء ، وتأكيد إسناده إلى من قام به ، أو وقع منه ..

وقد يقول قائل : إن الجرى وراء غرض المتكلم أمرهم البلاغى أما النحوى فإنه يريد إفادة المخاطب أصل معنى الكلام ، الذى هو ثبوت المسند للمسند إليه ، أو نفيه عنه على أى وجه من الوجوه كان هذا الثبوت ، أو النفى .

ونقول لذلك القائل :

إن البلاغة لطائف ، تأتى فوق الصحة النحوية ، والنحوى لا ينأى بنفسه عن هذه اللطائف ، والدقائق :

وإنما يكون همه أولاً : ثبوت الصحة النحوية ، التى تكون من صحة الإسناد ووضع كل شئ فى موضعه الصحيح ، ثم يأتى بعد ذلك دور اللطائف ، والبحث عن الأغراض ، التى من أجلها جاء الأسلوب على نمط معين ، وأهداف المتكلمين ، ومنافعهم فى القول الذى ينفذ فيما لا تنفذ فيه الإبر - كما يقال - :

ونزيد الأمر إيضاحاً ، فنقول :

إذا قال قائل : « نجح محمد » : فالجملة فعلية : الفعل المسند « نجح » والفاعل ، الذى هو المسند إليه « محمد » .

والمقصود بالجملة الفعلية : هو إثبات النجاح لمحمد ، والإخبار به :
على وجه « ما » من الوجوه :

أما إذا قال هذا القائل : « محمد نجح » : فالجملة اسمية ، لأنها :
بدئت باسم ، وهو : « محمد » .

« محمد » مبتدأ ، عمل فيه عامل معنوى الرفع ، وهو « الابتداء » ،
وعلاوة رفعه الضمة الظاهرة .

وهو في الجملة الاسمية « المسند إليه » .

أما كلمة « نجح » فهي فعل ما ض ، مبنى على الفتح ، لا محل له من
الإعراب ولا بد لكل فعل من فاعل :

فإن وجد الفاعل ظاهراً فهو ذاك ، وإلا قدر :

وعلى ذلك : ففاعل « نجح » ضمير مستتر جوازاً ، تقديره « هو »
يعود على « محمد » .

والجملة من الفعل ، والفاعل : في محل رفع خبر « محمد الراجع مبتدأ » .
ومن ذلك نقول :

إن الإسناد قد تم « لمحمد » المسند إليه - مرتين :

الأولى : وقوعه مبتدأ ، أى : مسنداً إليه ، في أول الجملة .

وقد أسندت إليه جملة « نجح » : من الفعل ، والفاعل المستتر .

والثانية : أنه اسند إلى ضمير الفعل « نجح » .

أى : أن الإسناد : في أول الجملة ، وفي فاعل فعل الجملة الخبرية .

وهذا ما يهدف إليه البليغ ، وهو هدف أصيل من أهداف اللغة

العربية ، وأساليبها ، وهى لغة ذات خصائص ، ومميزات .

والحملة : أفادت الثبوت :

والذموى : لا يصد نفسه عن ذلك ، وإنما الأهم عنده الإسناد على وجه « ما » : ثبوتاً ، أو نفياً ، ثم يأتى دور الأهداف ، والنكات البلاغية ..
بخلاف : « نجح محمد » : فقد أسندنا النجاح « ل محمد » مرة واحدة ، وأنجزنا به .

وعلى ذلك نقول :

إذا تقدم المسند إليه على المسند ، أعرب مبتدأ ، وهو - مع الصحة النحوية - يحقق أمراً بلاغياً - كما ذكرنا .

ولا يعرب فاعلاً ، حتى لا يقع السامع فى لبس ، وحتى يتحقق القصد البلاغى فى التأكيد ، والإثبات ، وحتى يطابق الكلام مقتضى الحال .

٣- موقف مدرسة البصرة من المدرسة الكوفية فى هذه القضية :

موقف البصريين ، كما دلتهم فيها خالف مذهبهم أن يخرجوا الشواهد ...
ويعبر عن ذلك ابن هشام فيقول :

« وهو عندنا ضرورة أو « مشيها » مبتدأ ، حذف خبره ، أى :
يظهر ويبدأ ، ... » (١)

وينظر لذلك بقول العرب : « حكمتك مسبطاً » (٢) .

قليل : أو « مشيها » بدل من ضمير الظرف (٣) .

(١) ٢٧١/١ التوضيح .

(٢) ٢٧١/١ التوضيح .

ويعنى بذلك : أن « حكمتك » مبتدأ ، ومضاف إليه « وإن الخبر محذوف ، لسد الحال ، وهو : « مسبطاً » مسده ، وهذا نظير « مشيها ويبدأ » : مبتدأ ، ومضاف إليه ، وحال سدت بسد الخبر .

(٣) ٢٧١/١ التوضيح .

والقصد : أن البصريين يحملون مثل ما تقدم على :

(أ) الضرورة : فبعض البصريين لا يمتنعون مطلقاً ، وإنما يمتنعون في السعة ، وقد نقل الصبان عن الدماميني^(١) : « ... ما يفيد أن من المانعين للتقدم من يخص منعه بالاختيار . . . »^(٢) .

(ب) جعل « مشياً » مبتدأ حذف خبره لسد الحال مسده .

والتقدير : يظهر وثيداً ، أو يوجد وثيداً ...

(ج) جعل « مشياً » بدلاً من ضمير الظرف :

والتقدير : « ما للجمال » « فما » اسم استفهام ، مبتدأ ، وللجمال : جار ، ومجرور ، خبر ، وفيه ضمير مستتر مرفوع على الفاعلية ، عائداً على « ما » أى : استقر هو ، أو مستقر هو .

موقف الشيخ خالد الأزهرى في التصريح من هذه التخریجات :

يصفها الشيخ خالد الأزهرى : بأنها ضعيفة ، حيث يقول :

« وهذه التخریجات ضعيفة »^(٣) .

(١) الدمامينى :

« محمد بن أبى بكر بن عمر بن أبى بكر بن سليمان بن جعفر ، القرشى المخزومى ، الإسكندرانى بدر الدين ، المعروف بابن الدمامينى ، المالكي ، النحوى ، الأديب ، ولد بالإسكندرية سنة ٧٦٣ هـ وتلقاه ، وعانى الآداب ، نفاق فى النحو ، والنظم ، والنثر ، والخط ... واشتهر ذكره ، وتصدر الجامع الأزهر لإقراء النحو . وركب البحر إلى الهند ، فعظمه أهل الهند ، واقتبلوا عليه ، وحصل له دنيا عريضة ، فبغته الأجل فى « كلبرجا » الهندية سنة ٨٣٧ هـ . صنّف تحفة القريب فى حاشية مغنى اللبيب ، شرح التسهيل ... وغير ذلك (البغية ٦٦ ، ٦٧) .

(٢) ٤٦/٢ حاشية الصبان على الأشمونى .

(٣) ٢٧١/١ التصريح بضمون التوضيح .

ثم يذكر أسباب الضعف ، وقد تقدم ذلك .

ولتحقيق هذه المسألة نقول :

ذكر إمام أهل الصناعة : سيبويه في الكتاب (« ... باب ما يحتمل الشعر »

ومنه :

« ... فمن ذلك قول عمر بن أبي ربيعة » :

صَدَدَتْ فَاطُولَتِ الصَّدُودَ ، وَقَلَّمَا وَصَالَ عَلَى طُولِ الصَّدُودِ يَكُومُ
وإنما الكلام : « قل ما يدوم وصال (١) » .

ويقول الأعمى في الاستشهاد بالبيت :

« وأنشد في الباب للمرار الفقعسي : (مخالفاً نسبة سيبويه للقاتل) :

صَدَدَتْ ، فَاطُولَتِ الصَّدُودَ ، وَقَلَّمَا وَصَالَ عَلَى طُولِ الصَّدُودِ يَكُومُ
أَرَادَ : قَلَّمَا يَدُومُ وَصَالٌ .

فقدّم ، وأخر مضطراً ، لإقامة الوزن .

« والوصال » — على هذا التقدير — : فاعل مقدم .

والفاعل لا يتقدم في الكلام ، إلا أن يبتدأ به ، وهو من وضع الشيء في غير موضعه .

ونظيره قول الزباء :

مَا لِلْجِمَالِ! مَشِيْهَا وَبِيدَا

أى : وثيداً مشيها ، فقدمت ، وأخرت ضرورة . . (١)
ومن ذلك نأخذ : أن إمام البصريين يقول بالضرورة في تقدم الفاعل
على فعله .

وهذا يعزز ما قلناه : من أن البصريين لا يمتنعون ذلك بإطلاق .

والأعلم الشنتمرى :

يخرج بيت الفقهى تخريجاً آخر فيقول :

« وفيه تقدير آخر : وهو : أن يرتفع بفعل مضمر ، يدل عليه الظاهر
فكأنه قال :

« وَقَلَّمَا يَدُومُ وَصَالٌ يَكُومُ » .

وهذا أسهل في الضرورة ، والأول أصبح معنى ، وإن كان أبعد في
اللفظ ، لأن « قلما » موضوعه للفعل خاصة بمنزلة « ربما » فلا يليها الاسم .
البتة ... (٢) .

فتقديم الفاعل أصبح في المعنى البيت .

وبذلك يكون : . . قد تحقق تقديم الفاعل على رافعه في الجملة . (٣)
كما يقول الصبان .

٤ - روايات الشاهد :

روى الشاهد بثلاثة أوجه : الرفع ، والنصب ، والجر ، وذلك
لقولها « مَسِيْهَا » :

(١) ١٢/١ حاشية كتاب سيبويه ، شرح شواهد سيبويه للأعلم .

(٢) ١٢/١ ١٣٤ حاشية كتاب سيبويه ، شرح شواهد سيبويه للأعلم .

(٣) ٤٦/٢ حاشية الصبان على شرح الأشموني .

(١) رواية الرفع :

وعليها الاستشهاد بالبيت ، وهى الرواية التى تمسك بها الكوفيون :
والتقدير عندهم : أى شىء ثابت للجمال حالة كونها وثيداً مشياً . ؟
وعندهم : أن الفاعل يجوز أن يحىء قبل العامل فيه ، كما يحىء بعده .
وخرج البصريون هذه الرواية ، وهم وجهان :
أحدهما : أن يكون « مشياً » مبتدأ ، و « وثيداً » حال من فاعل فعل محذوف .

والتقدير : مشياً يظهر وثيداً ، وجملة الفعل المحذوف ، مع فاعله فى محل رفع خبر المبتدأ .

والثانى : أن يكون « مشياً » بدلا من الضمير المستكن فى الجار ،
والجورور الواقع خبراً ، وهو « للجمال » فإنك قد علمت أن متعلق هذا
الجار ، والجورور كان ضميراً ، مرفوعاً بالفاعلية ، وأنه لما حذف المتعلق ،
انتقل الضمير إلى الجار ، والجورور .

وفى كل من التوسمين كلام ...

(ب) رواية النصب : ولا شاهد فى البيت عليها .

والإعراب عليها ، على أن « مشياً » مفعول مطلق لفعل محذوف ،
تقديره : تمشى مشياً .

و « وثيداً » حال من المصدر .

وجملة الفعل المحذوف ، وفاعله فى محل نصب حال من « للجمال » .

(ج) رواية الجر : ولا شاهد فى البيت عليها .

والإعراب على رواية الجر ، على أن « مشياً » : بدل من الجمال ،
الجمال ، بدل اشتغال ، وضمير الجمال مضاف إليه .

و «وَيْدَأْ» حال من المشى (١).

هـ - اطراد حذف الفاعل :

ومما له علاقة وثيقة بما تقدم حذف الفاعل ، ونقول : إنه يطرد حذف الفاعل في المواضع الآتية : ومعنى الحذف : عدم الذكر في الكلام .
الأول : في الفعل المبني للمجهول ، نحو قوله تعالى : « وَقِيلَ يَا أَرْضُ ابْلَعِي مَاءَكَ » (٢) .

الثاني : في الاستثناء المفرغ نحو قولنا : « مَا حَصَرَ إِلَّا هَيْدٌ » .
الثالث : في « أفعل » الذي على صورة الأمر في التعجب ، إذا كان معطوفاً على مثله ، نحو قوله تعالى : « أَسْمِعْ بِهِمْ ، وَأَبْصِرْ » (٣) : فقد حذف فاعل « أبصر » للدلالة فاعل « أسمع » عليه .
والذي سهل ذلك : كون فاعل « أفعل » هذا على صورة الفضلة ، لأنه مجرور بالباء الزائدة دائماً .

فلما جاء هذا الفاعل على صورة الفضلة أخذ بعض حكمها ، وهو جواز الحذف .

الرابع : فاعل المصدر ، نحو قوله تعالى : « أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ يَتِيمًا » (٤)

فإن فاعل « إطعام » محذوف ، والتقدير : أَوْ إِطْعَامُكَ فِي يَوْمٍ ...

(١) راجع ما كتبه الشيخ خالد الأزهرى تضييها للتخريج ٢٧١/١ التصريح ، بمضمون التوضيح .

(٢) من الآية ٤٤ من سورة هود .

(٣) من الآية ٢٨ من سورة مريم .

(٤) الآية ١٤ ، ومن الآية ١٥ من سورة البلد .

وقد ذكر مفعول هذا المصدر في الأسلوب ، وهو قوله تعالى : « يتبنا »
الخامس : فاعل الأفعال المكفوفة « بما » وهي أفعال ثلاثة :
قلٌ وكثُرٌ وطالُ : تقول : « قلّما فاز بالخير كسول »
و « كثرَ ما وجهتك إلى الخير » و « طالَ ما سعيْتُ في إصلاح أمرِك » .
فإن جعلت « ما » مصدرية لم يكن الكلام من هذا القبيل .
وكانت « ما » وما دخلت عليه في تأويل مصدر « فاعل » .
والتقدير : قل فوز كسول بالخير ، وكثر توجيهي لياك للخير ، وطال
سعيي في إصلاح أمرِك .
السادس : أن يكون الفاعل قد عرضت له علة تصريفية ، اقتضت حذفه .
وذلك مثل : التقاء الساكنين ، الذي اقتضى حذف واو الجماعة في
نحو قولك : « يا قَوْمِ اضْرِبُونِ » .
وحذف ياء المؤنثة المخاطبة في نحو قولك : « يا هِنْدُ اضْرِبِي » .
وليس يقال : إن المحذوف لعله كالثابت .
لإمكان أن يقال : إننا نريد إحصاء مواضع حذف الفاعل مطلقا .
٦ - زيادة الباء في الفاعل :
وبما يجعله مسك الختام في هذا : زيادة الباء في الفاعل زيادة نحوية
للتأكيد .
وقد أورد ذلك ابن هشام في معنى اللبيب ... ونذكر ذلك - في إيجاز
فتقول :
تزداد الباء في الفاعل واجبة ، وغالبة ، وضرورية .
فالواجبة : في نحو : « أَحْسِنِ مُحَمَّدَ » .

فقد قال الجمهور : إن الأصل : « أَحْسَنَ مُحَمَّدٌ » ، معنى : صار ذا حسن ، ثم غيرت صيغة الخبر إلى الطلب ، وزيدت الباء لإصلاحاً للفظ .
وأما إذا قيل : بأنه أمر لفظاً ، ومعنى ، وإن فيه ضمير المخاطب مستترا ، فالباء معدية مثلها في « امُرُّ بِزَيْدٍ » .

والغالبية : في فاعل « كَفَى » نحو : « كَفَى بِاللَّهِ شَهِيداً ^(١) »
والزجاج يقول : دخلت الفاء لتضمن « كَفَى » معنى « اكْتَفَى »
ويقول في ذلك ابن هشام :
« وهو من الحسن بمكان ^(٢) »
والضرورة كقوله :

أَلَمْ يَأْتِيَسْكَ ، وَالْأَنْبِيَاءُ تَنْمَى بما لا قُتْ لِبُؤْسٍ بَنَى زِيَادِ ^(٣)
أى : تنمى باللدى لاقت
« والله أعلى ، وأعلم »

(١) من الآية ٤٣ من سورة الرعد .

(٢) ١٠٦/١ مغنى اللبيب . . .

(٣) راجع المغنى ١٠٦/١ إلى ١٠٨ .

- ١٤٣ -

- ١١ -

قال عبد الله بن قيس الرقيات ، يرثى مصعب بن الزبير بن العوام
(رضى الله عنهما) .

تَوَلَّى قِتَالَ الْمَارِقِينَ بِنَفْسِهِ وَقَدْ أَسْلَمَاهُ : مُبْعَدٌ ، وَحَمِيمٌ

عبد الله بن قيس الرقيات :

هو عبد الله بن قيس الرقيات القرشي ، من شعراء الغزل ، والسياسة .
نشأ في ثريس ، حريصا على سيادتهم ، ناقما على بنى أمية اعتراضهم
باليمن منتصرا لابن الزبير .

ولما قتل ابن الزبير ، واستقر الحكم للأمويين اطمأن إليهم ، وقد كان
في أول أمره مطاردا من خلفائهم ، ينتقل مخفيا بين الكوفة ، والمدينة ،
حتى نال الأمان .

ولزم عبد العزيز بن هروان . وإلى مصر إلى أن مات سنة ٧٥ هـ .
وشبب عبد الله بن قيس الرقيات بثلاث نسوة ، يسمين بجيعة رقية ،
وهن : رقية بنت عبد الله بن أبي قيس ، وابنة عم لها رقية يقال لها رقية ، وأخرى
أموية يقال لها رقية أيضا .

ويمتاز شعر ابن قيس الرقيات بالسهولة ، ورقة المعاني ، ولا سبا في
الغزل ، والرثاء ،

ولعل سر ذلك : يعود إلى مزاجه الصافي ، وإلى الموضوعات التي
يعالجها

ومصعب بن الزبير بن العوام (رضى الله عنهما) :

قد سار بجنوده من الكوفة ، وكان عبد الملك بن مروان قد سار
بجنوده من الشام فالتقيا بدير الجاثليق ، فكانت الدائرة على مصعب (رضى
الله عنه) .

و « الجاثليق » : موضع على شاطئ نهر يقال له : « دجيل » من
أرض مسكن من بلاد العراق .
وكان ذلك في سنة ٧١ هـ .

ولما قتل مصعب رثاه عبد الله بن قيس الرقيات بقصيدة : أولها :
لقد أورثَ المصريين^(١) حزنًا ، وذلةً قَتِيلُ يَدِيرُ الجاثليقَ مَقِيمُ
فَمَا قَابَلَتْ فِي اللَّهِ بَرْكَرَ بْنَ وَاثِلٍ وَلَا صَبْرَتْ عِنْدَ اللِّقَاءِ تَمِيمُ
ولكنه رام القيام ، ولم يكنْ لَهَا مُضَرَى يَوْمَ ذَاكَ كَرِيمُ «
ومن شعر عبد الله بن قيس الرقيات في مولاة الزبيرين ، ومعادة الأمويين قوله :
كيف نوثي عم الفرائس ، ولما تَشْمَلِي الشَّامَ غَارَةً شَعَوًا ؟
تُذْهِلُ الشَّيْخَ عَن بَنِيهِ ، وَتُبْسِدِي عَنْ بُرَاضَا الْعَمَلَةِ الْعُذْرَاءُ
وبيت الشاهد من القصيدة .

وبحره : الطويل .

والبيت من شواهد : مغنى اللبيب ... ٣٦٧ ، ٣٧١ ، وشرح شواهد
المغنى للسيوطي ٢٦٦ ، وشذور الذهب ١٧٧ ، والعينى ٢ / ٤٦١ ، والتصريح
١ / ٢٧٧ ، وجمع الهوامع ١ / ١٦٠ ، والدرر اللوامع ١ / ١٤١ ، والمكودي
والأشمونى ٤٧/٢ وديوان الشاعر ١٩٦ .

(١) المصران : الكوفة ، والبصرة .

(٢) ٤٦٢/٢ شواهد العينى .

اللغة :

المارقين : يريد الخارجين عن الدين .
وجاء في القاموس المحيط ، مادة : (المرق) :
« ... و مرق السهم من الرمية مروقاً : خرج من الجانب الآخر ،
والخوارج مارقة ، لخروجهم من الدين »
وقد قال فيهم الرسول الأمين : « يمرقون من الدين ، كما يمرق السهم
من الرمية .
أسلماه : خذلاه .

وفي القاموس المحيط ، مادة : أسلم
« وأسلم : انقاد ، وصار مسلماً ، كتسلم ، والعدو خذله ... »
مبعد : أراد به الرجل الأجنبي عنه .
حميم : الصاحب الذي يهتم به صاحبه .
وفي مختار الصحاح ، مادة : (ح م م) :
« ... وحميمك : قريبك الذي تهتم لأمره ... »
والمعنى :

تولى مصعب قتال الخارجين عن الدين ، المارقين منه بنفسه ، وكان
جيشاً بنفسه ، وقد خذله أقاربه ، والأبعد عنه

الاستشهاد بالبית

استشهاد ابن هشام بالبית :

أولاً : في معنى اللبيب : ، عن كتب الأعراب -

استشهد ابن هشام بالبית مرتين :

الأولى : في « حرف الواو » (١)، وفي خروج الواو عن إفادة مطلق الجمع (٢).

وذلك على أوجه : الثاني عشر منها ، قال فيه ابن هشام :
« الثاني عشر : واو علامة المذكرين في لغة « طيء » ، أو أزد شنوءة ،
أو بالحارث » (٣)

ومنه الحديث : « يَمَّا قَبُوتَ فِيكُمْ مَلَائِكَةٌ بِاللَّيْلِ ، وَمَلَائِكَةٌ بِالنَّهَارِ » (٤)
وقوله :

تَلُوْمُونَنِي فِي أَشْتَرَاءِ النَّحِيلِ أَهْلِي ، فَكُلُّهُمْ السُّومُ
وهي عند سيبويه حرف دال على الجماعة ، كما أن التاء في « قالت » :
حرف دال على التأنيث .

وقيل : هي اسم مرفوع على الفاعلية .

(١) ٣٥٤/٢ مغنى اللبيب ..

(٢) ٣٥٧/٢ مغنى اللبيب ..

(٣) اصحاب هذه اللهجة .

(٤) أبو سعيد السيرافى :

« الحسن بن عبد الله بن المرزبان ، القاضى : أبو سعيد » السيرافى ،
النحوى .

كان أبوه مجوسياً أنسمه « بهزاد » فسماه أبو سعيد : عبد الله ،
وكان أبو سعيد يدرس ببغداد علوم القرآن ، والنحو ، واللغة ، والفقه ،
والفرائض ... قرأ القرآن على أبى بكر بن مجاهد . واللغة على ابن دريد ،
والنحو عن ابن السراج ، ومبرمان . وولى القضاء ببغداد ... وهو شيخ
الشيوخ وإمام الأئمة .. أفتى فى جامع الرصافة خمسين سنة على مذهب
أبى حنيفة ، فما وجد له خطأ ، وكان ديناً ، ورعاً ، بقیاً ... صنف كثيراً ،
وشرح كتاب سيبويه ... شواهد سيبويه ... مات سنة ٣٦٨ هـ (البغية
٥٠٧/١ إلى ٥٠٩) .

ثم قيل : إن ما بعدها بدل منها ، وقيل : مبتدأ ، والجملة خبر مقدم .
وكذا الخلاف في « قَامَا أَخَوَاكَ » . و « قَدْنِ نِسْوَتُكَ » .
وقد تستعمل لغير العقلاء ، إذا نزلوا منازلهم .

قال أبو سعيد... : نحو : « أَكَلُونِي الْبَرَاغِيَتِ »
... وقد حمل بعضهم على هذه اللغة : « تُثْمِ عَمُوا ، وصموا كثيرٌ منهم »^(١) .
« وَأَسْرُوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا »^(٢) .

وحملهما على غير هذه اللغة أولى لضعفها :

وقد جُوزَ في « الَّذِينَ ظَلَمُوا » أن يكون بدلا من الواو في « وَأَسْرُوا »
أو مبتدأ خبره ، إما : « وَأَسْرُوا » ، أو قول محذوف عامل في جملة
الاستفهام أى ، يقولون : هل هذا ؟ زأن يكون خبرا محذوف ، أى :
هم الذين ، أو فاعلا « بِأَسْرُوا » الواو — كما قدمنا ، أو « يَقُول » محذوفا ،
أو بدلا من واو « اسْتَمَعُوهُ » وأن يكون منصوبا على البدل من مفعول
« يَأْتِيهِمْ » أو على إضمار وأذم « أو أعنى » وأن يكون مجرورا على
البدل من « النَّاسِ » في « اقْتَرَبَ لِلنَّاسِ حِسَابُهُمْ » أو من « الهَاءِ » والميم ،
في « لَا هِيَ قُلُوبُهُمْ » .

فهذه أحد عشر وجها .

وأما الآية الأولى : فإذا قدرت الواوان فيها علامتين ، فالعلامتان قد
تنازعا على الظاهر .

(١) من الآية ٧١ من سورة المائدة .

(٢) من الآية ٣ من سورة الانبياء .

فوجب - حينئذ - أن تقدر في أحدهما ضميراً مستترا ، راجعاً إليه .
وهذا من هراتب اللغة : أعنى وجوب استتار الضمير في فعل الغائين
ويجوز كون «كثير» مبتدأ ، وما قبله خبراً ، وكونه بدلاً من الواو الأولى :

مثل : اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَيْهِ : المرفوف ، الرحيم .

والواو الثانية - حينئذ - عائدة على متقدم رتبة .

ولا يجوز العكس ، لأن الأولى - حينئذ - لا مفسر لها .

وجوز الزمخشري في : « لا يملكون الشفاعة إلا من اتخذ عند
الرحمن عهداً ^(١) » كون « من » فاعلاً ، والواو علامة .

« ... وإذا قيل : جاءوا : زيد ، وعمرو ، وبكر » لم يجز عند ابن
هشام ^(٢) : أن يكون من هذه اللغة .

وكذا : تقول : جاء : زيد ، وعمرو .

وقول غيره أولى لما بينا : فمن أن المراه بيان المعنى :

(١) الآية ٨٧ من سورة زيم .

(٢) ابن هشام الخضراوى .

« محمد بن يحيى بن هشام الخضراوى ، العلامة : أبو عبد الله ،
الانصارى ، الخرجى ، الأندلسى .

من أهل الجزيرة الخضراء ، ويعرف بابن البردعي ، كان رامياً في
العربية ، عاكفاً على التعليم ، أخذها عن ابن خروف ، ومصعب ، والرثدي ،
والقراءات عن أبيه ، وأخذ عنه الشلوين ... صنف فصل المغال في
أبنية الأفعال ... الإنصاح بفوائد الإيضاح ... النقص على المتع لابن
عصفور ولد سنة ٥٧٥ هـ ومات بتونس سنة ٦٤٦ هـ . (البغية ١/٢٦٧ ،

وقد رد عليه بقوله

تَوَلَّى قَتَالَ الْمَارِقِينَ بِنَفْسِهِ وَقَدْ أَسْلَمَاهُ : مُبَعَّدٌ ، وَحَمِيمٌ
وليس بشيء ، لأنه إنما يمنع التخريج ، لا التركيب (١) . »



وقد ذكر ابن هشام - في هذا الاستشهاد - ما يلي :

- جعل من الأمور التي تأتي الواو لها : أن تكون علامة في الفعل ،
تدل على أن الفاعل جمع مذكر سالما .

- بين أن نون النسوة كذلك ، وقد مثل لها بقوله : « قمن نسوتك »

- ذكر أصحاب هذه اللهجة من قبائل العرب ، وإن نعتها بأنها
ضعيفة ، ولعل الضعف بالمقارنة ، والموازنة بلغة الأكثرين .

- سجل شواهد قرآنية ، وشعرية ، وسجل حديثا شريفا ، ورد في
صحيح البخاري .

- خرج الآتين تخريجا نحويا - في إفاضة -

- سجل اعتراف الزمخشري باللهجة ، والاستشهاد عليها بآية شريفة ،

هي : « لا يملكون الشفاعة إلا من . . . »

- فقد رأى ابن هشام الخضري في عدم جواز : « جاءوا : زيد » ،

وعمرؤ ، بكسر . . »

- بين أن ذلك جواز مع الألف ف : « جاءا : زيد » ، وعمرؤ

- أتى بالشاهد للاستشهاد به على هذه المسألة الأخيرة . . . ، ثم على

الموضوع كله . . »

الثانية :

في حرف « الألف » : وقال في الوجه الرابع :

« الرابع » : أن تكون علامة الاثنين ، كقوله :

أَلْفَيْتَا : عَيْنَاكَ عِنْدَ الْقَفَا أَوْلَى فَأَوْلَى لَكَ وَأَقْبَهُ
وقوله :

تَوَلَّى قِتَالَ الْمَارِقِينَ بَنَفْسِهِ وَقَدْ أَسْلَمَاهُ : مُبْعَدٌ ، وَحَمِيمٌ
وعليه قول المتنبي :

وَرَمَى ، وَمَا رَمَتَا يَكَاةً ، فَصَابَنِي سَهْمٌ يُعَلِّبُ ، وَلِلْهَامِ تَرِيحٌ^(١)

والاستشهاد في هذا الموضع تتميم ، وتكميل لما سبق .

ثانيا : في شذور الذهب في معرفة كلام العرب ، وشرحه .

ذكر ابن هشام في شرح الشذور أحكاما تخص « الفاعل » ، ونائب
الفاعل^(٢) » فقال :

وأقول :

ذكرت - هنا - خمسة أحكام ، يشترك فيها الفاعل ، والنائب عنه^(٣) .
ثم قال - بعد ذلك - :

(١) ٢٧١/٢. مَعْنَى اللَّيْبِ ، وَبَيَّتَ الْمُتَنَبِّى لَا يَعِدُ مِنَ الْإِسْتِشْهَادِ بِهِ ،
وَأِنَّمَا مِنَ الْإِسْتِغْنَاءِ بِهِ .
(٢) ص ٢١٣ شذور الذهب .

الحكم الخامس :

أن عاملهما لا تلحقه علامة تنزيه ، ولا جنع - في الأمر الغالب -
بل تقول : « قام أخوك ، وقام أخوتك ، وقام نسوتك » كما تقول :
« قام أخوك . . . »

ومن العرب : من يلحق علامات دالة على ذلك ، كما يلحق الجميع
علامة دالة على التأنيث ، كقوله :

تولى قتال المارقين بنفسه وقد أسلماه : ميعد ، وجم

وقوله (صلى الله عليه وسلم) : « يَتَعَاقَبُونَ فِيكُمْ مَلَائِكَةٌ بِاللَّيْلِ ،
وملائكة بالنَّهَارِ » (١) .

وقول بعض العرب : « أَكَلُونِي الْبَرَاغِيثَ . »
وقول الشاعر :

نَتَجَ الرَّبِيعُ مَخَاسِنًا أَلْقَحْنَهَا غَزَ السَّحَابِ
وقول الآخر :

رَأَيْنَ الْفَوَائِي الشَّيْبَ لَاحَ بِقَارِضٍ فَأَعْرَضَنِي عَنِّي بِالْخُدُودِ الْنَوَاضِرِ
وقد حل على هذه اللغة آيات من التنزيل ، منها : قوله سبحانه :

« وَأَسْرُوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا » (٢)
والأحود يخرجها على غير ذلك .

(١) الحديث من الحديث من أحاديث موطأ الإمام مالك ، ونسباني
التحقيق فيه - إن شاء الله تعالى .
(٢) من الآية ٣ من سورة الأنبياء .

وأحسن الوجوه فيها : إعراب : « الذين ظَلَمُوا » مبتدأ ، و « أسروا »
الجوى « خبر » ، (١)

واستشهاد ابن هشام في الشذور : فلمس منه ما يلي :

— لم يخرج عن الاستشهاد السابق في معنى اللبيب .

— ذكر أن الأمر يتعلق بالفاعل ، ونائب الفاعل .

— أكثر من ذكر الشواهد .

ذكر أن لغة « أَكَلُونِي البراغيث » هي « غير الغالبة » ولكنها معترف بها .

سجل أجود الوجوه في تخريج الآية الكريمة : « وأسروا النجوى
الذين ظَلَمُوا . »

— استأنس بيت المتنبي ، فكأنه أراد أن يقول : إن هذه اللهجة
مستمرة وجرت على السنة من لا يستشهد بشعرهم من المولدين .

لألفا : استشهاد ابن هشام بالبيت في « التوضيح »

ومن المستحسن أن نجى أشهى نماز « التوضيح » ، والتصريح « مزوجين
لطول الكلام في هذا الاستشهاد بالبيت ، مع الإشارة بما بين القوسين
للتوضيح .

أخذ ابن هشام يذكر أحكام الفاعل إلى أن وصل إلى الحكم الخامس
منها « فقال :

(١) ص ٢٢٦ إلى ٢٢٩ شرح شذور الذهب :

(و) الحكم (الخامس) من أحكام الفاعل (أن فعله يوجد مع تثنيته ، وجمعه

كما يوجد مع إفراده ، فكما تقول : « قَامَ أَخُوكَ » كذلك تقول : « قَامَ أَخَوَاكَ » وقَامَ أَخَوْتُكَ »

قال الله تعالى : « قَالَ رَجُلَانِ ^(١) » ، « وَقَالَ الظَّالِمُونَ ^(٢) » « وَقَالَ نِسْوَةٌ ^(٣) » وحكى البصريون عن طيء و حكى (بعضهم عن أزد شذوئة نحو : « ضَرَبُونِي قَوْمُكَ » ، وَضَرَبْتَنِي نِسْوَتُكَ » ، وَضَرَبَانِي أَخَوَاكَ وفي الحديث : أَوْ مُخْرِجِيَّ هُم . ؟

قاله (صلى الله عليه وسلم) - لورقة ابن نوفل - .

والأصل : « أَوْ مُخْرِجُوِي هُم » ؟ : فقلبت الواو ياء ، وأدغمت الياء في الياء .

(وقال :) عمرو بن ملقط الجاهلي :

أُنْفَيْتَا عَيْنَاكَ عِنْدَ الْقَفَا أُولَى فَأُولَى ذَلِكَ ذَا وَقِيهِ

... ونائب الفاعل « عيناك » كالفاعل .

يصف به رجلا : إذا اشتد الوطيس : فهو يلتفت إلى ورائه مخافة أن يتبع ، فتلفى عيناه عند قفاه من شدة الالتفات .

(وقال) أمية :

(يَلُومُونَنِي فِي اشْتِرَاءِ التَّحْيِيلِ أَهْلِي) فَكُلُّهُمْ أَلْوَمٌ

(١) من الآية ٢٣ من سورة المائدة .

(٢) من الآية ٨ من سورة الفرقان .

(٣) من الآية ٣٠ من سورة يوسف .

« فأهلى » فاعلى « يلوموننى » فألحق الفعل علامة الجمع ، مع أنه مسند إلى الطاهر .

(وقال) آخر :

(نَتَجَ الرِّيعُ مَخَسَايِنًا أَلْقَحْنَهَا غَزُ السَّحَابِ)
(والصحيح) عند سيهويه ، ومتابعيه (أن الألف ، والواو ، والنون فى ذلك) المسموع (أحرف ، دلوا بها على التثنية ، والجمع) : تكبرا ، وتأنيثا (كما دل الجمع) من العرب (بالبناء فى قامت على التأنيث) بجمع الفرعية عن الغير : فالمثنى ، والجمع فرع الأفراد ، كما أن المؤنث فرع المذكر .

(لا أنها ضمائر الفاعلين ، وما بعدها مبتدأ) وهى ، وما قبله خبر (على التقديم) للخبر (والتأخير) للمبتدأ .
(أو) ما بعدها (تابع) لها (على الإبدال من الضمير) بدل كل من كل .

(و) الصحيح - أيضا - (أن هذه اللغة) وهى إلحاق العلامات (لا تتم مع المفردين ، أو المفردات المتعاطفة) بغير أو (خلافا لزاعمى ذلك) : أى : خلافا لمن زعم : أن الظواهر مبتدآت .

ولمن زعم أنها أبدال

ولمن زعم امتناع هذه اللغة مع المتعطفات

ولنما كان الصحيح : أنها أحرف ، لا ضواهر (لقول الأئمة) من أهل اللغة (إن ذلك لغة قوم معينين) .

(وتقدم الخبر) كما يقول به الأول (والإبدال) من الضمير ، كما يقول به الثانى يميزهما جميع العرب (ولا يختصان بلغة قوم بأعيانهم) .

(لحجىء قوله) وهو عبد الله بن قيس الرقيات ، يرثى مصعب بن الزبير ابن العوام (رضى الله عنهما) .

تَوَلَّى قِتَالَ الْمَارِقِينَ يَنْفُسِهِ (وَقَدْ أَسْلَمَاهُ مُبْعَدٌ ، وَحَجِيمٌ
(وقوله) : وهو عروة بن الورد ، يمدح الغنى ، ويلم الفقر :
ذَرِينِي لِلْغِنَى اسْتَسْعَى ، فَسَلَّيْنِي رَأَيْتُ النَّاسَ : شَرُّهُمْ الْفَقِيرُ
وَأَحْقَرُهُمْ ، وَأَهْمَسُوهُمْ عَلَيْهِ (وَلِنْ كَانَا لَهُمْ نَسَبٌ ، وَخَيْرٌ)
فألحق علامة التثنية ، وهى : الألف ، فى « كانا » مع المتعاطفين ،
وهما : « نسب ، وخير » - بكسر الخاء - : النكرم (١) .

وابن هشام فى هذا الاستشهاد واضح وضوحا بينا .
وقد عزز ابن هشام ما تقدم ، وبرزت له بعض الآراء التى تضع
لغة « أكلونى البراغيث » فى موضعها المناسب ، وتحدد موقفه منها ،
وموقفه من التخريج

استشهاد العبنى ، وتوضيحه :

وقد استشهد العبنى بالبيت ، تبعا لاستشهاد ثلاثة من شراحه به هم :

١ - ابن الناظم .

٢ - ابن عقيل .

٣ - ابن هشام ، وقد ذكرنا استشاده .

وقد رمز لهم بالرمز (ظهع) :

(١) ٢٧٤/١ ، ٢٧٥ ، ٢٧٦ ، ٢٧٧ التصريح بمضمون التوضيح .

ونأخذ استشهاد كل من ابن الناطم ، وابن عقيل من كتابهما ، كما فعلنا مع ابن هشام الأنصاري ، ثم يأتي دور العيني ، بعد ذلك .

استشهاد ابن الناطم بالبيت :

استشهد ابن الناطم بالبيت حينما شرح بيتي الخلاصة لوالده ، وهما :

وجرد الفعل إذا ما أُسْنِدًا لاثْنَيْنِ ، أو جمعٍ « كما از الشَّهَادَة
وَقَدْ يَهْ أُلْ سَعِدَا ، وَسَعِدُوا والفعل للظاهر - بَعْدَ - مُسْنَدُ
قال ابن الناطم :

« اللغة المشهورة : أن ألف الاثنين ، وواو الجماعة ، ونون الإناث أسماء مضمرة .

ومن العرب من يجعلها حروفا : دالة على مجرد التثنية ، والجمع .

فعلى اللغة الأولى :

إذا أسند الفعل إلى الفاعل الظاهر ، وهو مثنى ، أو مجموع جرد من الألف ، والواو ، والنون .

كقولك : « سَعِدَ أَحْوَالُكَ ، وَقَارَ الشَّهَادَةُ ، وقام الهندات » ، لأنها أسماء فلا يلحق شيء منها الفعل إلا مسندا إليه .

ومع إسناد الفعل إلى الظاهر ، لا يصح ذلك ، لأن الفعل لا يسند مرتين .

وعلى اللغة الثانية :

إذا أسند الفعل إلى الظاهر لحقته الألف في التثنية ، والواو في جمع المذكر ، والنون في جمع المؤنث .

نحو : « سَعِدَا أَخَوَاكَ ، وَسَعِدُوا إِخْوَتَكَ ، وَقُمْنَ الْهِنْدَاتُ »
لأنها حروف ، فليحقت الأفعال ، مع ذكر الفاعل علامة على التنبيه ،
والجمع ، كما تليق التاء علامة على التأنيث .

ومما جاء على هذه اللغة قولهم : « أَكَلُونِي الْبَرَاغِيثَ » وقوله :
(صلى الله عليه وسلم) : « يَتَعَاقَبُونَ فِيكُمْ مَلَائِكَةٌ بِاللَّيْلِ ، وَمَلَائِكَةٌ
بِالنَّهَارِ » .

وقول الشاعر :

تَوَكَّلْ قِتَالَ الْمَارِقِينَ بِنَفْسِهِ
وَقَدْ أَسْلَمَاهُ : مُبْعَدٌ ، وَحَمِيمٌ
وقول الآخر :

رَأَيْنَ الْغَوَانِي الشَّيْبَ لَاحَ بَعَارِغِي فَأَعْرَضَنَ عَنِّي بِالْخُدُودِ النَّوَاضِرِ
ومن النحويين من يجعل ما ورد من ذلك على أنه : خبر مقدم ، ومبتدأ
مؤخر .

وممن من يحمله : على إبدال الظاهر من ضمير .

وكلا الغمابين غير ممتنع فيما سمع من غير أصحاب اللغة المذكورة .
ولا يجوز حمل جميع ما جاء من ذلك على : الإبدال ، أو التقديم ،
والتأخير ، لأن أئمة اللغة اتفقوا : على أن قوما من العرب يجعلون : الألف
والواو ، والنون علامات للتنبيه ، والجمع .

كانهم بنوا ذلك : على أن من العرب من يلتزم - مع تأخير الاسم
الظاهر - الألف في فعل الاثنين ، والواو في جمع المذكر ، والنون في فعل
جمع المؤنث .

فوجب أن تكون عند هؤلاء حروفا ، وقد لزمت الدلالة على التثنية ،
والجمع كما قد تلزم التاء ، للدلالة على التانيث، لأنها لو كانت أسماء لازم
إما : وجوب الإبدال ، أو التقديم ، والتأخير ، وإما إسناد الفعل مرتين .
وكل ذلك باطل ، لا يقول به أحد » .

وابن الناظم كعادته - مع إيجاز العبارة ، وتسلسل الفكرة - سليم
النظرة ، موفق العرض .

- أشار إلى اللغة المشهورة ، ولم يحمل لهجة أصحاب اللغة غير
المشهورة .

- أشار إلى أن الألف ، والواو ، ونون الإناث ضمائر ، ولا يلحق
الفعل منها إلا ما كان مسندا إليه .

- من العرب من يجعلها حروفا ، دالة على مجرد التثنية ، والجمع ،
مثل تاء التانيث ، التي تلحق الفعل دلالة على تأنيث فاعله .

وهي الحروف تلحق الفعل دلالة على تثنية الفاعل ، أو جمعه .

- أورد ابن الناظم بعض الشواهد استدلالا على صدق هذه اللمعة .

- لا مانع من التخييع عند ابن الناظم ، على الإبدال ، أو على التقديم ،
والتأخير عند أصحاب غير هذه اللمعة ، لكن ذلك غير مطرد في جميع ماورد
كما أنه لا يجوز حمل جميع ما ورد على ذلك ، لاتفاق أئمة اللغة على صدق
هذه اللمعة ، التي اتزم أصحابها إلحاق علامة بالفعل تدل على تثنية
الفاعل ، وجمعه .

والألف والواو ، والنون حروف عند هؤلاء ، ويلزم باطل على القول
باسميتها .

والخلاصة :

فإن شرح ابن الناظم ، وتوجيهه من أدق ما يقال في ذلك ، وتأثيره واضح في غيره من الشراح .

استشهاد ابن عقيل .

شرح ابن عقيل ببيتى الناظم المتقدمين ، وهما اللذان شرحهما ابن الناظم فقال :

مذهب جمهور العرب

أنه إذا أسند الفعل إلى ظاهر - مثنى ، أو مجموع - وجب تجريده من علامة تدل على التثنية ، أو الجمع ، فيكون كحالهِ إذا أسند إلى المفرد .

فتقول : « قامَ الزيدانِ ، وقامَ الزيدونَ ، وقامتِ الهنداتُ » ، كما تقول : « قامَ زيدٌ » .

ولا تقول على مذهب هؤلاء : « قاما الزيدانِ ، ولا قاموا الزيدونَ ، ولا قمنِ الهنداتِ » : فتأتى بعلامة في الفعل الرفع للظاهر ، على أن يكون ما بعد الفعل مرفوعا به ، وما اتصل بالفعل - من الألف ، والواو ، والنون - حروف تدل على تثنية الفاعل ، أو جمعه .

بل على أن يكون الاسم الظاهر مبتدأ مؤخرًا ، والفعل المتقدم ، وما اتصل به اسما في موضع رفع به .

والجملة : في موضع رفع خبرا عن الاسم المتأخر .

ويحتمل وجهها آخر :

وهو : أن يكون ما اتصل بالفعل مرفوعا به - كما تقدم - وما بعده بدل مما اتصل بالفعل من الأسماء المضمرة .

ومذهب طائفة من العرب ، وهم بنو الحارث بن كعب ، كما نقل
الصفار في شرح الكتاب :

أن الفعل إذا أسند إلى ظاهر - مثنى ، أو مجزوع - أتى فيه بعلامة
تدل على التثنية ، أو الجمع ، فتقول :

« قَامَا الزَيْدَانِ ، وقَامُوا الزَيْدُونَ ، وقُمْنَ المُنْدَتُ » .

فتكون الألف ، والواو ، والنون حروفا تدل على التثنية ، والجمع ،
كما كانت التاء في « قامت هذه » حروفا تدل على التأنيث عند جميع العرب .
والاسم الذي بعد المذكور مرفوع به ، كما ارتفعت « هند » « بقامت »
ومن ذلك قوله :

تَوَلَّى قتالَ المَارِقِينَ بَنَقَسِسِ . وَقَدْ أَسْلَمَاهُ : مُبْعَدٌ ، وَحَمِيمٌ
وقوله :

يَكْلُمُونَنِي فِي اشْتِرَاءِ النَّخِيسِ سِطْلِ أَهْمَلِي ، فَكَلَّمَهُمْ يَغْدُلُ
وقوله :

رَأَيْنَ الغَوَائِي الشَّيْبَ لَاحَ بَعَارِضِي فَأَعْرَضَنِي عَنِ المَخْدُودِ النُّوَاضِرِ
« فمبعدٌ ، وحميمٌ » : مرفوعان بقوله : « أَسْلَمَاهُ » .

والألف في : « أَسْلَمَاهُ » حرف يدل على كون الفاعل اثنين .
وكذلك : « أَهْلِي » مرفوع بقوله : « يَكْلُمُونَنِي » والواو حرف يدل
على الجمع .

و « الغَوَائِي » : مرفوع « برأين » والنون حرف يدل على جمع
المؤنث .

وإلى هذه اللغة أشار المصنف بقوله :

وَقَدْ يُقَالُ : صَعِدَا ، وَسَعِدُوا إلى آخر البيت
ومعناه :

أنه قد يؤتى في الفعل المسند إلى الظاهر بعلامة ، تدل على التثنية ،
أو الجمع ، فأشعر قوله : « وقد يقال » بأن ذلك قليل ، والأمر كذلك .

ولمّا قال : « والفعل للظاهر - بَعْدَ - مُسْنَدٌ » ؛ لينبه على أن مثل
هذا التركيب إنما يكون قليلا ، إذا جعلت الفعل مسندا إلى الظاهر ، الذي
بعده .

وأما إذا جعلته مسندا إلى المتصل به - من الألف ، والواو ، والنون -
وجعلت الظاهر مبتدأ ، أو بدلا من الضمير ، فلا يكون ذلك قليلا .

وهذه اللغة : هي التي يعبر عنها النحويون بلغة : « أَكَلُونِي
الْبَرَاغِيثَ » :

ويعبر عنها المصنف في كتبه بلغة : « يَتَعَاقِبُونَ فِيكُمْ مَلَائِكَةٌ
بَاللَّيْلِ ، وَمَلَائِكَةٌ بِالنَّهَارِ » .

« فَالْبَرَاغِيثُ » فاعل « أَكَلُونِي » و « مَلَائِكَةٌ » فاعل « يَتَعَاقِبُونَ » .
هَكَذَا زعم المصنف^(١) .

* * *

واستشهاد ابن عقيل ، وصنيعه في شرح البيتين تظهر فيه روح ابن
الناظم : - مبدأ ، وغاية -

(١) ٧٩/٢ ، ٨٠ ، ٨١ ، ٨٢ ، ٨٣ ، ٨٤ ، ٨٥ شرح ابن عقيل .
م ١١ - الكواكب الدرية ج ٢

وإن كان لكل منهما ذا تيته ، التي تبرز خصائص سيره في معالجة الموضوع .

- فابن عقيل ذكر مذهب جمهور العرب ، وتخرّيج ما خالفه .
- ذكر مذهب أصحاب اللغة الأخرى .
- الاستشهاد فيه بالتأثر التام بابن الناظم .
- كان ابن عقيل سهل المأخذ في توضيح الشواهد .
- جعل كلام الناظم المحور الذي دار حوله الشرح ، والتعميل ، والاستشهاد .
- الاتفاق مع ابن الناظم في جوهر القضية النحوية .



دور العيني :

ذكر العيني نسبة البيت إلى قائله ، وجو القصيدة ، وسجل بعض أبياتها ، ثم أعرب الشاهد - في إجمال - بعد الشرح اللغوي ثم جاء دور الاستشهاد ، فقال العيني :

الاستشهاد فيه :

في قوله : « وقد أسلماه » حيث ثنى الفعل المسند إلى الفاعلين ، الظاهر وكان القياس أن يقال :

« وَقَدْ أَسْلَمَهُ مُبْعَدٌ ، وَحَمِيمٌ » .

ولكنه جاء على لغة بعض العرب ، فقليل هم : « طي » وقيل : « أزد شنوءة » .

وهم يأتون بالألف مع المثني ، وبالواو مع جمع المذكر ، وبالنون مع جمع المؤنث «

فيقولون : « قَامَا أَخَوَاكَ » ، وقَامُوا إِخْوَتُكَ ، وقُمْنَ أَخَوَاتُكَ »
ومنه البيت المذكور . (١)

استشهاد السيوطي بالشاهد :

يقول السيوطي في « جمع الهوامع . . . »
« إذا أسند الفعل إلى الفاعل الظاهر :

فالمشهور : تجريده من علامة التثنية ، والجمع ، نحو : « قام
الزَّيْدَانِ ، وقَامَ الزَّيْدُونِ ، وقَامَ الهُنْدَاتُ » .
ومن العرب : من يلحقه الألف ، والواو ، والنون ، على أنها حروف .
كتاء التاليف ، لا ضائر .

وهذه اللغة تسميها النحويون لغة « أَكْلُونِي الْبِرَاقِيثَ » .
ومنها قوله :

وَقَدْ أَسْلَمَاهُ : مُبْعَدٌ وَحَمِيمٌ
وقوله :

يَلْمُؤُونَنِي فِي شِرَاةِ النَّخِيْسِ أَهْلِي : فَكُلُّهُمْ أَلَوْمٌ
وقوله :

نَتَجَ الرَّبِيعِ مَحَاسِنًا أَلْقَضَهَا غُرُ السَّحَابِ
وقوله :

[وَلَكِنْ دِيكَافُ أَبُوهُ ، وَأُمُّهُ] بِحُورَانَ يَعَصُرْنَ السَّلِيْطَ أَقَارِبَهُ

(١) ٤٦٣/٢ شواهد المعنى .

ومن النحويين : من جعلها ضمائر ، ثم اختلفوا :

فقليل : ما بعدها بدل منها .

وقليل : مبتدأ ، والجملة السابقة خبر .

والصحيح الأول

لنقل الأئمة أنها لغة ، وعزيت لطبيء ، وأزد شنوءة .

وكان ابن مالك يسميها لغة : « يَتَعَاقِبُونَ فِيكُمْ مَلَائِكَةُ اللَّيْلِ »

وهو مرهوه ، كما بينت في أصول النحو ، وغيره (١) »

والسيوطي تابع من سبقه ، وأخذ عنه ، ولم يصنف جديدا . . .



إيضاح الشنقيطي :

آتم الشنقيطي البيت ، ثم قال :

« استشهد به على لغة من يجمع بين الفاعل الظاهر ، والضمير .

وهي اللغة المعروفة بلغة « أَكَلُونِي الْبَرَّاعِيثَ » (٢) .

ثم نقل الشنقيطي القياس عن العيني ، فقال :

« وكان القياس أن يقول : وقد أسلمه : مَبْعُودٌ ، وَحَمِيمٌ ، ولكنه

جاء على لغة بعض العرب ... » (٣) .



(١) ١٤١/١ الدرر اللوامع .

(٢) ١٦٠/١ هب الهوامع .

استشهاد المكودي :

استشهد المكودي بالبيت عندما شرح بيت الخلاصة :

« وقد يقال : سَعِدَا ، وَسَعِدُوا والفعل للظاهر بَعْدَ مسند

هذه اللغة : يسميها النحويون لغة : « أكلوني البراغيث » :

وهي : أن يلحق الفعل المسند إلى المفعلي ألف ، والمسند إلى الجمع المذكور واو ، والمسند إلى الجمع المؤنث نون .

فنقول « سَعِدَا أَخَوَاكَ ، وسعدوا إِخْوَتَكَ ، وسعدنَ يَنَاءُكَ » .

وهذه الأحرف اللاحقة للفعل على هذه اللغة ليست بضائر ، وإنما

هي علامات للفاعل ، كالتاء في « قَامَتِ هَيْدَة » .

ويكون المسند إليه بلفظ التثنية ، والجمع ، كما ذكر ، ويعطف آخر الاسمين على الأول ، كقوله :

تَوَلَّى قِتَالِ الْمَارِقِينَ بِنَفْسِهِ وَقَدْ أَسْلَمَاهُ : مَبْعَدٌ ، وَحَمِيمٌ

وفهم من قوله : « قَدْ يُقَالُ » : قلة هذه اللغة .

وفهم من قوله :

... .. والفعل للظاهر بَعْدَ مسند

أن هذه الحروف علامات ، لا ضوائر (١) »

وعبارة المكودي - على إيجازها - اشتملت على تجل المطلوب



استشهاد الأثيونى :

يقول الأثيونى ، مازجا شرحه بيبى الناظم . . .

« وَجَرِدَ الْفِعْلَ) من علامة التثنية ، والجمع (إِذَا مَا أُسْنِدَا :
الاثنيين) « كَفَازِ الشَّهِيدَانِ » وَيُقَوِّزُ الشَّهِيدَانِ (أَوْ جَمْعٌ كَفَازِ الشَّهِيدَا)
« وَيُقَوِّزُ الشَّهِيدَا ، وَفَازَتْ الْهِنْدَاتُ ، وَتُقَوِّزُ الْهِنْدَاتُ » .
هذه هي اللغة المشمورة .

(وَقَدْ يُقَالُ) عَلَى لُغَةٍ قَلِيلَةٍ : « سَعِدَا) الزَّيْدَانِ ، وَيَسْعَدَانِ
الزَّيْدَانِ » (وَسَعِدُوا) الْعَمْرُونَ ، وَيَسْعَدُونَ الْعَمْرُونَ ، وَسَعِدْنَ الْهِنْدَاتُ ،
وَيَسْعَدَنَّ الْهِنْدَاتُ » .
ومن ذلك قوله :

تَوَلَّى قِتَالَ الْمَارْقِينَ بِنَفْسِهِ وَقَدْ أَسْلَمَاهُ : مُبْعَدٌ ، وَحَمِيمٌ
وقوله :

نُسِيَا حَاتِمٌ ، وَأَوْسٌ لَدُنْ فَسَا . ضَمَتْ عَطَايَاكَ يَا ابْنَ عَبْدِ الْعَزِيزِ
وقوله :

نَصْرُوكَ قَوِيٌّ ، فَأَعْتَزَلْتُ بِنَصْرِهِمْ وَلَوْ أَنَّهُمْ خَدَّلُوكَ كُنْتَ ذَلِيلًا
وقوله :

يُلَوِّمُونَنِي فِي اشْتِرَاءِ النَّخِيلِ أَهْلِي ، فَكُلُّهُمْ يَغْلِلُ
وقوله :

رَأَيْتُ الْغَوَانِي الشَّيْبَ لَاحَ بِحَارِضِي فَأَعْرَضَنَ عَنِّي بِالْخُدُودِ الْنَوَاضِرِ

ويعبر عن هذه اللغة بلغة «أكلوني البراغيث» .

وعليها حمل الناظم قوله (عليه الصلاة ، والسلام : « يَتَعَاقَبُونَ
فِيكُمْ مَلَائِكَةٌ بِاللَّيْلِ ، وَمَلَائِكَةٌ بِالنَّهَارِ » .
أخرجه مالك في الموطأ .

ثم قال : لكنني أقول في حديث مالك : إن الواو فيه علامة لإضمار ،
لأنه حديث مختصر ، رواه البراز مطولا ، مجردا . فقال :

« إِنَّ لِلَّهِ مَلَائِكَةً يَتَعَاقَبُونَ فِيكُمْ » .

وحكى بعض النحويين : أنها لغة طي ، وبعضهم : أنها لغة أزد
شنوءة (والفعل) على هذه اللغة ليس مسندا لهذه الأحرف ، بل هو
(للظاهر بعد مسند) .

وهذه أحرف دالة على تثنية الفاعل ، وجمعه ، كما دلت التاء في
« قامت هند » على تأنيث الفاعل .

ومن النحويين : من يحمل ما ورد من ذلك على أنه خبر مقدم ، ومبتدأ
مؤخر .

ومنه من يحملة على إبدال الظاهر من المضمهر .

وكلا الحملين غير ممتنع فيما سمع من غير أصحاب هذه اللغة .

ولا يجوز حمل جميع ما جاء من ذلك على الإبدال ، أو التقديم ، والتأخير
لأن الأئمة المأخوذ عنهم هذا الشأن : اتفقوا على أن قوما من العرب يجعلون
هذه الأحرف علامات للتثنية ، والجمع .

وذلك بناء منهم : على أن من العرب من يلتزم - مع تأخير الاسم
الظاهر .

الألف في فعل الاثنين ، والواو في جمع المذكر ، والنون في فعل جمع
أؤنث ، فوجب أن تكون عند هؤلاء حروفا .

وقد لزم للدلالة على التثنية ، والجمع ، كما لزم التاء للدلالة على
على التأنيث ، لأنها لو كانت أسماء للزم :

إما : وجوب الإبدال ، أو التقديم ، والتأخير ، وإما إسناد الفعل
مترين ، واللازم باطل اتفاقا^(١)»

وقد لحظ لنا :

أن الأسماء : أفاد من السابقين إفادة جيدة ، وأنه عرض المسألة
عرضا يسائر منهجه في الشرح ، وأنه أكثر من تسجيل الشواهد .

إعراب البيت

تولى : فعل ماض ، مبنى على الفتح المقدّر ، للتعذر ، لا محل له من
الإعراب ،

والفاعل : ضمير مستتر جوازا ، يعود على «مصعب» (رضي الله عنه)

قتال : مفعول به منصوب ، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة .

المارقين «قتال» مضاف ، و «المارقين» مضاف إليه مجرور بالإضافة ،
وعلامة جره الياء ، المكسور ما قبلها ، المفتوح ما بعدها ، لأنه

جمع مذكر سالم ، والنون عوض عن التنوين في الاسم المفرد .

بنفسه : «الياء» زائدة زيادة نحوية ، وهي تفيد التأكيد ، حرف مبنى
على الكسر ، لا محل له من الإعراب .

«نفس» توكيد للضمير ، المستتر في «تولى» والواقع فاعلا .

(١) ٤٦/٢ ، ٤٧ ، ٤٨ شرح الأسموني .

وتوكيد المرفوع مرفوع ، وعلامة رفعه ضمة مقدرة ، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد .

« نفس » مضاف ، و « الهاء » مضاف إليه ، مبنى على الكسر ، في محل جر بالإضافة .

أو الباء حرف جر أصلي ، والجار ، والجرور متعلق بالفعل « تولى »
وقد : « الواو » واو الحال ، حرف مبنى على الفتح ، لا محل له من الإعراب ، من فاعل « تولى »

« قله » حرف تحقيق ، مبنى على السكون ، لا محل له من الإعراب .
أسلماه : « أسلم » فعل ماض ، مبنى على الفتح ، لا محل له من الإعراب .
« والألف » حرف دال على التثنية ، أى : علامة على التثنية ، مبنى على السكون ، لا محل له من الإعراب .

و « الهاء » مفعول به ، مبنى على الضم في محل نصب ، مقدم على فاعله .

مبعد : فاعل مرفوع بقوله « أسلم » وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، وقد أخرج عن المفعول به .

وحيم : « الواو » : حرف عطف ، مبنى على الفتح ، لا محل له من الإعراب .

« حيم » معطوف على « مبعد » والمعطوف على المرفوع مرفوع ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة .

والجملة : في محل نصب حال ، من فاعل « تولى » .

وهذا الإعراب على لهجة طي ، وأزد شنوءة وهى لغة « أكلوني البراغيث »

«على لغة بقية العرب ، وعلى إعراب الجمهور :

أسلماه : « أسلم » فعل ماض

والألف : ضمير ، مبنى على السكون ، فى محل رفع فاعل
« أسلم »

والجملة : من الفعل ، والفاعل ، فى محل رفع خبر مقدم ، وما
بعده من « مبعده . . . » مبتدأ مؤخر ، والرباط الضمير فى
« أسلماه » . أو « مبعده . . . » يدل كل من كل من الضمير الفاعل فى
« أسلماه » وبذل المرفوع مرفوع ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ،
أى : « لمبعده » وما بعده « حمى » عطف عليه .

وهذا التخرىج :

يلاثم الشاهد ، لأن قائله هو : عبد الله بن قيس الرقيات ، وهو
نخزوى قرشى .

فليس من « طيى » ، أو أزد شنوءة ، أو بنى الحارث بن
كعب . »

وهم أصحاب هذه اللهجة

والقياس على لغة ، جمهرة العرب :

« وقد أسلمه مبعده ، وحمى . »

وبعد عرض ما تقدم يأتى دور الدراسة ، والتحقيق النحوى ،
والملاحظات . والتحليل ، وجمع الأشباه ، والنظائر . . .

وذلك : فيما يأتى - بعون الله ، فى توفيقه -

١ - القضية النحوية التي دار البحث حولها ، والتخريج ، والاستشهاد ...

وهي :

هل تلحق العرب في لغتها بالفعل علامة تدل على التثنية ، والجمع للفاعل كما ألحقت بالفعل علامة تدل على تأنيث فاعله ؟

والجواب عن هذا :

لغة أكثر العرب : عدنانين ، وقحطانيين لم تفعل ذلك ، ولم تلحق بالفعل علامة تدل على تثنية فاعله ، أو جمعه ، كما فعلت عند التأنيث .
ولهجة طيء العدنانية : وأزد شنوءة القحطانية ، ولغة بني الحارث ابن كعب .

إلحاق علامة تدل على أن الفاعل مثنى ، أو أن الفاعل جمع ، كما فعلت جميع قبائل العرب في إلحاق علامة للتأنيث ، تدل على أن الفاعل مؤنث .

والإلحاق ، وعدمه : ظاهران سمعنا ، ورواهما ثقات علماء اللغة ، ونقلتها وودت عليها الشواهد .

وعلى ذلك : فالاعتراف بهما ضربة لازب .

وليس يعني أن تكون لغة أكثر العرب هي السائدة المشهورة ، ولهجة الآخرين أخفى ، وأقل شهرة بقدر ما يهمن إثبات السماع ، والنقل ، وورود الشواهد على كل منهما .

وعلى ذلك نقول :

لغة أكثر العرب ، لا تلحق بالفعل علامة ، لتدل على تثنية الفاعل ، أو جمعه .

ولمّا تجرد الفعل عن العلامة .

ولغة قبائل محددة : تفعل ذلك .

٢ - مدار القضية النحوية ، وأبعادها :

النظرة المدققة تكشف لنا عن طبيعة الموضوع ، فنجد أن الذى ألحقت به القبائل العلامة لا يخلو عن أن يكون مثنى ، أو مجموعا :
وللتبينة الألف : وهى صالحة لنوعى المثنى : المثنى ، المذكر ، والمثنى المؤنث .

ومن هنا - جاء بحث ابن هشام المتقدم - فى أن مما جاء ت له الألف فى اللسان العربى : أن تكون علامة تلتحق بالفعل ، لتدل على ثنية فاعله ، فى لغة بعض القبائل ، وتكون حرفا .

أما الجمع : فإنه لا يخلو : من أن يكون مذكر سالما ، أو جمع جمع مؤنث سالما .

ولجمع المذكر « الواو »

وقد ذكر ابن هشام - فيما سبق - فى معانى الواو - أنها تكون علامة على أن الفاعل جمع مذكر سالم ، وتلتحق بالفعل ، فى لهجة بعض القبائل ، وتكون حرفا .

ولجمع المؤنث السالم « النون » :

وقد نص ابن هشام - أيضا - على حرفيتها - فى لهجة بعض القبائل - حيث يقول فى « حرف النون » فى الموضوع الثالث :

« الثالث : نون الإناث » :

وهى اسم فى نحو : « النَّسْوَةُ يَذْهَبْنَ . » - خلافا للمازنى^(١) .
وحرف فى نحو : « يَذْهَبْنَ النَّسْوَةُ . » فى لغة من قال : « أَكَلُونِي
البراغيث .

خلافا لمن زعم أنها اسم ، وما بعدها بدل منها ، أو مبتدأ مؤخر ،
والجمله قبله خبره^(٢) »

ونونز ما تقدم ، فنقول :

« الألف ، والواو ، ونون النسوة » ضائرت فى لغة أكثر العرب ، وفى
اتجاه جمهور النحاة ، أحرف تدل على تثنية الفاعل ، وجمعه ، أو ماينوب
عنه فى لغة « أكلوني البراغيث » ، وفى اتجاه بعض النحاة .

زائتميل لما تقدم :

سَعِدًا أَخَوَاكَ ، وسَعِدُوا إِخْوَتَكَ ، وسَعِدَنَ بَنَاتُكَ . »
وتفعل ذلك عند العطف ، كما تقول :

« سَعِدًا زَيْدٌ ، وعَمْرُو ، وسَعِدُوا زَيْدٌ ، وعَمْرُو ، وبِكَرْطُ وسَعِدَنَ
سعاد وليلى وفاطمة . »

(١) المازنى :

« بكر بن محمد بقرية ... أبو عثمان المازنى ... مازن بنى شيبان
ابن ذهل ... بصرى ، روى عن أبى عبيدة ، والأصمى ، وأبى زيد ،
وعنه المبرد ، واليزيدى ، وجماعة . كان إماما فى العربية ، متسعا فى
الرواية ، وكان لا يناظره أحد إلا غلبه ، لقدرته على الكلام ... قال المبرد :
لم يكن بعد سيبويه أعلم بالنحو من أبى عثمان ... صنف كتابا فى القرآن ،
عال النحو ، تفاسير كتاب سيبويه ... التصريف ... وغير ذلك .
مات المازنى سنة ٢٤٩ هـ أو ٢٤٨ هـ (البغية ١/٤٦٥ ، ٤٦٦) .
(٢) ٣٤٤/٢ مغلنى اللبيب .

لأن « المراد بيان المعنى (١) » كما يقول ابن هشام في المغنى .

٣- موقف إمام أهل الصناعة : سيبويه من هذه القضية النحوية :

نالت « لغة أكلوني البراغيث » : من سيبويه اهتماما . . .

فقد وجدنا لها ذكرا في ١ / ٥ ، ٦ ، ٣٩ ، ٢٣٦ وفي ٢ / ٨ .

فقد جاء في (١ / ٢٣٦) :

« واعلم أن من العرب من يقول: « ضَرَبُونِي قَوْمُكَ » و « ضَرَبَانِي

أَخْوَاكَ »

فشبهوا هذا بالتاء ، التي يظهرونها في : « قَالَتْ فُلَانَةٌ » :

فكانهم أرادوا أن يجعلوا للجمع علامة ، كما جعلوا للمؤنث .

وهي قليلة :

قال الشاعر : (وهو الفرزدق) :

ولكن دينا في أبوه ، وأُمُّه يَحْوَِرَانِ يَعْصِمِرْنَ السَّليطَ أَقَارِبُهُ

وأما قوله (عز وجل) : « وَأَسْرُوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا »^(٢) فإنه يجيء

على البديل ، أو كأنه قال : « انطلقوا » فقليل له من : ؟ فقال :

« بنو فلان » :

فقوله : « وَأَسْرُوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا » على هذا .

فيما زعم يونس^(٣) .

(١) ٣٦٦/٢ مغنى اللبيب . . .

(٢) من الآية ٣ من سورة الانبياء .

(٣) ٢٣٦/١ كتاب سيبويه .

وإمام أهل الصناعة : سيبويه :

يثبت هذه اللغة ، ويذكر أنها قليلة .

— يشبه الألف ، والواو ، اللذين يدلان على تثنية الفاعل ، وجمعه ، وهما علامة على ذلك ، بالثناء ، وهي علامة على تأنيث الفاعل ، فالتشبيه في مطلق العلامة .

— أصحاب هذه اللهجة أرادوا بذلك : أن يجعلوا للجمع علامة ، كما جعلوا للمؤنث .

— فتح إمام أهل الصناعة باب التخيير لمن أتى بعده ، لغير أصحاب هذه اللغة :

ويقول الأعلام في شرح الشاهد ، وبيان موطن الاستشهاد :

« الشاهد في قوله : « يعصرن » :

فأتى بضمير الأقارب في الفعل ، وهو مقدم على لغة من نفى الفعل ، وجمعه ، مقدما ، ليدل على أنه لائنين ، أو لجماعة ، كما تلحه علامة التأنيث ، دلالة على أنه مؤنث .

والشائع في كلامهم إفراده ، لأن ما بعده من ذكر اللائنين ، والجماعة يغني عن تثنيته ، وجمعه . . .

هجا رجلا : فجعله من أهل القرى . المقيمون لإقامة عيشتهم ، ونفاه عما عليه العرب : من الانتجاع ، والحرب .

و « دياف » : قرية بالشام ، والسليط : الزيت . . . وحووران : من مدن الشام^(١) . »

(١) ٢٣٦/١ شواهد الأعلام بأسفل كتاب سيبويه .

وذكر ابن عقيل - فيما تقدم - : أن مذهب طائفة من العرب - وهم بنو الحارث بن كعب - كما نقل الصغار^(١) في شرح الكتاب أن الفعل إذا أسند إلى ظاهر - مثنى ، أو مجموع أتى فيه بعلامة تدل على التثنية ، أو الجمع . . . (٢) »

٤ - الفرق بين علامة التأنيث ، وعلامة التثنية والجمع

يفرق العلماء بينهما من ثلاثة أوجه :

الوجه الأول :

أن إلحاق علامة التثنية والجمع لغة لجماعة من العرب بأعيانهم .

أما إلحاق تاء التأنيث فلغة جميع العرب

الوجه الثاني :

أن إلحاق علامة التثنية ، والجمع عند من يلحقها جائز في جميع الأحوال ، ولا يكون واجبا أصلا ، بل ربما جاء وا بالعلامة ، وربما أهملوا الإتيان بها .

وأما إلحاق علامة التأنيث فيكون واجبا ، وغير واجب على حسب التفصيل في باب الفاعل .

الوجه الثالث :

أن احتياج الفعل إلى علامة التأنيث أقوى من احتياجه إلى علامة

(١) الصغار :

« قاسم بن علي بن محمد بن سليمان ، الأنصاري ، البطيلوس ، الشهير بالصغار . صاحب الشلوبيين ، وابن عصفور . وشرح كتاب سيبويه شرحا حسنا ، ويرد فيه كثيرا على الشاويين باقتبح رد مات بعد الثلاثين ، وستمائة . (البغية ٢/٢٥٦) .

(٢) ٨٠/٢ شرح ابن عقيل .

الثنية ، والجمع ، لأن الفاعل قد يكون مؤنثا بدون علامة ، ويكون الاسم - مع هذا - مشتركا بين المذكر ، والمؤنث « كزيد » ، وهند : فقد سمى « يزيد » ، وهند مذكر ، كما سمى بكل منهما مؤنث .. فإذا ذكر الفعل بدون علامة التأنيث ، لم يعلم : أمؤنث فاعله ، أم مذكر ؟

فأما المنفى ، والجمع : فإنه لا يمكن فيهما احتمال المفرد .

هـ - أكلوني البراغيث

سمعة ، وعلامة على اللهجة المنسوجة إلى قبائل بعينها :

والأصل في التعبير : « أَكَلْتَنِي الْبَرَاغِيثُ » أو « أَكَلْتَنِي الْبَرَاغِيثُ » و « الواو للعقلاء : سواء كانت ضميرا ، أو علامة تشبيها لها بهم : من حيث فعلها فعلهم من الجور ، والتعدي ، المعبر عنه بالأكل مجازا (١) »

ولعل في إطلاق « أَكَلُونِي الْبَرَاغِيثُ » على هذه اللهجة ما يشير إلى مغمز فيها من الجمهور مع أنها لهجة قوم . . . وذلك من ناحية إطلاق التسمية فقط ، مع عدم تجاهل صحتها : أخذنا من ورد التعبير على لسان اللاهجين بها .

أما ابن مالك : فقد اهتم بهذه اللهجة ، وأطلق عليها في كتبه لغة : يَتَعَايَبُونَ فِيكُمْ مَلَائِكَةً . . . » أخذنا من الحديث الذي اتفق عليه الشيخان .

ولعل في ذلك : ما يرد لهذه اللغة ما هي جديرة به : من أنها لغة قوم من العرب . لا يمكن تجاهلها ، أورد المسموع عليها .

(١) ٢٨/٢ حاشية الصبان على الأشموني ..

٦ - « يَتَعَاقِبُونَ فِيكُمْ . . . » وتحقيق الرواية .
يقول الأشمونى :

« . . . أخرجه مالك فى الموطأ (١) »

وبالرجوع إلى موطأ الإمام مالك (رضى الله عنه) فى «باب جامع الصلاة» .
« وحديثى (أى يحيى)

عن مالك ، عن أبى الزناد ، عن الأعرج ، عن أبى هريرة ، أن
رسول الله (صلى الله عليه وسلم) قال :

« يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل ، وملائكة بالنهار .
ويجتمعون فى صلاة الفجر ، ثم يرج الذين باتوا فيكم ، فيسألهم ،
- وهو أعلم بهم .

كيف تركتم عبادى ؟ فيقولون :

: « تركناهم ، وهم يصلون ، وأتيناهم ، وهم يصلون . » (٢)
وفى صحيح البخارى : « باب فضل صلاة العصر » (٣) :

« حدثنا عبد الله بن يوسف ، قال : حدثنا مالك ، عن أبى الزناد ،
عن الأعرج ، عن أبى هريرة ، أن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) قال :
« يَتَعَاقِبُونَ فِيكُمْ ملائكة بالليل ، وملائكة بالنهار ، وَيَجْتَمِعُونَ فى
صلاة الفجر ، وصلاة العصر ، ثم يرج الذين باتوا فيكم ، فيسألهم
وهو أعلم بهم . . . »

(١) ٤٨/٢ شرح الأشمونى .

(٢) ١٣٨/١ صحيح البخارى .

(٣) ص ١٢٣ موطأ الإمام مالك .

كيف تركتم عبادي ؟ فيقولون :

تركناهم ، وهم يُصَلُّون ، وأَتَيْنَاهُمْ ، وهم يُصَلُّون . »
والزوايان متفتتان في متن الحديث ، وقد جاءتا على لغة يتعاقبون فيكم
ملائكة . . . »

وجاء في صحيح مسلم ، بشرح النووي ، في « فضل صلاتي الصبح ،
والعصر ، والمحافظة عليها . »

« حدثنا يحيى بن يحيى ، قال : قرأت على مالك ، عن أبي الزناد ،
عن الأعرج ، عن أبي هريرة ، أن رسول الله (صلى الله عليه وسلم)
قال :

« يَتَعَاقَبُونَ فِيكُمْ ملائكة بالليل ، وملائكة بالنهار ، وَيَجْتَمِعُونَ فِي
صَلَاةِ الصُّبْرِ ، وصلاة العصر ، ثُمَّ يُعْرَجُ الَّذِينَ بَاتُوا فِيكُمْ ، فَيَسْأَلُهُمْ
رَبُّهُمْ - وهو أعلمُ بِهِمْ - :

كيف تركتم عبادي ؟ ، فيقولون :

تركناهم ، وهم يُصَلُّون ، وأَتَيْنَاهُمْ ، وهم يُصَلُّون . » (١)
ويقول النووي

في قوله (صلى الله عليه وسلم) : « يَتَعَاقَبُونَ فِيكُمْ ملائكة . . . »

فيه دليل لمن قال من النحويين

يجوز إظهار ضمير الجمع ، والتثنية في الفعل ، إذا تقدم .

وهولغة بنى الحارث

وحكوا فيه قلوبهم : [« أَكَلُونِي الْبِرَاغِيثَ . » ^(١)]

وعزز جعل قول « أَكَلُونِي الْبِرَاغِيثَ » واردا من أهل هذه اللغة .

ويقول النووى

« وعليه حمل الأخفش ، ومن وافقه قول الله تعالى : وَأَسْرُوا النَّجْوَى

الَّذِينَ ظَلَمُوا . » ^(٢)

وقال سيبويه ، وأكثر النحويين : لا يجوز لإظهار الضمير ، مع تقدم الفعل ، ويتأولون كل هذا ، ويجعلون الاسم بعده بدلا من الضمير ولا يرفعونه بالفعل ، كأنه لما قيل : « وَأَسْرُوا النَّجْوَى » قيل من هم ؟ قيل : الذين ظلموا ، وكذا : « يتعاقبون » ونظائره ^(٣) »

ونسيم شطر ابن حجر العسقلانى ، لرى ما قاله فى شرح حديث البخارى ، فى كتابه المسمى فتح البارى بشرح صحيح البخارى

يقول ابن حجر القسطلانى : وبهنا - فى المقام الأول - ما يخص النحو

« قوله : (يَتَعَاقَبُونَ) : أى تأتى طائفة عقب طائفة ، ثم تعود الأولى

عقب الثانية (ونقل القرطبي)

قال القرطبي : الواو فى قوله « يَتَعَاقَبُونَ » : علامة الفاعل ،

المذكر ، المجموع على لغة « بلحارث » .

وهم اللاتلون : « أَكَلُونِي الْبِرَاغِيثَ » ومنه قول الشاعر :

(١) ٢٧٨/٢ شرح النووى لصحيح مسلم .

(٢) من الآية ٣ من سورة الأنبياء .

(٣) ٢٧٨/٢ شرح النووى لصحيح مسلم .

... ..
بِحُورَانِ يَعْصِرَا لَسْلِيْطَ أَقَارِبِهِ
وهى لغة فاشية ، وعليها حمل الأنخفش قوله تعالى : « وَأَسْرُوا النَّجْوَى
الَّذِينَ ظَلَمُوا » (١)

قال : وقد تمسك بعض النحاه فى تأويلها ، وردها للبدل ، وهو
تكلف مستغنى عنه .

فان تلك اللغة مشمورة ، ولها وجه من القياس واضح .
وتوارد جماعة من الشراح على أن حديث الباب من هذا القبيل .
ووافقه ابن مالك

وناقشه أبو حيان زاعما أن هذه الطريق اختصرها الراوى .
واحتمج لذلك بما رواه البزار من وجه آخر عن أبي هريرة ، بلفظ :
« إِنَّ لِلَّهِ مَلَائِكَةً ، يَتَعَاقِبُونَ فِيكُمْ : مَلَائِكَةٌ بِاللَّيْلِ ، وَمَلَائِكَةٌ بِالنَّهَارِ . »
... الحديث .

وقد سُمِعَ فى العزو إلى مسند البزار ، مع أن هذا الحديث بهذا اللفظ
فى الصحيحين .

فالعزو إليهما أولى ... (٢) «
وللحديث أكثر من رواية ، وأكثر من طريق ...
وقول ابن حجر يعزز اتجاه ابن مالك ، ومذهبه ...
ويعزز ما تقدم رواية روى بها « حديث أم زرع » الذى رواه البخارى
فى صحيحه .

(١) من الآية ٣ من سورة الأنبياء .
(٢) ٢١٨/٣ فتح البارى بشرح البخارى .

يقول العسقلاني في شرح الحديث -

« . . . وفي رواية أبي على الطبري في مسلم : « جَلَسَنَ » : بالنون -
[أى : جَلَسْنِ لإحدى عَشْرَةَ امرأة .. »

وفي رواية أبي يعلى : « اجْتَمَعْنَ . » :

قال القرطبي زيادة النون على لغة : أَكَلُونِ الْبَرَاغِيثَ
وقد أثبتها جماعة من أئمة العربية . واستشهدوا لها بقوله تعالى : « وأسروا
النجوى الذين ظلموا » (١) وقوله تعالى : فَعَمُوا ، وَصَمُوا كثيرٌ منهم (٢)
وحديث « يتعاقبون فيكم ملائكة ... » وقول الشاعر :
... ..
بحوران يعصرن السليط أقاربه
وقوله :

يلومرني في اشتراء النخيسسل قومي ، فكلهم يغذل
وقد تكلف بعض النحاة رد هذه اللغة إلى المشهورة ، وهي :
ألا يلحق علامة الجمع ، ولا التثنية ، ولا التأنيث في الفعل ، إذا
تقدم على الاسم .

وخرج لها وجوها ، وتقديرات في غالبها نظر .
ولا يحتاج إلى ذلك ، بعد ثبوتها نقلا ، وصحتها استعمالا ، والله
أعلم .

(١) من الآية ٧١ من سورة المائدة ، وصح : الآية : « فعموا ، وصموا ،
ثم تاب الله عليهم ثم عموا ، وصموا كثير منهم ... » .
(٢) ٣٠٦/١٩ ، ٣٠٧ فتح الباري بشرح صحيح البخاري .

ويقول القرطبي في توجيه قوله تعالى : « ثُمَّ عَمُوا ، وَصَمُوا كَثِيرٌ مِنْهُمْ » .
فارتفع كثير على البذل من الواو .

وقال الأخفش : سعيد : كما تقول : رَأَيْتُ قَوْمَكَ ثَلَاثِيهِمْ ، وإن شئت كان على إضمار مبتدأ ، أَيْ : العمى ، والصم كثير منهم ، وإن شئت كان التقدير : العمى ، والصم منهم كثير .

وجواب رابع أن يكون على لغة من قال : « أَكَلُونِي الْبَرَاغِيثَ »
وعليه قول الشاعر :

وَلَكِنْ دِيًّا فِى ، أَبَوُهُ ، وَأُمُّهُ بِحُورَانٍ يَعْرِصِرْنَ السَّلِيْطَ أَقَارِبُهُ
ومن هذا المعنى قوله تعالى : « وَأَسْرُوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا » (١)
ومما يعزز ما تقدم - أيضا ما نقله العيني في شواهد عن السهيلي :
قال العيني
وقال السهيلي

ألفيت في كتب الحديث المروية الصحاح ما يدل على كثرة هذه اللغة ،
وجودتها ، نحو ما جاء في قول وائل بن حجر : - في سجود النبي
(صلى الله عليه وسلم) :

« وَوَقَعْنَا رَكِبَتَاهُ قَبْلَ أَنْ تَقْعَا كَفَاهُ » ونحو قوله : « يَخْرِجُنَ الْعَوَاقِبَ
وَدَوَاتِ الْخُدُورِ . » ونحو : « يَتَعَقَّبُونَ فِيكُمْ مَلَائِكَةُ بِاللَّيْلِ ، وَمَلَائِكَةُ
بِالنَّهَارِ . »

أخرجه في الموطأ ، والألف ، والواو والنون حروف (٢) »

(١) ص ٢٢٤٥ تفسير القرطبي ١٠

(٢) ٤٦٠/٢ شواهد العيني .

وخلاصة ما تقدم نوجوه - بشيئة الله تعالى - في الآتي :
- من مظاهر عظمة الله (عز وجل) اختلاف الألسنة ، والألوان :
وقد اختلف اللاهجون العرب - في إلحاق علامة بالفعل تدل على
ثنية الفاعل ، أو جمعه .

وجل قبائل العرب جردت الفعل من هذه العلامة .
وألحقت العلامة بالفعل : **طبيء** ، وأزد شتوة ، وبلحارث بن كعب
ولم يكن ذلك على سبيل الوجوب - كما تقدم - .

- علماء اللغة ، ونقلتها : جمعوا النطقين . . . إلحاق ، وعدمه .
- رأى علماء النحو جمهرة العرب ، تختلف عن القبائل المعينة ،
التي تلحق بالفعل العلامة الدالة على ثنية الفاعل ، أو جمعه .

- اعتراف شيخ النحاة ، وإمامهم : سيبويه : باللهجة التي خالفت
جمهرة العرب ، ورودت في كتابه في غير موضع - كما ذكرنا -

- فتح إمام أهل الصناعة : سيبويه باب التخريج لغير أصحاب
تلك اللهجة ، واتسع الباب عند النحاة ، وأغزهم تخريجاً ما ورد في
استشهاد ابن هشام في المغنى . . . وقد تقدم - .

.. - دفع التخريج ، والرغبة في مخالفة الآخرين إلى ارتكاب وجوه
غير مسلمة وفيها نظر .

- أطلق جمهور النحاة على اللهجة التي خالفت لهجة الجمهور لغة :
« أَكَلُونِي الْبَرَاغِيثَ » أخذاً مما ورد على ألسنة من نطق بها . . . ونعزاً
عليها . . .

وخفف ذلك ابن مالك ، فنسبها إلى حديث : « يَتَعَقَّبُونَ فِيكُمْ مَلَائِكَةٌ »

— لم تقتصر اللهجة على قبائلها فقط ، وإنما تسربت إلى قبائل خارج حدودها ، فالذكر الحكيم لم تخل منها بعض آياته — كما سبق — وذلك من إعجازه ، ليكون بطل اللغات ، ولا يهمل بعض اللهجات . . .
— وردت اللهجة في لسان من أوفى جوامع الكلم (صلى الله عليه وسلم) — كما ذكرنا —

— وردت في الشواهد الكثيرة لأصحابها ، ولغيرهم ممن سجلنا شواهدهم فيما تقدم ، وفي شواهد أخرى ، لا يتسع المقام لتسجيلها كلها . . .
— وردت في شعر المولدين ، الذين مثل بعض النحاة بشعرهم :
من قبيل التمثيل ، لا من قبيل الاستشهاد — وقد سبق ذلك —
— جميع ما استشهد به — أيضا — : لا يجعل في النفس حرجا من الاعتراف بهذه اللهجة ، ويجعل النفس مطمئن إليها ، ولا تنفر مما ورد عليها

— ما يخص التخريج فإننا ينبغي أن نراعى فيه أمرين :
أولهما : التخريج لما ورد من غير أصحاب هذه اللهجة .
وثانيهما : البعد عن التكلف في التخريج ، حتى لا نفر من أمر محذور ، فنقع في أمر أكثر منه خطرا .

والقصد

فإن لغة « أكلوفى البراغيث » لغة عربية صحيحة ، لعرب معترف بهم ، وأخذها غيرهم عنهم ، ولا سبيل إلى إنكار ما ورد منها ، ولا إلى التقليل من شأنها . والله تعالى أعلى وأعلم .

٧ — شواهد لما تقدم :

وتتوج هذا البحث بذكر بعض الشواهد ، فنقول :

قال : تميم : وهو من شعراء اليتمية .

إِنِّي رَأَيْتُ النَّجْمَ ، وَهُوَ مَغْرَبٌ وَأَقْبَلْنَ رَايَاتُ الصَّبَاحِ مِنَ الشَّرْقِ
وقال يزيد بن معاوية :

يَكُونُونَ بِي فِي ظِلِّ كُلِّ كَنِيسَةٍ فَيَنْسُونَنِي قَوْمِي ، وَأَهْوَى الْكِنَانَا
وقال قيس بن الأسلت :

وَيُكْرِمُهَا جَارَاتُهَا ، فَيَزِرْنَهَا وَتَعْتَلُّ عَنْ إِتْيَانِهِنَّ ، فَتَعْدُو
وقال البحري - وهو طائي - : وطبي أصل هذه اللغة :

لَدَنَ يَنْهَنَّهُ الْعُيُونُ سِرَاعاً فِيهِ لَوْ أَمَكْنَ الْعُيُونُ انْتِهَابَهُ
وقال أبو تمام : حبيب بن أوس الطائي :

أَغْرَتَ هُمُومِي ، فَاسْئَلْنِي فَضُولَهَا نَوْمِي ، وَبَتْنِ عَمَلِي فَضُولِ سَادِي
وقال أبو نواس :

وَكَاَنَّ سَعْدِي إِذْ تَوَدَّدْنَا وَقَدْ اشْرَابَ الدَّمْعُ أَنْ يَكْفَأَ
رَشَاتُوا صَيِّنَ الْعِيَانِ بِهِ حَتَّى عَقَدْنِ بِإِذْنِهِ شَنْفَا
وقال - أيضا - :

الْحَمْدُ لِلَّهِ لَيْسَ لِي نَشَبٌ فَخَفَّ ظَهْرِي ، وَقَلَّ زَوَارِي
وَأَحْسَنْتُ نَفْسِي التَّعَزَّى عَنْ شَيْءٍ تَوَلَّى ، وَمُتَنِّ أَوْكَارِي
وقال الشريف الرضي :

نَهَضْتُ ، وَقَدْ قَعَدَنِي بِي اللَّيَالِي فَلَا خَيْلٌ أَعَنَ ، وَلَا رِكَابُ

قال رؤبة بن العجاج :

لَيْتَ ، وَهَلْ يَنْفَعُ شَيْئاً لَيْتُ ؟ لَيْتَ شَبَاباً بُوَعَ فَاشْتَرَيْتُ

رؤبة بن العجاج :

هو : أبو محمد : رؤبة بن الحجاج ، والعجاج لقبه ، واسمه عبد الله بن رؤبة البصري التميمي ، السعدي .

سمى باسم قطعة من الخشب يرأب بها الإناء ، إذا انصلح .

وهو ، وأبوه راجزان مشهوران ، كل منهما له ديوان رجز ، ليس فيه شعر ، سوى الأراجيز .

وهما مجيدان في رجزهما ، وكان رؤبة بصيرا باللغة ، قيا بحواشيها ، وغربها ، والعجاج ، ورؤبة من أنعم الله تعالى على اللغة ، فقد حفظا كثيرا من غربها ، بالرحلة ، والأسفار ، وخلفا لنا هذه الأروة الهائلة ، مستخدمة في أرجازهما .

وكان يونس يعظمه ، ويقول عنه - وقد سئل : من أشعر الناس - ؟ فقال : العجاج ، ورؤبة ، فقليل له : لم نعن الرجاز ، قال : هما أشعر أهل القصيد . مات رؤبة سنة ١٤٥ هـ (معاهد التنصيص ١٥/١ إلى ١٩) .

وراجع أخباره في « أخبار النحويين البصريين للسيرافي ، ص ٢٨ ،

٦٢ ، ٦٩ ، ٧٠ »

وراجع أخباره في « مراتب النحويين ، لأبي الطيب اللغوي ص

٤٤ ، ٤٥ »

وراجع ترجمته في « وفيات الأعيان » لابن خلكان ١ - ٣٣٣ .
والبيتان من الرجز المسدس .

والأول

من شواهد ابن يعيش ٧/٧٠ ، ومغنى اللبيب ٣٩٣ ، وشرح
شواهد السيوطي ٢٧٧ ، والعينى ٢/٢٥٤ ، والتصريح ١/ ٢٩٤ ،
ومعجم المصنفين ١/٢٤٨ والدرر اللوامع ١/٢٠٦ ، والأشعرونى ٢/٦٣ ،
والمكودى ٦٢ وابن جابر الأندلسي ٣٧٤ ، وملحقات ديوانه ١٧١ .

والثاني :

من شواهد ابن يعيش ٧/٧٠ ، والمغنى ٣٩٣ ، وشواهد السيوطي
٢٧٧ ، والعينى - ٢٥٤ ، والتصريح ١/٢٩٤ ، والجمع ٢/١٦٥ ، والدرر
٢/٢٢٢ ، والأشعرونى ٦٣/ ، والمكودى ٦٢ وابن جابر الأندلسي ٣٧٤ .

اللغة :

ليت : كررت « ليت » ثلاث مرات .
الأولى : حرف تمن من أخوات « إن » ...
والثانية : قصد لفظها ، فوقعت فاعلا ، للفعل ينفع .
والثالثة : مؤكدة للأولى ، فلا اسم لها ، ولا خبر ...
والتمنى : طلب المستحيل ، أو ما فيه عسر ، وتمنيه من هذا القبيل .
بوع : لغة في « بيع » .
اشترت : من الشراء ، أى : اشتريته لنفسى ، وتجملت به .
وقبل البيت في زيادات ديوانه :

بِاقْوَمٍ قَدْ حَوَّلْتُ ، أَوْ دَنَوْتُ وَشَرُّ حَيْقَالِ الرُّجَالِ الْمَوْتُ
مَالِي إِذَا أَجْلَدْتُهَا مَسَّائْتُ أَكْبَرُ قَدْ عَالَنِي ، أَمْ بَيْتُ ؟
لَيْتَ ، وَهَلْ يَنْفَعُ شَيْئاً لَيْتَ لَيْتَ شَبَاباً بَيْعَ فَاشْتَرَيْتُ
حوقلت : ضعفت ، وأصابني الكبر

دنوت : قربت ،

حيقال : مصدر « حوقل » .

أجلدتها : أراد : أنزع الدلو من البئر . . .

صأيت : صحت ، من قولهم : صأى الفرخ : صاح صياحا ضعيفا .
وأراد : أنينه من ثقل الدلو عليه .

عالني : غلبني ، وقهرني ، وأعجزني . .

بيت : يريد الزوجة ، وذلك : لأن الغرب أقوى على العمل ، أو يريد :
هموم العيال ، وثقل مطالب الحياة ، التي لا تنتهى عند غاية

والمعنى :

أَتْنِي ، وَمَا يَفِيدُ التَّمْنَى شَيْئاً

ليت شباباً يعرض للبيع ، وقوة تكون للشرأء ، وعافية تجلب من سوق
ولو كان الأمر كذلك ، لا شترت ذلك لنفسى . . .

وذلك مثل قول القائل :

أَلَا لَيْتَ الشَّبَابَ يَعُودُ يَوْمًا

الاستشهاد بالبيت

استشهاد ابن يعيش :

استشهد ابن يعيش بالشاهد في باب « من أصناف الفعل المبني للمجهول (١) » .
وقد ذكر التغير الذي يطرأ على الفعل إذا بنى لما لم يسم فاعله ، وذكر
الفعل الماضي ، والمضارع . . . ثم قال :

« . . . فإن كان معتلا نحو : « قَالَ ، وَبَاعَ » (٢) :
مما كان من ذلك من ذوات الواو ، فإن واوه تصير ياء في أعلى اللغات ،
فتقول : « قيل القول » ، وصيغ الخاتم . »

وكان الأصل : « قُول » - بضم القاف ، وكسر الواو - على قياس
الصحيح - فأرادوا إعلاله ، حملا على ما سمي فاعله : فتقلوا كسرة الواو
إلى القاف ، بعد إسكانها ، ثم قلبوا الواو ، لسكونها ، وانكسار ما قبلها ياء
فصار اللفظ بها : « قيل » - بكسرة خالصة ، وياء خالصة .
فاستوى فيه ذوات الواو ، والياء .

وتقول في اللغة الثانية : « قيل » - بإشمام القاف شيئا من الضمة ، حرصا
على بيان الأصل .

وتقول في اللغة الثالثة : « قُولَ القول » فتبقى ضمة القاف ، حرصاً على
بناء الكلمة .

(١) ٦٩/٧ شرح ابن يعيش لفصل الزمخشري .

(٢) الأصل : « قال » وفي « قول » وفي « بيع » : الفصل
الأول من ذوات الواو ، والثاني من ذوات الياء ، خطهما إعلال بالنقل ،
ثم القلب .

فعلى هذا : تكون قد حذفت كسرة الواو حذفاً من غير نقل .
وما كان من ذوات الباء ففيه ثلاثة أوجه — أيضاً :
أحد* :

« بيع المتاع » : والأصل : بضم الباء ، وكسر الياء — : فنقلت
الكسرة من الباء إلى الياء ، من غير قلب .
وتقول في الوجه الثاني : « بيع » — بإشمام الباء شيئاً من الضمة .
وقرأ الكسائي :

« وغيضس الماء . »^(١)

وقرأ غيره من القراء : بإخلاص الكسرة ، على الوجه الأول .
وفي الوجه الثالث : « بوع المتاع » : كأنك أبقيت ضمة القاف إشعاراً
بالأصل ، ومحافظاً على البناء ، وحذفت كسرة الياء — على ما ذكرنا في
الواو — فصار اللفظ : « بوع المتاع » :

فتستوى ذوات الياء ، والواو

وأنشد ابن الأعرابي (٢):

لَيْتَ ، وَهَلْ يَنْفَعُ شَيْئاً لَيْتُ ؟ لَيْتَ شَبَاباً بُوعَ فَاشْتَرَيْتُ

|

الكلام في الفعل الثلاثي الأجوف :

وهو : ما اعتلت عينه ، أو : ما كان ثانيه حرف عله .

(١) من الآية ٤٤ من سورة هود .

(٢) الرجز : لرؤية بن العجاج، كما ذكرنا .

حرف العله إما : واو ، أو ياء - في الأصل - لأن ألف الأجوف منقلبة عن أحد الحرفين : الواو ، أو الياء .

مثل ابن يعيش للنوعين : بنات الواو ، وبنات الياء .
ذكر ابن يعيش الأصل ، والمآل .

ذوات الواو ، مثل : « قال » عند البناء للمجهول لا بد من تغيير في الفعل : فقد حمل المعتل على الصحيح ، فحدث الآتي :

نقلت كسرة الواو إلى القاف ، بعد سكونها بعد سلب حركتها ، ثم قلبت الواو ياء ، لسكونها ، وانكسار ما قبلها .

والمآل : صار اللفظ قيل - بكسرة خالصة ، وياء كذلك ، - وهنا - يستوى ذوات الواو ، وذوات الياء .

أما ذوات الياء فإننا نجرى في الفعل عند بنائه للمجهول الآتي ، قياساً على الصحيح - أيضاً -

نقول : يبيع المتاع والأصل : يبيع - بضم الياء ، وكسر الياء ، : نقلت الكسرة من الياء إلى الياء - من غير قلب -

ذكر ابن يعيش اللغات الواردة عن العرب في ذلك ، وكان موافقاً في ترتيبها - بحسب الذكر - لاترتيبها بحسب كثرة ورود ، والاستعمال ، وقلتها .

وهي على الترتيب الآتي :

١ - « قيل القول ، وبيع المتاع » وهي لغة لإخلاص الكسر .

ق - « قيل يا أرض ابلعي . » ، . . وغيض الماء .

على لغة الإشهام . وهو أن تشم « القاف » ، والغين « في » قليل ،
وغيض « شيئاً من الضمة وكأنك بهذا تحرص على بيان أصل الحركة .
ج- « قول » ، وبُوع « فبقى ضمة القاف ، والباء ، حرصاً على بناء الكلمة .
استشهد بالشاهد لما تقدم ذكره ، والشاهد في قول الراجز « بُوع » .



استشهاد ابن هشام في معنى البيت :

استشهد ابن هشام بالشاهد في كتابه : « معنى البيت » عن كتب
الأعراب في باب انقسام الجملة الكبرى إلى : ذات وجه ، وإلى ذات
وجهين ثم ذكر (الجمل التي لا محل لها من الإعراب) (١) .
ثم انتهى إلى « الجملة الثانية : المعترضة بين شيئين ، لإفادة الكلام تقوية
أو تحسيناً ، وقد وقعت في مواضع (٢) » .

منها المواضع : « الثالث عشر : بين الحرف ، وتوكيده ، كقوله :
ليت ، وهل ينفع شيئاً ليت ؟ ليت شَبَاباً بُوعَ فاشْتَرَيْتُ (٣)
ويوضح الدسوقي في حاشيته على المعنى ، فيقول :
« (قوله : « ليت إلخ ») :

« ليت » - الثانية : فاعل « ينفع » ، لأن المراد لفظها ، والثالثة توكيد للأولى .
وجملة : « وهل ينفع . . . » ؟ معترضة بين الأولى ، والثالثة (٤) . »

(١) ٣٨٢/٢ معنى اللبيب .

(٢) ٣٨٦/٢ معنى اللبيب .

(٣) ٣٧٨/٢ معنى اللبيب .

(٤) ٥٠/٢ حاشية الدسوقي على معنى اللبيب .

والدموقى - بذلك - يوضح الجملة المعارضة ، ويذكر موقعها فى البيت وترك السر الذى من أجله جاء الراجز بهذه الجملة المعارضة ، وتركنا مختار من تعليل ابن هشام ما نشاء .

ثم يأتى دور السيوطى فى توضيح الشاهد ، فيقول :

« وأنشد :

لَيْتَ - وَهَلْ يَنْفَعُ شَيْئًا لَيْتُ ؟ لَيْتَ شَبَابًا بُوعَ فَاشْتَرَيْتُ
أنشده الكسائى فى صفة « دلو » .

وقبله :

ما لى إذا أجذنها صليتُ ؟ أكبرُ قد غالى ، أم بيئتُ ؟
..... والمراد بالبيت : المرأة .

وقال الفراء فى المصادر : البيت : التزويج .

وجملة : « وهل ينفع شيئاً ليت » ؟ معترضة بين ليت الأولى ، وليت الثالثة ، المؤكدة لها .

و « ليت » الثانية : اسم مرفوع « بينفع » .

والمراد بها : اللفظة . وهو أحد الشواهد على الإسناد اللفظى .

و « بوع » لغة فى « بيع » وقد استشهد النحاه بالبيت على ذلك .

وذكر المصنف فى شواهده أن « هل » بمعنى « النفى » ، وأن الكسائى أنشده

بلفظ وَمَا يَنْفَعُ شَيْئًا لَيْتُ^(١) .

(١) ص ٢٧٧ شرح شواهد المغنى للسيوطى .

وفي كلام السيوطي ما يحتاج إلى شيء من التوضيح .
 الأبيات لروية - كما تقدم - وإن أنشدتها ابن الأعرابي - كما يقول
 ابن يعيش ، أو أنشدتها الكسائي
 وهي في وصف رؤية نفسه وضعفه لكبره ، أو غيره ، وبظهر ذلك
 عند ممارسة الأعمال ، وفي جذب الدلو من البئر ، وهو واحد منها
 - فسر « البيت » أكثر من تفسير ، والمعنى سائق على ما ذكره وعلى
 ما تقدم .

- وضح السيوطي موطن الاستشهاد الذي قصده ابن هشام في هذا الموضع .
 كما أنه لم يغفل استشهاد النحاة به في لهجة (بوع) كما ذكر ابن يعيش .
 - أشار إلى المعنى البلاغي الذي خرج له الاستفهام ، وهو التثني ، وعززه
 برواية الكسائي : « وما ينفع شيئاً ليئت » .
 - أشار إلى الإسناد اللفظي ، وذلك في إسناد « ينفع » إلى « ليت » الثانية ،
 لقصد اللفظ .

استشهاد العيني بالشاهد :

استشهد بالشاهد الشراح الأربعة :

- ١ - ابن النائم .
- ب - ابن أم قام المرادى .
- ج - ابن هشام الأنصاري .
- د - ابن عقيل .

وقد رمز العيني لهم بالرمز (ظفهم) :

ومن الخبير أن نرجع إلى استشهاد كل منهم في كتابة ، ثم نعود إلى العيني

استشهد ابن الناطم :

استشهد ابن الناطم بالشاهد ، في شرح أبيات والده ، التي ضمنها كيفية بناء الفعل لما يسم فاعله .

قال ابن الناطم :

« . . . وإن كان الفعل ثلاثياً ، معتل العين ، فبنى لما لم يسم فاعله . استثقل فيه مجيء الكسرة ، بعد الضمة .

ووجب تخفيفه : بالقاء حركة الفاء ، ونقل حركة العين إليها .

« بَاعَ ، وَقَالَ » : « بَيْعَ ، وَقِيلَ » :

وكان الأصل : « بُيِّعَ » ، وقُولُ « فاستثقلت كسرة على حرف علة . بعد ضمة ، فألقيت الضمة ، ونقلت الكسرة إلى مكانها ، فسلمت الياء من نحو : « بَيْعَ » ، لسكونها بعد حركة تجانسها ، وانقلبت الواو ياء ، من نحو : « قِيلَ » لسكونها بعد كسرة .

فصار اللفظ بما أصله الواو كاللفظ بما أصله الياء .

وبعض العرب :

ينقل ، ويشير إلى الضم ، مع التلطف بالكسر ، ولا يغير الياء ، ويسمى ذلك إشماماً .

وقد قرأ به نافع ، وابن عامر ، والكسائي في نحو : « قِيلَ » (١) وغيض (٢) وسيق (٣) .

(١) من الآية ٤٤ من سورة هود .

(٢) من الآية ٤٤ من سورة هود .

(٣) من الآيتين ٧١ ، ٧٣ من سورة الزمر .

ومن العرب :

من يخفف هذا النوع بحذف حركة عينه :
فإن كانت واوا سلمت ، كقول الراجز .

حُوكْتُ عَلَى نَوَلَيْن ، إِذْ تُحَاكُ يَخْتَبِطُ الشُّوكُ ، وَلَا تُشَاكُ^(١)
وإن كانت ياء قلبت واوا ، لسكونها ، وانضمام ما قبلها ، كقول الآخر :
ليت - وهل ينفعُ شيئاً لَيْتُ ؟ لَيْتَ شَبَاباً بُوعَ فَاشْتَرَيْتُ
وعرض ابن الناطم ، وتحليله ، وتسلسل فكرته . . . كل ذلك لا
يحتاج منا إلى بيان ، إذ أن تبين البين مشكل - كما يقال - .



استشهاد المرادى :

شرح ابن أم قاسم المرادى بيت الناطم ، وهو :
واكبر ، أو شيم فائلائي أعل عينا ، وصم جا كبوع فحتمل
قال المرادى ،

« إذا كان الماضي ثلاثيا ، معتل العين ، معلها ، نحو : « قَالَ ، وَتَاع »
وقصد بناؤه للمفعول ، فعل فيه تقدير ما يقتضيه القياس : فيضم أوله ،
ويكسر ما قبل آخره ، فيقال : « قَوْلٌ ، وَيُبَيِّع » .

إلا أن العرب قصدوا تخفيفه ، لثقل الكسرة على حرف العلة :
فمنهم : من حذف ضمة الفاء ، ونقل كسرة العين إلى مكانها ،
فسلمت الياء من « بَيِّع » وقلبت الواو من « قَوْل » ياء ، لسكونها بعد
كسره ، فصار اللفظ : « قِيل ، وَيَبَّع » .

(١) ص ٢٣٢ ، ٢٣٣ شرح ابن الناطم .

فنى ذوات الياء عملاق وفى ذوات الواو ثلاثة .

وهذه أفصح اللغات

ومنها : من فعل ما تقدم : من حذف الضمة ، ونقل الكسرة ،
إلا أنه يشم الفاء للضم .

ومعنى الإشمام هنا : شوب الكسرة شيئاً من صوت الضمة .

ولهذا قيل : ينبغى أن يسمى رَوْماً .

قلت : وقد عبر عنه بعض القراء بالروم .

فإن قلت : ما كيفية اللفظ بهذا الإشمام ؟

قلت : ظاهر كلام كثير من النحويين ، والقراء : أنه يلفظ على فاء
الكلمة بحركة تامة ، ممتزجة من حركتين : ضمة ، وكسرة ، على سبيل
الشيوع .

والأقرب :

ما حرره بعض المتأخرين ، فقال : كيفية اللفظ : أن يلفظ على فاء
الكلمة بحركة تامة ، مركبة من حركتين : إفرازا ، لا شيوعا .

جزء الضمة مقدم ، وهو الأقل ، يليه جزء الكسرة ، وهو الأكثر .
ومن ثم : تمحضت الياء .

وهذه اللغة : أعنى لغة الإشمام فصيححة تلى لغة الكسر فى الفصاحة .

ومنها : من يحذف كسرة العين : إذ منها ينشأ الثقل ، وتبقى الفاء
على ضمها ، فتسلم « الواو » فى : « قول » وتقلب « الياء » واوا ، فى
« بيع » ، لانضمام ما قبلها .

وهذه اللغة أضعف اللغات :

وعليها قول الراجز :

... .. لَيْتَ (١) شَبَاباً يُوعَ فَاشْتَرَيْتُ

والمرادى :

كان طيب العرض ، وقد رتب اللغات ترتيبا سليما - بحسب القوة ، والضعف ، والمتزلة من فصاحة ، وبين المراد بالإشهام ، وأحسن التعليق ، فاللغات : أفصح ، وفصيحة ، وأضعف



استشهد ابن هشام الأنصاري بالشاهد ، في « التوضيح » .

قال ابن هشام :

« وإذا اعتلت عين الماضى ، وهو ثلاثى « كقام ، وباع . . . فلك كسر ما قبلها : بإخلاص ، أو إشهام الضم ، فتقلب فيهما واوا ، قال : »

لَيْتَ - وهل يَنْفَعُ شَيْئاً لَيْتُ ؟ لَيْتَ شَبَاباً يُوعَ فَاشْتَرَيْتُ (٢)

ونأخذ من شرح المصريح : الأزهرى ما نوضح به بعض الجوانب :

- إخلاص الكسر لغة قريش ، ومن جاورهم .

ولإشهام الكسر الضم لغة كثير من قيس ، وأكثر بنى أسد .

- نقل الأزهرى عن الشاطبى (٣) المذاهب فى كيفية الإشهام :

(١) ٢٤/٢ الى ٢٦ شرح المرادى لالغية ابن مالك .

(٢) ٢٩٤/١. التوضيح .

(٣) الشاطبى : « القاسم بن غيرة بن أبى القاسم ، خلف بن أحمد الرعينى الشاطبى ، المقرئ النحوى الضرير .

الأول : ضم الشفتين ، مع النطق بالفاء ، فتكون حركتها بين حركتي :
الضم ، والكسر ، وهو المعروف المشهور ، المقروء به .

الثاني : ضم الشفتين ، مع إخلاص كسرة الفاء .

الثالث : ضم الشفتين قبل النطق بها ، لأن أول الكلمة مقابل لآخرها ،
فكما أن الإشمام في الأواخر بعد الفراغ من إسكان الحرف ، فكل ذلك
يكون الإشمام في أولها قبيل النطق بكسر الحرف .

— إخلاص الضم ، فتقلب الألف واوا . . .

والضم المخالصة كقول رؤبة ، . . . البيت .

— « فبوع » مبنى للمفعول ، وهو « خبر ليت » الأولى ، و « شبابا »
اسمها ، و « ليت » الأخيرة توكيد للأولى ، فلا اسم لها ، ولا خبر
و « ليت » الوسطى فاعل « يتفع » وشيئا « مفعول مطلق ، أى : نفعا . . .
والجملية : — من الفعل ، والفاعل — معترضة بين المؤكد ، والمؤكد
وهل للنفي ، بدليل أنه روى « وما يتفع شيئا ليت . »

.. كان إماما فافلا في النحو ، والقراءات ، والتفسير ، والحديث ،
علامة ، نبيل ، محققا ، ذكيا ، وانشع المحفوظ ، بارعا في القراءات ،
استاذاً في العربية ، حافظاً الحديث ، شافعيًا ، صالحًا ، ضدوقًا ، ظهرت
عليه كرامات الصالحين : كسماع الأذان وقت الزوال بجامع مصر من غير
مؤذن ، ولا يسمع ذلك إلا الصالحون .

وكان يعزل أصحابه على أشياء ، لم يطلعوه عليها .

أخذ القراءات عن ابن هذيل ، وغيره . . . وكان يجلس إليه من لا
يعرفه ، فلا يشك أنه يبصر ، لأنه — لنكاته — لا يظهر منه ما يظهر من
الأمي في حركاته .

صنف في القراءات القصيدة المشهورة . . . ولد سنة ٥٣٨ هـ
مات سنة ٥٩٠ هـ (البغية ٢ / ٢٦٠) .

والواو : للاعتراض (١) .

وفي كلام الموضح كثير من الفوائد .

استشهاد ابن عقيل .

أورد ابن عقيل بيت الخلاصة ، وهو :

واكسِرُ ، أوَا شَمْعُ فَاتِلَاثِي أُعِلُّ عَيْنًا ، وَضَمُّ جَالَا كَبُوعٌ فَاحْتُمِلُ

قال ابن عقيل في شرح البيت :

« إذا كان الفعل المبني للمفعول ثلاثيا ، معتل العين سمع في فائه ثلاثة أوجه :

(١) إخلاص الكسر : نحو : « قِيلَ ، وَيَسَّعَ » ، ومنه قوله :

حِيَكْتُ عَلَى نِيْرَيْنِ إِذْ تُحَاكُ تَخْتَبِطُ الشُّوكَ ، وَلَا تُشَاكُ (٢)

(٢) وإخلاص الضم : نحو : « قُول ، وَبُوعَ »

ومنه قوله :

لَيْتَ - وَهَلْ يَنْفَعُ شَيْئًا لَيْتُ ؟ - لَيْتَ شَبَابًا بُوعَ فَاشْتَرَيْتُ

وهي لغة بني : « دِير ، وبني فقبحس » وهما من فصحاء بني أسد .

(٣) والإشمام : - وهو الإتيان بالفاء بحركة بين الضم ، والكسر -

ولا يظهر ذلك إلا في اللفظ ، ولا يظهر في الخط .

(١) ٢٩٤/١ . التصريح بمضمون التوضيح .

(٢) وللبيت رواية أخرى :

حوكت على نولين إذ تحاك تختبط الشوك ، ولا تشاك

وقد قرئ في السبعة قوله تعالى : « وقيل يا أرض ابلغي ممالك ،
وينا سماء اقلبي ، وغيض الماء ^(١) » .

بالاشمام في : « قيل » و « غيض ^(٢) » .

دور العين : واستشاده بالشاهد :

— ذكر العين القائل : رؤية بن العجاج ، وأن البيت من الرجز
المسلس ، وبين أن الكسائي أنشده ، ولم يعزه لأحد ، وسجل بيتا قبله .
وأعرب البيت — في إجمال — بعد الشرح اللغوي .

— ثم قال : الاستشهاد فيه :

في قوله : « بُوع » فإن القياس فيه « بيع » ، لأنه مجهول « باع » .
لكن من العرب من يخفف هذا النوع : بحذف حركة عينه ، فإن
كانت واوا سلمت ، كما في قوله : حوكت^٣ والقياس : « حيك^٤ » وإن
كانت ياء قلبت واوا ، لسكونها ، وانضمام ما قبلها ، كما في قوله :
« بوع » : بضم الباء ، وكسر الياء ، فحذفت حركة الياء ، فصار : « بيع »
— بضم الباء ، وسكون الياء — فقلبت الياء واوا . لسكونها ، وانضمام
ما قبلها ^(٣) »

وفي توضيح العين تعزيز ، وتأكيده لجميع ما تقدم .

استشهاد السيوطي في هم الهوامع :

استشهد السيوطي بالشاهد مرتين :

(١) من الآية ٤٤ من سورة هود .

(٢) ١١٤/٢ الى ١١٧ شرح ابن عقيل .

(٣) ٥٢٤/٢ الى ٥٢٦ شواهد العينى .

الأولى : في ذكر ما يتعلق بالجملة الاعتراضية . . . وذكر المواضع ،
التي تقع فيها الجملة الاعتراضية . . .

ومن هذه المواضع :

« . . . بين الجرف ، ومدخوله ، كقوله :

لَيْتَ - وَهَلْ يَنْفَعُ شَيْئاً لَيْتُ ؟ لَيْتَ شَبَاباً بَوَعَ فَأَشْتَرَيْتُ^(١)

وروح ابن هشام بادية واضحة في هذا الاستشهاد ، في معنى اللبيب .

ويوضح الشنقيطي موطن الاستشهاد ، فيقول :

«استشهد به - على مجيء الجملة المعترضة - بين الجرف، ومدخوله»^(٢)

ثم يذكر الاستشهاد الثاني ، وينسب البيت إلى قائله : رؤية بن
العجاج .

الثانية :

يقول السيوطي عن الفعل الأجوف ، إذا بنى للمجهول :

.. (ففيه القلب ياء) :

لأن الأصل في « قال » وباع ، مثلاً : « قُول ، وَيُوعِ » : استثقلت
الكسرة على الواو ، والياء ، فنقلت إلى الفاء بعد حذف ضممتها ، فسلمت
الياء ، وانقلبت إليها الواو ، لسكونها بعد كسرة ، فصار : « قِيلَ ، وَيِيع »
والقلب واوا : بحذف حركة العين ، لأن الثقل نشأ منها ، وإيقاء
ضمة الفاء ، فسلمت الواو ، وردت إليها الياء ، لوقوعها ساكنة بعد
ضمة ، نحو : « قُول ، وَيُوع » .

(١) ٢٤٨/١ مع الهوامع

(٢) ٢٠٦/١ الدرر اللوامع .

قال :

... .. لَيْتَ شَبَاباً بُوعَ فَاشْتَرَيْتُ^(١)

ويقول الشنقيطي ، بعد أن يكمل البيت :

« استشهد به - على جواز ضم أول المبنى للمجهول - الذي أصله الكسر مسد ، وبين في الهمع تعليله .

وظاهره : أن هذه اللغة تساوى لغة الكسر ، وليس كذلك . . . (٢) »



استشهاد المكودي :

شرح المكودي بيت الناظم ، وهو :

واكسر ، أو اشيم فائلائي أعل عينا ، وضمم جنا كيوغ فاختمئل
قال المكودي :

« يعنى : أن فى الفعل الماضى الثلاثى ، المعتل العين ثلاث لغات :

الأولى : إخلاص الكسر ، وهى المشار إليها بقوله : « واكسر » .

الثانية : الإشباع ، وهى المشار إليها بقوله : « أو اشيم » .

وحقيقته عند الجمهور : أن تكون الكسرة مشوبة بشيء من صوت الضمة :

وهاتان اللغتان فصيحتان ، وقرئ بهما فى المتواتر .

(١) ١٦٥/٢ . مع الهوامع

(٢) ٢٢٢/٢ الدرر اللوامع

الثالثة : إخراج الضمة ، وهى المشار إليها بقوله : « وضم جا
« كبوع » ومنه قوله :

ليت - وهل ينفع شيئاً ليت ؟ ليت شباباً بوع فاشتريت^(١)
واستشهاد المكودى - مع الإيجاز - مسدد نحو الهدف ، وإنما يعوزه
التعليل .



استشهاد الأشموني :

شرح الأشموني بيت الناظم ، ومزج المتن بالشرح ، كعادته ، فقال :
« واكثير ، أو اشميم فنا) فعل (ثلاثيٌ أُعِلُّ . عيناً) واوا ، أو ياء ،
فقد قرىء : « وقيل يا أرض ابلجى ماءك ، ويا سماء اقلجى ، وغريض
الماء » بهما (٢) .

والإشمام : هو الإيتان على البقاء بحركة بين الضم ، والكسر .

وقد يسمى روماً .

(وضم جـا) فى بعض اللغات (كبوع) وحوك (فاحتمل) :
كقوله :

ليت - وهل ينفع شيئاً ليت ؟ ليت شباباً بوع فاشتريت
وكقوله :

حُوكْتُ على نيرين إذ تحاك تختبط الشوك ، ولا تشاك

(١) ص ٦٢. الدرر اللوامع .

(٢) من الآية ٤٤ من سورة هود .

« تنبيه » :

أشار بقوله : « فاحتمل » إلى ضعف هذه اللغة بالنسبة للغتين الأولين .

وتعزى لبني فقعس ، وبني دبر (١) .

وقد اكتفى الأشموني في شرح البيت هذا الشرح ، عن ذكر الإجراء ، والتعليل ، ولم يذكر المفاضلة بين لغتي : الكسر ، والإشمام ، إذ الأولى أفصح ، والثانية فصيحة .

استشهد ابن جابر الأندلسي بالشاهد :

قال ابن جابر :

قوله :

واكسر ، أو اشيم فائلائي أعل عينا ، وضم جء كبوع فاحتمل
هذا البيت :

نهلك فيه على أن الفعل الثلاثي ، المعتل العين فيه ثلاث لغات :

وسواء كانت العين واوا « كَقَالَ » أو ياء « كَبَّاعَ » :

فاللغة الأولى :

أن تكسر الفاء منه : لأن الأصل أن تضمها ، وتكسر ما قبل الآخر ،

فتقول في : « بَاعَ » : « يُبِيع » - بضم الباء ، وكسر الياء -

فاستقلوا الكسرة على الياء ، التي هي العين ، فطرحوا ضمة الباء ،

التي هي الفاء ، وألقوا عليها كسرة الياء ، وسكنت الياء بعدها ، فصار :

وهى اللغة الكثيرة

وكذلك العمل في « قَالَ » سواء ، إلا أنَّ الواو تقلب ياء ، لوقوعها

ساكنة ، بعد كسرة ، فيصير : « قِيلَ » .

واللغة الثانية :

أن تشم الضم في الفاء . مع النطق بها مكسورة .

والإشمام تنبيه على أن الأصل في الفاء كان الضم .

وقد قرئ بالإشمام في السبع في : « قِيلَ ^(١) ، وَغِيض ^(٢) ، وَحِيل ^(٣)

بَيْنَهُمْ ، وَسِيق ^(٤) ، وَسِيَّت ^(٥) .

واللغة الثالثة :

أن تبقى الفاء مضمومة ، وتزيل حركة الواو ، في « قول » فيصير :

وحركة الياء في : « بيع » فيصير « بوع » فتتقلب الياء واوا ،
لوقوعها ساكنة ، بعد ضمة :

وقد أشار المصنف إلى اللغتين في فاء الثلاثي ، المعتل العين بقوله :

وَأكْثَرُ ، أَوْ أَشْجَمُ فَأُثْلَاثِي أَعْلُ عَيْنًا

(١) من الآية ٤٤ من سورة هود .

(٢) من الآية ٤٤ من سورة هود .

(٣) من الآية ٥٤ من سورة سبأ .

(٤) من الآيتين ٧١ ، ٧٣ من سورة الزمر .

(٥) من الآية ٢٧ من سورة الملك .

تقديره :

أعلت عليه ، « فالعين » - في الأصل - فاعل ، ثم نصت على التمييز .

وقصر قوله : « فالثلاثي » للضرورة .

ونقل حركة همزة « اشم » : إذ بذلك يستقيم الوزن .

وأشار إلى اللغة الثالثة بقوله :

... .. وضعمُ جا « كبُوع » فَاَحْتُمَلُ

يعنى جاء في الفاء ، مع سكون العين « فاحتمل » : يعنى : فأجيز .
وقصر همزة « جاء » ضرورة .

ويشهد لهذه اللغة قول الشاعر :

حُوكْتُ عَلَى نَوَلَيْنِ ، إِذْ تُحَاكُّ تَخْتِطُ الشُّوْكَ ، وَلَا تُشَاكُّ

ولو جرى على اللغة الفصيحة لقال : « حيكْتُ » .

وهذا إشارة على هذه اللغة ، فيما أصله الواو .

ويشهد لهذه اللغة ، فيما ، أصله الياء قول الشاعر .

لَيْتَ ، وَهَلْ يَنْقَعُ شَيْئاً لَيْتُ ؟ لَيْتَ شَبَاباً رُبُوعَ قَاشْتَرَيْتُ^(١)

وابن جابر الأندلسي : سار في شرح البيت - كعادته - على النحو التالي :

- جعل نصب عينيه بيت ابن مالك ، يصدر عنه ، ويترسم خطاه .

- كانت لغته السهلة المحببة ، المبسوطة العبارة .

(١) ص ٣٧٢، ٣٧٣، ٣٧٤ شرح ابن جابر لالنية ابن مالك - بتحقيقنا -

١- أبان عن اللغات في « الأجوف » إبانة ، غنية عن الإطراء .
 - أكثر من التمثيل على لغة الإشمام ، واستشهد للغة إخلاص الضم .
 - أشار إلى الضرورة في بيت ابن مالك - كعادته - « جا » نقل
 حركة همزة « اشم » .

٢- أشار إلى التمييز المحول في قول ابن مالك : « ... أعلٌ . . عَيْناً . »
 والقصد :

فقد أخذ ابن جابر قواعده من بيت الناظم ، مشيراً إلى ما فيه من
 ضرورة .

إعراب البيت

ليت : حرف تمن ، من أخوات « إن » ينصب الاسم ، ويرفع
 الخبر ، مبني على الفتح ، لا محل له من الإعراب .
 وهل : الواو : اعتراضية ، حرف مبني على الفتح ، لا محل له من
 الإعراب .

هل : حرف استفهام ، مبني على السكون ، لا محل له من
 الإعراب . وليس المقصود : طلب الفهم ، وإنما المراد
 النفي ، أي : وما ...

ينفع : فعل مضارع ، مرفوع لتجرده من الناصب ، والجازم ،
 وعلامة رفعه الضمة الظاهرة .

شيثا : مفعول به « لينفع » .

أو مفعول مطلق ، بمعنى « نفعاً » والمعنى : ينفع نفعاً .
 وفي كلتا الحالتين « شيثا » منصوب ، وعلامة نصبه الفتحة
 الظاهرة .

ليت : قصد لفظها ، فاعل « ينفع » مرفوع ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة .

والجملة : من : « وهل ينفع شيئاً ليت » لا محل لها من الإعراب معترضة بين المؤكد ، والمؤكد .
ليت : حرف تمن مؤكد للأول .

شبابا : اسم « ليت » منصوب « بليت » وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة .

بوع : فعل ماض مبني للمجهول : مبني على الفتح ، لا محل له من الإعراب . ونائب الفاعل ضمير مستتر جوازا ، تقديره « هو » ، يعود على « شباب » .

والجملة : من الفعل ، ونائب الفاعل في محل رفع خبر « ليت » .

فاشتريت : الفاء : حرف عطف ، مبني على الفتح ، لا محل له من الإعراب . « اشترى » فعل ماض ، مبني على السكون ، لاتصاله بفاء الفاعل ، لا محل له من الإعراب .

وتاء الفاعل : ضمير مبني على الضم في محل رفع فاعل « اشترى » .

والجملة الفعلية ، معطوفة على الجملة الفعلية قبلها .
ومفعول « اشتريت » محذوف .
والتقدير : اشتريته .

وقد عنت لنا - بعد ما تقدم - بعض الملحوظات ، التي نوردها
فيما يلي :

١ - ورد الشاهد في باب المفعول الذي لم يسم فاعله :
وهذا الاصطلاح : اصطلاح الجمهور ، على هذا الباب .
أما ابن مالك : فقد ترجم له بباب وترجمة ابن مالك النائب على الفاعل :
أولى ، وأخصر من ترجمة الجمهور :
أما الاختصار فظاهر :

وأما كونها أولى : : فلأن « المفعول الذي لم يسبق فاعله » :
« لا يشمل غير المفعول ، مما ينوب ، كالظرف ، إذ المفعول به هو
المراد عند الإطلاق ، ولأنه يشمل المفعول الثاني في نحو : أعطى زيد
دينارا . » وليس مرادا (١) . »

وهذا ، ومثله : من التجديد ، والجنوح إلى الدقة . والتحديد ،
والتيسير . . . وكلها أمور ظهرت في تأليف ابن مالك - كما سبق - .
فترجمة ابن مالك : تشمل المفعول ، كما تشمل بقية ما ينوب عن الفاعل
من : الظروف ، والمصادر ، ومن الجار والمحرور ، بشروط ذكرت
في مواضعها .

وفي ذلك يقول الناظم في الخلاصة :

وقابل من ظرف ، أو من مصدر أو حرف جر بنيابة حري



٢ - حذف الفاعل ، وإنابة غيره عنه :

كما مرّن عليه العرب في لسانهم : أنهم يحذفون الفاعل ، ويقبضون ما يصلح أن يقام مقامه نيابة عنه :

ومن يتبع أساليب اللسان العربي يجهّم قد فعلوا ذلك لأسباب لفظية وأخرى معنوية :

فأسباب اللفظية كثيرة :

منها : قصد الإيجاز في العبارة ، نحو قوله تعالى : «فَعَايَبُوا بِحِثْلٍ مَّا عُوِّبْتُمْ بِهِ» (١) .

ومنها : المحافظة على السجع في كلام منشور ، كقولهم : «مَنْ طَابَتْ سِرِيرَتُهُ حُمِدَتْ سِيرَتُهُ» .

إذ لو قيل : حمّد الناس سِيرَتَهُ

إذ لو قيل : حمد الناس سيرته ، لاختلف إعراب الفاصلتين . . .

ومنها : المحافظة على الوزن ، كقول الأعشى : ميمون بن قيس :

عَلَّقْنَهَا عَرْضاً ، وَعَلَّقْتَ رَجُلًا غيرى ، وعَلَّقَ أُخْرَى ذَلِكَ الرَّجُلُ

فقد كرر الأعشى في بيته «عَلَّقَ» ثلاث مرات ، مع البناء للمجهول ،

لأنه لو بنى للمعلوم ، وذكر الفاعل في كل مرة ، لما استقام له وزن البيت .

ويريد بالتعليق : الحجة .

وعرضاً : يريد بغير قصد منى . . .

(١) من الآية ١٢٦ من سورة النحل .

الأسباب - هنا - عائدة إلى أمر لفظي . وهو مقصود للمتكلم ،
إذ أن العرب مشهورون بهنسية الألفاظ . وودع كل لفظة في موضعها ،
الذي تستقر فيه ، فلا تكون قلقة ، أو نائية عن موضعها .

والأسباب المعنوية كثيرة أيضاً :

منها : كون الفاعل معلوما للمخاطب ، بحيث لا يحتاج إلى معرفته ،
ولا إلى ذكره .

قال الله تعالى : « خُلِقَ الْإِنْسَانُ مِنْ عَجَلٍ ^(١) »
والخالق الأعظم هو الله (عز وجل) .

ومنها : كونه مجهولاً للمتكلم ، فهو - لجهله - لا يستطيع المتكلم أن
يعينه للمخاطب ، كما تقول : « اغتصبت الأرض » وأنت لا تدري من
الغاصب ...

ومنها : رغبة المتكلم في الإيهام على السامع ، كقولك : « تُصَدِّقُ بِأَلْفِ
دِينَارٍ » : وأنت لا تحب أن تذكر المتصدق ، وتريد أن تبهم أمره على
السامع .

ومنها : رغبة المتكلم في إظهار تعظيمه للفاعل : بصون اسمه عن أن
يجرى على لسانه ، كما تقول : « خلق الخنزير » .

ومنها : خوف المتكلم من الفاعل ، فيعرض عن ذكره ، لئلا يناله
منه مكروه ، كما تقول : « قتل الرجل » ولا تصرح باسم القاتل . . .

ومنها : خوف المتكلم على الفاعل ، فيعرض عن اسمه ، لئلا يمس
أحد بمكروه ، كما تقول : « كسر الزجاج » ولا تصرح باسم الكاسر ،
مخافة أن يناله عقاب .

(١) من الآية ٣٧ من سورة الانبياء .

ومنها غير ذلك :

والنحوى : يهـ - فى المقام الأول - المخلوف ، وما ناب عنه
أما مقاصد الخلف ، وأغراضه : فلإنها تهـ - فى المقام الأول -
البلاغى .

إذ أن البلاغة إنما : « هى عبارة عن مطابقة الكلام الفصيح
لمقتضى الحال (١) » فالكلام مع فصاحته ، وهى تشمل : الصحة اللغوية ،
والصرفية ، والنحوية لا بد له من البلاغة ، وبها تم المطابقة المقصودة .
فالبلاغة : لطائف تأتى من المطابقة ، وغيرها مع الصحة اللغوية ،
والنحوية .



٣ - اللغات الثلاث ، ونسبتها إلى أصحابها : اللغة الأولى :

وهى الأفصح ، وتنسب إلى قريش ، ومن جاور قريشا . . .
وأجرى فيها ما يجرى فى الثلاثى الصحيح : من ضم الأول ، وكسر
ما قبل الآخر تقديرا .

ولكن : أزيد التخفيف فى النطق ، فمجرت الأعمال المتقدمة :
أجرى عبلان فى البأى ، وثلاثة أعمال فى الواوى - كما سبق - .

ولغة قريش أعلى اللغات قدرا ، وقد نشأت ، وكملت ، وهذبت بعد
طول غربلة ، وصقل . . .

(١) ١٣٣/١ شرح السعد لتلخيص المفتاح - شروح التلخيص .

اللغة الثانية :

وهي الفصيحة : وهي لغة الإثمام . الذي يطلق عليه القراء الروم - أيضا - وهي متفرعة عن الأولى .

وهي ترى ، ولا تكتب ، وصاحبها يشير إلى الضم الأصلي حينما يبدأ بالكسرة ، فيشير بشفته السفلى حينما يجري مبدأ الكسر إلى الضم الأصلي ، فكأنه - وهو يرفع شفته ليستعين على الوصول إلى الضم لينهى به الحركة - يحاول أن يشم شفته . . . أو أن يشير بالشفة إلى حاسة شمة ، وهي الأنف .

وكانت هذه اللغة فصحي ، لأنها فرع عن الأفصح بقليل من التصرف كما ذكرنا .

وقد قرىء بها في السبع كما تقدم - .

اللغة الثالثة :

وهي الضعيفة ، ولكنها مقبولة ، لأنها لغة عرب فصحاء :

فضعفها بالنسبة إلى قوة اللغة الأولى الأفصح ، والثانية الفصحى .

وهي لغة بني « فقمس » ودبر « وهما من فصحاء بني أسد ، وهم بنو عمرو قريش ، فهم جميعا مضربون .

ويقول الشيخ خالد الأزهرى : وهي : « موجودة في كلام هذيل (١) »

كما يقول الشيخ خالد الأزهرى : « وقال الشاطبي : حكيت عن بني

ضبة ، وقال الموضح : « حكيت عن بعض تميم (٢) »

(١) ٤٩٤/٤ خزانة الأدب للبيهقادي .

(٢) ٢٩٤/١ التصريح بمضمون التوضيح .

والقبائل المتقدمة : قبائل فصحاءة ، ولسن ، ولم تفسد لهجاتها بمجاورة الأعاجم من : فرس ، أو روم .

والقبائل التي نطقت بهذه اللهجة لم تجنح إلى التخفيف ، كما فعلت قريش ، ومن جاورها .

وإنما عاملت الفعل الأجوف معاملة الفعل الصحيح : فضمت الحرف الأول ، وأبقت على هذا الضم .

ولما كان الحرف الثاني : ياء ، أو واوًا - في الأصل - قبل أن يقلب ألفًا في مثل : « قال ، وباع » : أبقت الواو على حاله ، لأن الواو تناسب الضمة ، وقلبت اليائي : أى جعلت الياء واوا ، لمناسبة الضمة فقالت « بوع » .

ولعل نسبة اللغة إلى الضعف : إنما جاء من قبيل عدم الجنوح إلى التخفيف ، وبخاصة في الثلاثي ، الذي يطلبون فيه غاية الخفة ، وفي فرع الفعل الثلاثي ، وهو « المبني للمجهول » .

هـ - ما ينوب عن الفاعل عند حذفه :

ونجعل ذلك مسك الختام في هذا المبحث ، فنقول :

الأصل في النيابة عن الفاعل إذا حذف هو :

(أ) المفعول به :

نقول : « قرأت الكتاب » و « فهمت الموضوع » فنقول - عند البناء للمفعول به : « قرىء الكتاب » ، و « فهم الموضوع » .

(ب) الظرف :

ينوب الظرف بالشروط الآتية :

١ - أن يكون مختصا ، فلا يجوز : « سبر وقت » ولا « جلس مكان » .

٢ - أن يكون متصرفا ، فلا يجوز : « جُلِسَ عندك »

٣ - أن يكون ملفوظا به .

(ج) المصدر :

وينوب بشروط :

١ - أن يكون متصرفا ، فلا يجوز نيابة « سبحانه » ونحوه .

٢ - أن يكون لغير مجرد التوكيد ، فلا يجوز : « ضرب ضرب »

لعدم الفائدة .

٣ - أن يكون ملفوظا به ، أو مدلولاً عليه بغير العامل نحو : « بلى

سير » لمن قال : « ما سير سير شديد » .

(د) الجار ، والمجرور :

وينوب الجار ، والمجرور بشرطين :

الأول :

ألا يلزم الحرف الجار للمجرور وجها واحدا في الاستعمال ، مثل :

« مذ ، ومنذ » . . .

الثاني :

ألا يكون الجار للتعليل ، مثل : « اللام ، والباء ، ومن » - إذا دلت

على التعليل .



وعند وجود هذه الأشياء ، مع المفعول به فإن النيابة عن الفاعل تكون

للمفعول به عند جمهور البصريين .

وأجاز الكوفيون نيابة غير المفعول به مع وجوده ، وشاهد هم على ذلك قول الراجز :

لم يُعَنَّ بِالْعَلِيَاءِ إِلَّا سَيِّدًا وَلَا شَفَى ذَا الْغَى إِلَّا ذُو هُدَى
وقول الشاعر :

وإنما يُرَضَّى المتَّيَّبُ رَبِّهُ مَادَامَ مَعْنِيًّا بِذِكْرِ قَلْبِهِ
والله تعالى أعلى ، وأعلم .

* * *

قال المرارُ الفَقْعَسِي :

أَعْلَامُهُ أُمُّ الْوَلِيدِ بَغْسَدَ مَا أَفْنَانُ رَأْسِكَ كَالثَّغَامِ الْمُخْلِيسِ

المرار بن سعيد الفَقْعَسِي :

وَالْمَرَارُ - بفتح الميم ، وتشديد الراء المهملَة الأولى
وينسب تارة إلى « فقعس » وهو أحد آبائه الأقربين ، وتارة إلى أسد
ابن خزيمَة بن مدركة بن إلياس بن مضر ، وهو جده الأعلى .

وهذه تسميته من « المؤتلف » ، والمختلف ، للأمدى : المرار بن سعيد
ابن حبيب بن خالد بن فضلة بن الأشتر بن جحوان . . بتقديم الجيم
المفتوحة على الحاء المهملَة الساكنة .

فقعس بن طريف : الشاعر المشهور . . .

والمرار بن سعيد من شعراء الدولة الأموية ، وقد أدرك الدولة العباسية
وكان المرار مفرط القصر ، ضئيلاً (١) . . .

والبيت من الكامل .

والبيت من شواهد كتاب سيبويه ١-٦٠ . ٢٨٣ ، ومقتضب المبرّد
٢-٥٤ ، وأملأ ابن الشجرى ٢-٢٤٢ ، وشرح ابن يعيش ٨-١٣١ ،
١٣٤ ، وخزانة الأدب ٤-٤٩٣ ، ومغنى اللبيب ٣١١ ، وشرح شواهد
السيوطى ٢٤٦ ، وجمع الموامع ١-٢١٠ ، والدرر اللوامع ١-١٧٦ ، .

اللغة :

علاقة :

في القاموس المحيط ، مادة : « العلق » : « ... والهوى ، والحب ،
وقد علقه ، كمنرح ، وبه علوقا - بالكسر ، وبالتحرير -
وعلاقة ... »

ويقال : علقها - بكسر اللام - علاقة : أحبها

الوليد : - بضم الواو ، وفتح اللام ، وتشديد الياء المكسورة -
مصغر وليد - بفتح الواو -

ويروى « الوليد » - على التكبير - والأول أولى ، لمناسبة الوزن -
أفنان : جمع فن .

وأراد به : الخصلة من الشعر ، شبه الغصن .

وفي القاموس المحيط ، مادة « (الفن) :

« والفنن - محركة : الغصن ، والجمع : أفنان ، وجمع الجمع :

أفانين وامرأة فينانة : كثيرة الشعر .

الثغام : وجاء في القاموس المحيط ، مادة (الثغام) :

« الثغام : كسحاب : نبت . فارسيته « درمنة » واحده بهاء

وأثغام : اسم الجمع ، وأثغم الوادي : أنبت ، والرأس : صار كالثغام .

يباضا ... »

ويقول البغدادي :

« والثغام - بفتح المثلثة ، والغين المعجمة - : قال أبو حنيفة الدينوري في كتاب النبات :

أخبرني بعض الأعراب ، قال : تنبت الثغامة خيوطا ، طولا ، دقاقا ، من أصل واحد ، وإذا جفت ابيضت كلها ، وهو مرعى تعلقه الخيل ، وإذا أحمل الثغام كان أشد ما يكون بياضا .

وبشبهه به الشيب ، قال حسان :

أما ترى رأسي تغير لونه ؟ شمطا ، فأصبح كالثغام الممحل
وإذا كان الثغام مجلسا شبه به الشعر الشميط ، وهو الذي اختلط بياضه بالسواد . (١) »

الخلس : في القاموس المحيط ، مادة (الخلس) :

« الخلس : الكلا اليابس ، ينبت في أصله الرطب ، فيختلط ، كالخليس ،

ونقل البغدادي - أيضا - عن الدينوري من كتابه :

« الخلس ، والخليس : وهما جميعا : الكلا اليابس ، ينبت في أصله الرطب ، فيختلط به . . . يقال : أخلست الأرض ، وهو الخليس ، ومنه قيل : أخلس رأسه : إذا شاب ، فاختلط بالسواد (٢) »

ويقصد الشاعر الشاعر « بأم الوليد » :

ألا المرأة شابة ، فهي في سن الولادة .

ورواية التضعير أدق في أداء هذا المعنى ، وأنسب من ناحية الوزن ،

(١) ٤٩٤/٤ خزائن الأدب للبغدادي .

(٢) ٤٩٤/٤ خزائن الأدب للبغدادي .

لأن « الوليد » كلما كان صغيرا كانت أمه في أول الشباب ، وشرحه ، وإن كان هذا المعنى غير مسلم .

والمعنى

يلوم الشاعر نفسه ، ويوبخها ، ويخاطبها ، فيقول :

أتعلق أم الوليد ، وتحبها ، وتفعل أفعال المتصابين ، وقد كبرت ، وصار شعر رأسك كالثغام بياضا . . . واشتعل شيبا ٢٢٢٢٢٢

فكأنه يقول لها : أى : لنفسه .

... .. كفى الشيب ، والإسلام للمرء ناهيا

وهذا المعنى :

وهذا الذى أشار إليه البغدادى^(١) ، ويكون على قراءة البيت ، بفتح

الكاف لكلمة « رأسك . »

ويمكن أن يكون المعنى :

أتبغين منى علاقة يا أم الوليد ، بعد أن تقدمت بك السن ، وفارقت
شرح الشباب ، ظهر الشيب فى أصول شعرك ، وصارت خصله مثل
الثغام المخلص بياضا . . . ٢ . . .

يقول لمن تبغى وصل جبالها به . أو استدامة هذا الوصل ، واستمرار
العلاقة .

ويتيم ذلك المعنى على قراءة البيت - بكسر الكاف - من كلمة : « رأسك »

والمعنى الأول : أنسب وأولى : جرياً على العادة ، والإلف ، من
مغالبة النفس ، وردّها عن نوازعها . فى وقت وفى فيه الشباب ، وفترت

(١) راجع ٩٥/٤ الخزائن للبغدادى .

نوازعه . . . وصارت ألسنة الناس حدادا باللوم ، والعدل ، والتجريح ..
الاستشهاد بالبيت :

استشهد سيبويه بالبيت في الكتاب ، فقال :
« هذا باب ماجرى في الاستفهام ، من أساء الفاعلين ، والمفعولين
يجرى الفعل ، كما يجرى في غيره مجرى الفعل » (١)
قال سيبويه :

« ومما أجرى مُجرى الفعل من المصادر قول الشاعر (٢) :
يَمْرُونُ بِالذَّنَا خِفَافاً عِيَابُهُمْ وَيَرْجِعُنْ مِنْ دَارَيْنِ يَجْرُ الْحَقَائِبِ
عَلَى حِينِ أَلْهَى النَّاسِ جَلُّ أُمُورِهِمْ فَتَدْلَا زُرَيْقُ الْمَالِ نَدْلَ الثَّعَالِبِ

(١) ٥٥/١ كتاب سيبويه .

(٢) الشاعر :

قيل : إن الشاعر أعشى همدان ، وقيل الأحوص ، وقيل هو جرير
ابن عطية بن الخطمي .
والبيتان من الطويل :

الدهنا : رملة من بلادتي تحيم : تدد ، وتقصم .

خفافا عيابهم : لا شيء في حقائبهم .

دارين : اسم سوق ينسب إليه المسك ، فيقال : مسك دارى .

بجر الحقائق : يريد : امتلاء حقائبهم مما سرقوه . . . أو جلبوه .

ندلا : الندل : الخطف في سرعة ، وخفة باليدين .

يصف الشاعر لصوصا : بأنهم يَمْرُونُ بالدهناء ، ولا شيء في

حقائبهم ، ويعودون من سوق دارين مملئة عيابهم ، مما اختطفوه في

سرعة ، وخفة وينادى بعضهم بعضا - في حال انشغال الناس - في

أمورهم - طالبين الاختطاف في سرعة ، أو يصف تجارا : يجلبون التجارات ،

ويواظبون على الكسب ، وإن كان الناس في شغل عن ذلك . . . والشاهد

في نصب المال بقوله : « ندلا » كانه قال : « اندل ندلا »

كأنه قال : « أنذل » :

وقال المزار الاسدي :

أَعْلَاقُ أُمِّ الْوَلِيدِ بَعْدَ مَا أَفْنَانَ رَأْسِكَ كَالثِّغَامِ الْمَخْلُوسِ ^(١) .
ويقول الأعلام الشنتمري في شرح البيت ، وبيان موطن الشاهد :
« الشاهد في نصب « أُمِّ » بقوله «علاقة» : ، لأنها بدل من لفظ « تعلق »
فعملت عمله .

وصف كبره ، وأن الشيب قد شمله ، فلا يليق به الصبا ، واللهو .
وأفنان الرأس : خصل شعره . . . والثغام : شجر ، إذا يبس ابيض .
ويقال : هويت له نور أبيض ، فشبه بياض الشيب في سواد الشعر .
ببياض النور في خضرة الثبت .

والمخلّس : ما اختلط فيه البياض بالسواد .

يقال : أخلس الشعر ، والثبت : إذا كان فيه لونان .

والعلاقة ، والعلق : أن يعلق الحب بالقلب ، ومنه « نظرة من ذى
علق » أى : من ذى هوى قد علق قلبه .

وأولى بُعد « ما » الجملة : في قوله : « بعد ما أفنان رأسك » .

و « بعد » لا تلها الجمل .

وجاز ذلك : لأن « ما » وصلت بها ، تهيأ للجملة بعدها كما فعل
« يقلما ، وربما » .

« وما » مع الجملة في موضع جر بإضافتها إليها .

والمنى :

بعد شبه رأسك بالثغام المختلس .
وصغر الوليد ، ليدل على سن المرأة ، لأن صغر وليدها لا يكون إلا
في عصر شبابها ، وما يتصل به من زمان ولادتها (١) .
ونزید موطن الشاهد أيضاً حافنقول :
- الاستشهاد فيما أطلق عليه العلماء ، بعد ذلك : « أعمال المصدر » .
- أعمل المارر المتعسّى قوله : « علاقة » في كلمة « أم » .
وذلك : لأن كلمة « علاقة » بدل من لفظ الفعل ، وهو « تعلق » ،
فلما كان الأمر كذلك عمل المصدر عمل فعله . . . ، أو عمل اسم المصدر
المصدر عمل فعله - كما سيأتى .

واستشهاد سيبويه المتقدم هو الاستشهاد الأول بالبيت .

الاستشهاد الثانى :

قال سيبويه :

« هذا باب الحروف الخمسة (٢) ، التى تعمل فيما بعدها كعمل الفعل
الفعل فيما بعده (٣) » . ثم ذكر هذه الحروف ، فقال :

(١) ٦٠/١ ، ٦١ شواهد الأعلام بأسفل كتاب سيبويه .
(٢) هذه الحروف التى ترجم النحاة لها بقولهم : « إن وأخواتها »
وهى : « إن ، وأن ، ولكن ، وليت ، ولعل ، وكان » .
وعدها إمام أهل الصناعة خمسة ، لأنه جعل « إن » مفتوحة الهزة ،
ومكسورتها - أداة واحدة ، وأغردها النحاة ، لاختلاف الحرفين فى
بعض أمور . . .

(٣) ٢٧٩/١ كتاب سيبويه .

« وهى إن - [بكسر الهمزة ، وفتحها] - ولكن ، وليت ، ولعل
وكأن^(١) ،

ثم قال :

وقال الخليل : « إنما » لا تعمل فيما بعدها .

كما أن « أرى » إذا كانت لغوا لم تعمل .

فجعلوا هذا نظيرها من الفعل ، كما أن نظير « إن » من الفعل ما يعمل
ونظير إنما قول الشاعر : (وهو المزارع الفقعي) : (٢)

أَعْلَاقٌ أُمُّ الْوَلِيدِ بَعْدَمَا أَفْنَانُ رَأْسِكَ كَالثَغَامِ الْمُخْلِسِ
جعل « بَعْدَمَا » بمنزله حرف واحد (٣) .



ويقول الأعلام الشنمرى فى تعيين موطن الشاهد ، وذكر الاستشهاد به .

« استشهد به - هاهنا - على دخول « ما » لتجعل « بعد » من حروف

الابتداء ، كما جعلت « لعل » ، وأخواتها^(٥) .

(١) ٢٨٠/١ كتاب سيبويه .

(٢) نسب « المزارع » فى الكتاب نسبتين : الأولى : المزارع الاسدى ،
وهى نسبة إلى الجد الأعلى (٦٠/١) ، والثانية : المزارع الفقعى ، وهى
نسبة إلى جد قريب (٢٨٣/١) .

(٣) اى : كلمة واحدة .

(٤) ٢٨٣/١ كتاب سيبويه .

(٥) ٢٨٤/١ كتاب سيبويه (شواهد الاعلم) .

استشهاد ابن الشجري (١) :

ولقل ابن الشجري في « أماليه » عبارة سيويه ، وعلق عليها ، فقال :
وأقول :

قال الخليل : « إنما » لا تعمل فيما بعدها ، كما أن « أرى » إذا
كانت لفوا لم تعمل (٢)
وأقول :

إن تشبيهه لهما « بآرى » يدل على أنهما ربما عملت ، ولأن « أرى »
ليست تلغى على كل حال . . .
ثم قال بعد هذا :

ونظير « إنما » قول المرار الفقي :

أَعْمَلَاةٌ أُمُّ الْوَلِيدِ بَعْدَمَا أَفْنَانُ رَأْسِكَ كَالثَغَامِ الْخَلِيسِ ؟
قال :

« جعل » بَعْدَمَا « بمنزلة حرف واحد ، وابتدأ ما بعدها (٣) » .

(١) ابن الشجري :

« هبة الله بن علي بن محمد بن علي بن عبد الله بن حمزة . . .
ابن جعفر بن الحسن بن علي بن أبي طالب : أبو السعادات ، المعروف
بابن الشجري . . . نسب إلى بيت الشجري من قبل أمه . . . كان أوجد
زمانه ، وفرد أوانه في علم العربية ، ومعرفة اللغة ، وإيام العرب
وأشعارها ، وأحوالها ، متضلعا من الأدب ، كامل الفضل . . . قرأ
على ابن فضال والخطيب التبريزي . . . وقرأ النحو سبعين سنة . . .
صنف الأمالي ، الانتصار لنفسه على ابن الخشاب ، كتاب الحباسة . . .
مولده ببغداد سنة ٤٥٠ هـ ومات سنة ٥٤٢ هـ (البقية ٣٢٤/٢) » .

(٢) ٢٨٣/١ الكتاب .

(٣) ٢٨٣/١ الكتاب .

فتشبيهه «إنما» يقول الشاعر «بَعْدَمَا» مانعاً من إعمال «إنما»
كما أن قوله : بَعْدَمَا « لا يصح إعماله (١) .

استشهاد المبرد في كتابه «المقتضب» :

استشهد المبرد بالبيت في كتابه المقتضب ، في « باب المجازاة »
وحروفها (٢) .

قال المبرد :

« فَمَا » تدخل على ضربين :

أحدهما : أن تكون زائدة للتوكيد ، فلا يتغير الكلام بها : عن عمل ،
ولا معنى .

فالتوكيد : ما ذكرته في هذه الحروف (٣) ، سوى « حَيْثُمَا » ، وإذ مَا »
واللازم ما وقع فيهما .

ونظيرهما قولك : « إِنَّمَا زَيْدٌ أَخُوكَ » منعت « مَا » « إِنَّ » عملها .
وكذلك : « جِئْتُكَ بَعْدَمَا عُبِدَ اللَّهُ قَائِمٌ » .

فهذا : خلاف قولك : « بَعْدَ عِيدِ اللَّهِ » . وكذلك :

أَعْلَاقَةُ أُمِّ الْوَلِيدِ بَعْدَمَا أَقْنَانُ رَأْسِكَ كَالثَغَامِ الْمُخْلِيسِ



(١) ٢٤٢/٤ أملى ابن الشجري .

(٢) ٤٥/٢ المقتضب . ويراد بذلك : الشرط ، والجزاء ، أي أساليب
الشرط . . .

(٣) ٥٢/٢ المقتضب .

(٤) ٥٣/٢ المقتضب .

استشهاد المبرد كاستشهاد سيبويه الثاني :

كلاهما يجعل « ما » كافة ، وقد كفت « بعد » عن الإضافة .

بخلاف استشهاد سيبويه الأول : فإنه في موطن آخر : هو :

عمل « علاقة » النصب في « أم الوليد » .

وذكر ذلك ابن الشجري في أماليه (٢ - ٢٤٢) : أنَّ « ما » كافة

« لبعد » عن إضافتها لما بعدها .

ولابن هشام رأى في « ما » سندكره بعد ذلك - إن شاء الله تعالى -

٢ - ذكر المبرد إضافة « إذ » ، وحيثُ إلى « ما » ، وذكر أن الجزء

لا يكون فيهما إلَّا « بما » (٢ - ٥٢ المقتضب) .

ثم قال : فأما سائر الحروف التي ذكرناها سواهما فانت في زيادة « ما »

وتركها مخير ، تقول : « إن تأتيني آتاك » و « أين تكن أكن »

و « أينما تكن أكن » و « أيا تكرم يُكرمك » ، و « أيا مسأدعوا فله »

الأسماء الحسنَى (١) .

استشهاد ابن يعيش الحلبي بالبيت : وقد استشهد بالشاهد مرتين :

الأولى منهما :

ذكر ابن يعيش الحلبي زيادة « ما » . وبين أنها تزداد على ضربين :

كافة ، وغير كافة .

ثم بين معنى الكافة فقال :

وهي : « أن تكف ما تدخل عليه عما كان يحدث فيه قبل دخولها من

العمل .

(١) من الآية ١١ من سورة الإسراء . (٢ / ٥٣ المقتضب) .

وقد دخلت على الكلم الثلاث : الحرف ، والأسم ، والفعل .
 أما دخولها على الحرف للكلف فعلى ضربين :
 أحدهما : أن تدخل عليه ، فتمنعه العمل ، الذى كان له قبل ، وتدخل
 فى ما كان دخل عليه قبل الكلف ، غير عامل فيه ، نحو قوله تعالى :
 « إِنَّمَا اللَّهُ إِلَهُ وَاحِدٌ ^(١) » « إِنَّمَا أَنْتَ مُنذِرٌ مَّنْ يَخْشَاهَا ^(٢) » « وَكَانَ مَا زَيْدٌ
 أَسَدٌ » و « لَعَلَّمْنَا أَنْتَ حَالِمٌ ^(٣) »
 والآخر : أن تدخل على الحرف ، وتكفه عن عمله ، وتهيئه للدخول
 على مالم يكن يدخل عليه قبل الكلف .
 وذلك نحو قوله تعالى : « إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ ^(٤) »
 و « كَانَمَا يُسَاقُونَ إِلَى الْمَوْتِ ^(٥) »
 ومنه قوله تعالى : « رُبَّمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا ^(٦) »
 ألا ترى أنه قد ولى « رب » بعد دخول « ما » من الفعل مالم يكن يليها
 قبل . ؟
 وأما دخولها على الاسم ، فنحو قوله :

... .. أفنانُ رَأْسِيكَ كَالثُّغَامِ الْمُخْلِيسِ ^(٧)

(١) من الآية ١٧١ من سورة النساء .

(٢) من الآية ٤٥ من سورة « النازعات » .

(٣) وتام البيت ، وهو : لسويد بن كراع العبلى : تحلل ، وعالج
 ذات نفسك ، وانظر : - أبا جعل لتعلم أنت حالم .

(٤) من الآية ٢٨ من سورة فاطر .

(٥) من الآية ٦ من سورة الأنفال .

(٦) من الآية ٢ من سورة الحجر .

(٧) ١٣١/٨ شرح ابن يعيش لفصل الزمخشري .

ثم ذكر ابن يعيش :

أن « بعد » من حقها أن تضاف إلى ما بعدها من الأسماء ، ويجزأ المضاف إليه بالإضافة .

ولما دخلت « ما » على « بعد » كفتها عن عمل بالإضافة ، ووقعت بعدها الجملة الابتدائية (١) . »



وخلاصة استشهاد ابن يعيش فوجزه فيما يلي :

- تزداد « ما » : كافة ، وغير كافة .

- « ما » الكافة : تدخل على الاسم ، والفعل ، والحرف ، ومعنى الكف : أنها تبطل عمل ما تدخل عليه وتكفه عما كان يعمل قبل دخولها .
« وستأ تكملة ، وإيضاح لذلك - إن شاء الله تعالى - .

- مثل ابن يعيش « وإنما ، وكأتما ، ولعلما » المكشوفات عن العمل ، بزيادة « ما » .

- كما تدخل « ما » الكافة على الحرف ، وتكفه عن عمله ، وتسميته للدخول على ما لم يكن يدخل عليه قبل الكف .
وقد مثل « وإنما ، وكأتما ، وربما » وقد دخلت بعد الكف على أفعال .

- موطن استشهاده ببيت الشاهد :

أن « ما » دخلت على الاسم ، فكفته عن الإضافة لما بعده ، وجعلت الجملة الابتدائية تقع بعده .



الثانية :

يقول ابن يعيش :

وأما الضرب الثاني ، وهو : أن تزداد مجرد التأكيد ، غير لازمة للكلمة فهو كثير في التنزيل ، والشعر ، وسائر الكلام . . وضرب أمثلة لذلك . .

ثم ذكر ابن يعيش : « حيث ، وإذا » وأن المجازاة بهما لا تجوز إذا كانا مضافين لما بعدهما من الجمل .

ولا يجازى بهما إلا بعد دخول « ما » عليهما .

ثم ذكر التعليل ، فقال :

« حيث ، وإذا » : إذا كانا مضافين إلى ما بعدهما من الجمل لم تجز المجازاة بهما إلا بعد دخول « ما » عليهما .

نحو قولك : « حيثما تجلس أجلس » : وذلك : من قبل أن « حيث » اسم ، وقد يضاف إلى ما بعده ، كما يضاف « بعد » إلى ما بعده .

فلما أريدت المجازاة بهما أزيلت الإضافة عنها : بأن كُفِتَ عنهما « بما » : فعلا - حينئذ - في الفعل الواقع بعدهما الجزم .

والدليل على أنها كافة - هنا - وليست المؤكدة لزومها في الجزاء ، كما لزم في الاسم لما صرف ما بعدها إلى الابتداء .

وذلك : أن « حيث » ظرف مكان ، مشبه « حين » : من ظروف الزمان ، وكما أن « حين » مضاف إلى الجملة ، كذلك أضيف « حيث » إلى الجملة .

وإذا أضيفت إلى الجملة صار موضع الجملة جراً بالإضافة .

فإذا وقع الفعل المضارع بعدها وقع موقع اسم مجرور ،
والفعل متى وقع موقع اسم لم يجوز فيه إلا الرفع .
فلو جاوزى « بحيث » ولم ينضم إليها « ما » لم يجوز ، لأنك إذا جازيت
بها جزمت .

وهذا موضع لا يكون الفعل فيه إلا مرتفعاً ، لوقوعه موقع الاسم .
وكذلك : « إذ » لا يجازى بها حتى تكف « بما » .
وإذا أمتعت المجازاة بها ضم إليها « ما » الكافة ، فمنعتها الإضافة
كما أنك لما ضممتها إلى الحروف ، والأسماء منعها الإضافة والجبر في قوله :
... .. يَعدُّما أَفَنانُ رأسِك

وقوله تعالى : « رُبَمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا^(١) . »



والقصد :

هو تبين ما تزايد فيه « ما » لزوماً ، حتى يعمل الجزم من أدوات
الشرط ، والجزاء .

وجاء التنظير بالشاهد في قوله : « بعد ما » .

استشهاد البغدادي :

قبل أن نذكر ماقاله البغدادي لعود إلى الأصل ، وهو : استشهاد
نجم الأئمة : الرضى في شرح كافية ابن الحاجب .

(١) من الآية ٢ من سورة الحجر .

ويراجع ١٣٣/٨ ، ١٣٤ شرح ابن يعيش لمفصل الزمخشري .

ذكر ابن الحاجب حروف المصدر : « مَا ، وَأَنَّ ، وَأَنْ : »
ثم بين ما تختص به « ما » المصدرية ، وذكر صلتها .
فقال الرضى :

(وصلة « ما » المصدرية : لا تكون عند سبويه إلا فعلية .
وجوز غيره : أن تكون اسمية - أيضاً - .
وهو الحق : وإن كان ذلك قليلا ، كما في نهج البلاغة : « بقوا في
« بقوا في الدنيا ، ما الدنيا باقية »
وقال الشاعر :

أعلاقة أم الوليد بـعندما أفنان رأسك كالثغام المخلص
وأجاز ابن جني : كون صلتها جاراً ، ومجروراً .
فيجوز على مذهبه « ما خلا زيد . وماعدا زيد » - بالجر -
وه « ما » مصدرية^(١) .
وعلى ذلك نقول :

إن الاستشهاد بالبית في نوعية « ما » : وهى المصدرية ، لا الزائدة
- كما تقدم - .

وفي معنى الجملة بعدها : فعلية ، أو اسمية .

(١) ٢ / ٣٨٦ ، ٣٨٧ شرح كفاية ابن الحاجب للرضى .

ثم يأتي استشهد البغدادي ، فيسجل البيت ، ثم يقول :
الشاهد فيه :

على أن « ما » مصدرية على قول بعضهم .
خلافاً لسيبويه : فإنه جعل « ما » كافة « لبعده » عن الإضافة (١) .
وعزز المصدرية بما نقله عن ابن هشام في المغني ، وسيأتي - إن شاء
الله تعالى - ثم ذكر استشهد سيبويه بالبيت ، وقد تقدم .

استشهد ابن هشام الأنصاري في معنى اللبيب :
استشهد ابن هشام بالبيت في حرف الميم : « ما » ، وذكر وجهيها :
اسمية ، وحرفية .

ثم شرع في التبيان .
ثم تكلم عن « ما » الزائدة ، وذكر أنها نوعان : كافة ، وغير كافة .
ثم أخذ في ذكر مواضع الكافة ، وأنواعها :
وهي : الكافة عن عمل الرفع ، والكافة عن عمل النصب ، والرفع ،
والكافة عن عمل الجر .

وذكر أن الكافة عن عمل الجر تنصل بأحرف ، وظروف .
ثم قال :

وأما الظروف ، فأحدها « بعد » كقوله :

أعسلاقة أم الوليد بتغسلنما أفنان رأسك كالثغام المخليين ؟
وقيل : « ما » مصدرية .

وهو الظاهر ، لأن فيه إبقاء « بعد » على أصلها : من الإضافة ،
ولأنها لو لم تكن مضافة لنونت (١) .

وهنا نقول :

إن أصل الاستشهاد بالبيت على أن « ما » كافة ، داخلة على أحد
الظروف ، وهو : « بعد » .

ثم جاء بالقول الثاني ، وحكاها بصيغة « قيل » ، وفحواه : أن « ما »
مصدرية .

وقد استظهر هذا القول ، وعلل له .

وهو بهذا :

يعزز ما ذكره نجم الأئمة : الرضى ، فى شرح الكافية وقد تقدم ذلك .

ويعلق الدسوقي ، فى حاشيته على معنى اللبيب على قول ابن هشام :

وقيل « ما » مصدرية : أى : مؤولة مع صلته بمصدر : مضاف

« لبعد » .

أى : بعد-سكون أفنان . . . إلخ .

ثم يعلق على قوله : « من الإضافة » ، فيقول : « أى : والقطع عنها

خلاف الأصل .

ويعلق على قوله : « لنونت » : أى : لأن الكف بما لا يوجب حذف

التنوين (٢) .

وعزز بعض ما تقدم الشيخ : محمد الأمير فى حاشيته على المعنى ، فقد

(١) ٣١١/١ معنى اللبيب . . .

(٢) ٣١١/١ حاشية الدسوقي على المعنى .

علق على قول ابن هشام : « لو لم تكن مضافة لنونت » فقال : أى : لأن الكف بما لا يوجب حذف التنوين (١) .

ثم يأتى دور السيوطى :

يقول السيوطى : وأنشد ، ثم يذكر البيت ، ويعلق عليه ، فيقول : هذا للمرار الفقعسى :

وعلاقة : منصوب بفعل مضمر . والهمزة للتوبيخ على حذف قوله : أطرباً ، وأنت قنسى ؟

والأفنان : جمع : فن ، وهو الفصن ، وأراد - هنا - ذوائب رأسه استعارة .

قال يوسف بن السيرافى :

وقيل :

إن الرواية الصحيحة « أم الوليد » - بالتكبير - ويكون مزاجفاً . وإنما جعلت الرواية بالتصغير ، لأنه أحسن فى الوزن (٢) .

وهنا نقول :

إن الحافظ السيوطى : أتى ببعض الفوائد فى ذكر الروايتين . وترجيح إحداها على الأخرى ، وأورد تفسيرات .

ولكن الاستشهاد بالبيت جاء به على غير ما استشهد به ابن هشام . فقد كان كلام السيوطى فى : « علاقة أم الوليد » ؟ .

(١) ١٠/٢ حاشية الأمير على المغنى .

(٢) ص ٢٤٦ شرح شواهد المغنى للسيوطى .

واين هشام في قوله : « بعلما » . (وجلى من تنزه عن الهنات) .
استشهاد السيوطى بالبيت فى : « همع الهوامع (١) » .
ذكر السيوطى أحوال « بعد » :

ويضاف « بعد » لجملة ، ما لم يكف « بما » كقوله :
أَعْلَاقُهُ أُمُّ الْوَلِيدِ بِسَعْدَمَسَا أَفَنَانَ رَأْسِكَ كَالشَّغَامِ الْمُخْلِيسِ
وقد جرى استشهاد السيوطى - هنا - على أن « ما » كافة .



دور الشنقيطى فى التوضيح ، وتحديد موطن الاستشهاد .
يقول الشنقيطى ، بعد ذكر البيت :
« استشهد به على أن « بعد » تضاف لجملة ، ما لم تكف « بما (٢) » .
وقد أخذ الشنقيطى ، يشرح ، ويذكر نقولا فى تسجيلها تكرار لكثير
مما تقدم .

(١) ٢١٠/١ همع الهوامع : ١٠٠٠

(٢) ١٧٦/١ الدرر اللوامع . ١٠١٠

إعراب البيت

أعلامه : اضمه للاستفهام ، حرف ، مبنى على الفتح ، لا محل له من الإعراب .

أم الوليد : وليس المراد به : طلب الفهم .

ولمّا خرج الاستفهام عن معناه الحقيقي إلى ما يطلق عليه البلغاء : الإنكار التوبيخي ، أى : ما كان ينبغى .

ويمكن أن يخرج الاستفهام إلى التعجب ، فكأنه يقول : أعجب من علاقة : منصوب بفعل محذوف . يؤخذ من مضمون الكلام ، والتقدير : أتقيم علاقة ، أو أتمد علاقة ؟ . أو أتعلق أم الوليد ؟ . والفعل محذوف مع فاعله :

و «علاقة» : مصدر ، أو اسم مصدر . كما يقول الأستاذ : عضيمة في تعليقه على الشاهد : « على نصب » أم الوليد « بعلاقة » فإنه اسم مصدر « لتعلق » وعمل عمل المصدر « (٢ - ٥٣) التعليق على المقتضب . وعلى أى من الاحتمالين يكون قوله : أم الوليد : « أم » منصوب « بعلاقة » لعمل علاقة عمل الفعل « تعلق » على أنه مفعول به . و « الوليد » : مضاف إليه ، مجرور بالإضافة ، وعلامة جره الكسرة الظاهرة .

بعدها : « بعد » ظرف زمان . منصوب على الظرفية ، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة .

« ما » كافة : أو مصدرية - على الخلاف المتقدم .

أقنان : مبتدأ . مرفوع بالابتداء . وعلامة رفعه الضمة الظاهرة .

رأسك : « أفنان » : مضاف ، ورأس مضاف إليه ، مجرور بالإضافة
وعلامة جره الكسرة الظاهرة .

والكاف : ضمير مضاف إلى « رأس » مبنى في محل جر
بالإضافة .

كاللغام : الكاف : حرف تشبيه ، وجر ، مبنى على الفتح ، لا محل
له من الإعراب . « اللغام » مجرور بالكاف ، وعلامة جره
الكسرة الظاهرة . والجار ، والمجرور متعلق بمحذوف .
خبر المبتدأ .

المخلص : صفة للغام ، وصفة المجرور مجرور ، وعلامة جره الكسرة
الظاهرة ، (و « ما » مع الجملة في موضع جريا بإضافتها
إليها .) الأعلم .

الدراسة ، والتحليل ، وعرض بعض الملحوظات . . . والتحقيق
اللغوى ، والنحوى :

وذلك فيما يلي :

١ - تحقيق ضبط « العين » في كلمة : « علاقة » :

ونؤم معاجم اللغة في هذا الصدد :

(أ) في مختار الصحاح ، مادة : (ع ل ق) :

« . . . والعلاقة - بالكسر - : علاقة الفرس ، والسوط ، ونحوهما .

والعلاقة - بالفتح - : علاقة الحصومة . . . » .

فاحساس تكون بكسر العين ، والمعنويات بفتحتها .

(ب) وفي المصباح المنير : مادة : (علق) :

« . . . وعلاقة السيف - بالكسر - : سماته . . . والعلاقة - بالفتح - مثلها .

ومنه : علاقة الخصومة ، وهو : القدر ، الذى يتمسك به ، وعلاقة الحب . فكأنه يجيز فى مفتوح العين أن يأتي فى المحسات .

(ج) أساس البلاغة : مادة : (ع ل ق) .

« . . . وأعلقت المصحف : جلعت له علاقة يعلق بها ، ولفلان فى هذا الأمر علة ، وعلاقة ، وما نفعه بعلاقة سوط ، وما لفلان علاقة : أى : ما يتعلق به معيشته ، من حرية ، أو ضيقة . . . » .

(د) القاموس المحيط : مادة (العلق) :

« والعلاقة - ويكسر - : الحب اللازم للقلب ، أو بالفتح فى المحبة ، ونحوها ، وبالكسر : فى السوط ، ونحوه » .

والفيروز باذى : يعطى ماتقدم ، ويضيف اتساعاً ، فى المعنويات .

(هـ) لسان العرب : مادة (علق) :

والعلاقة - بالفتح - قال المرار الأسدى .

أَعْسَلَقَةُ أُمُّ الْوَلِيدِ بَعْدَ مَا أَفْنَأَ رَأْسُكَ كَالثِّغَامِ الْمُخْلِسِ
وأعلق أظفاره فى الشيء : أتشبهها ، وعلق الشيء بالشيء ، ومنه ،
وعليه تعليقاً : ناطه .

والعلاقة : ماعلقته به .

وفى هذا تعزيز لما تقدم .

(و) كتاب الأفعال للسرقاتى : مادة (علق) :

وعلق الشيء بالشيء ، والخصم بالخصم ، والشجاع بقرنه علوقاً :
تشبث .

وعلق الحب بالقلب علوقاً ، وعلاقة . . . »

م ١٦ - الكواكب الدرية ج ٢

كتاب الجيم للشيباني :

(ز) كتاب جهرة اللغة : مادة (العلق) :

والعلاقة : الحب ، والعلاقة : علاقة السيف ، وغيره .

الأولى : بفتح العين ، والثانية بيكسرها .

أى : فى المعنويات بالفتح ، وفى المحسات بكسر العين .

ويمكننا أن نقول - فى اطمئنان نفس - أخذاً مما تقدم :

١ - علامة - بفتح العين : فى المعنويات ، وعلامة - بكسر العين -

فى المحسات .

٢ - من يضع مفتوح العين فى موضع مكسورها : والعكس : لانهقول

له أخطاء .

ولأنما نجيّزه - كما ذكر بعض أصحاب المعاجم .

٣ - الأدق ، والأولى : مراعاة الفتح ، والكسر فى موضعيهما جرياً

على الوارد فى كتب اللغة وروداً معزواً ببعض الشواهد ، والنطق فى

اللسان العربى .

٢ - علاقة : من المصادر ، أم من أسماؤها ؟

وقبل أن نتكلم عن ذلك ينبغى أن نفرق بين المصدر ، واسمه ليكون

الأمر بينا بالنسبة لكل من المصدر ، واسم المصدر ، فنقول :

يفترق المصدر - ، واسمه من جهة اللفظ ، ومن جهة المعنى .

(١) التفارقة من جهة اللفظ :

يشتمل المصدر على حروف فعله : لفظاً ، أو تقديرأ ، أو مع

التعويض .

فاشتماله لفظاً ، نحو : « أَكْرَمَ لِأَكْرَمًا » .
واشتماله تقديرًا نحو : « قَاتِلْ قِتَالًا » .

فإن أصله : « قِتَالًا » :

بدليل النطق بذلك في بعض الكلام .

واشتماله مع التعويض ، نحو : « عِدَّةٌ » فالتاء عوض عن فاء الكلمة
« وعدة » .

أما اسم المصدر : فإنه يخلو حتمًا : لفظًا ، وتقديرًا من بعض حروف
الفعل ، دون عوض .

ذلك : نحو : « عَطَاءٌ » من : « أَعْطَى » و « غُسْلٌ » من « اغْتَسَلَ »
وكلام « من » كَلَّمَ

(ب) التفرقة من ناحية المعنى :

مدلول المصدر : هو الحدث .

ومدلول اسم المصدر : لفظ المصدر ، من حيث معناه .

ولبعض الصرفيين رأى : وهو : أن المصدر ، واسمه سواء في الدلالة
على الحدث .

وعلى هذا القول : فالفرق بينهما إنما هو بالصيغة فقط ، أى : الفرق
اللفظي فقط .

وإذا اتضح الفرق في الحقيقة ، والماهية بين المصدر ، واسمه ،
فتقول ، إنما ينبغي أن نذكر الفعل لكلمة « علاقة » حتى نبين نوعها .

في مختار الصحاح ، مادة : (ع ل ق) :

« أَلَمَلَقَ : الدم الغليظ ... وَعَلِقَتِ المرأةُ : حبِلَتْ ، وَعَلِقَ الظبيُّ في الحبالِ ، وَعَلِقَتِ الدابةُ : إذا شربت الماءَ فغلقت بها العلقة .
وباب الكل : « طرب » .

وَعَلِقَ به - بالكسر - عَلَقًا ، أى : تعلق ، وَعَلِقَ يفعل كذا : مثل « طفق ... » و « أَعْلَقَ أظفاره في الشيء : أنشبهها ... » وَعَلِقَ الشيء تعليقاً ، واعتلقه : أحبه ... وتعلقه ، وتعلق به بمعنى ، وتعلقه - أيضاً : بمعنى : علقه تعليقاً » .

وفي المصباح المنير ، مادة (علق) :

« علقت الإبل من الشجر علقا من باب « قتل » وعلوقا : أكلت منها ، بأفواهما ، وعلقت في الوادى ، من باب « تعب » سرحت .

وعلق الشوك بالثوب عَلَقًا من باب تَعَبَ ... وَعَلِقَتِ المرأةُ بالولد ، وكل أنثى تعلق من باب « تَعَبَ » - أيضاً -
والمصدر العلوق ... » .

وجاء في القاموس المحيط ، مادة : (العلق) .

« ... وقد عَلِقَه - كَفَرِحَ - وبه عُلُوقًا ، وَعَلَقًا : - بالكسر ، وبالتحريك وعَلَاقَةً ... »

وفي لسان العرب : مادة : (علق) .

« ... وعلق الشيء علقا ، وعلق به علاقة ، وعلوقا : لزمه ... » .
وعلى ذلك نقول :

بناء على تقدير الأعلم الشتمرى - المتقدم - لبيت الشاهد ، وهو قوله :

« الشاهد في نصب « الأم » بقوله : « علاقة » ، لأنها بدل من لفظ « تعلق » ، فعملت عمله » (١) .

وهذا ما جعل الأستاذ عزيمة يقول : حاكياً عن سيوييه : « واستشهد به في ص ٦٠ على نصب « أم الوليد » « بعلاقة » فإنه اسم مصدر « لتعلق وعمل عمل المصدر » (٢) .

وذلك : لأن مصدر « تعلق » : « تعلقاً » فإذا وضع في موضعه « علاقة » وجاء اللفظ يدلاً من الفعل « تعلق » فإننا نحكم بأنه « اسم مصدر » بناء على التفرقة المتقدمة ، في اللفظ .

وإذا نظرنا إلى ما جاء في القاموس المحيط ، ولسان العرب وجدنا كلمة « علاقة » مصدر « علق به » .

فيكون المصدر « علاقة » للفعل الثلاثي : ومصادر الثلاثي سماعية إلا في أشياء .

ولهذا : نرى الیغدادی يقول :

« قال ابن خلف الشاهد فيه : إعمال المصدر عمل الفعل ، ونصب « أم الوليد » بعلاقة لأنها بدل من اللفظ بالفعل ، فعملت عمله .

وعلى ذلك نقول :

من قال إن « علاقة » اسم مصدر ، نظر إلى أن الفعل الذي قام مقامه هو « تعلق » ومن قال : إنه مصدر نظر إلى أن الفعل : « علق به » .

(١) ١/٦٠ شواهد الأعلام على الكتاب .

(٢) ٥٣/٢ التعليق على المختضب .

وعلی کل من الامرین : فإن العمل فی « أم الولید » سائغ ، لأن المصدر یعمل عمله فعله ، مع تحقق ما اشترط للعمل ، وكذلك : اسم المصدر .

٣- إعمال المصدر :

وعلینا أن نوضح ذلك ، فنقول :

(أ) یلحق المصدر بفعله فی عمله : فیعمل عمل الفعل : فی اللزوم ، والتعدي بنفسه ، وبالحرف .

(ب) یتخالف المصدر بفعله فی امرین :

أحدهما : أن فی رفعه نائب الفاعل خلافاً .

ومذهب جمهور البصریین جوازه ، وقد ذهب ابن مالک إلى ذلك فی التسهیل .

وثانیهما : أن فاعل المصدر یجوز حذفه ، بخلاف فاعل الفعل .

(ج) یعمل المصدر فی الأحوال الآتیة :

١ - یعمل مضافاً ، كقوله تعالى : « وَلَوْ لَا دَفَعُ اللَّهُ النَّاسَ - ^(١) » وهو أكثر فی العمل .

٢ - یعمل مجرداً : من « أل » ، والإضافة ، كقوله تعالى : « وَأَوْ طَعَامٌ فی یومِ ذی شَعْبَةِ یتیمًا ^(٢) » وهذا النوع أقل من المضاف .

٣ - یعمل مع « أل » وهو أقل من المجرّد كقول الشاعر :

ضعیفُ النکایة أعداءه یخالُ الصّرارُ یرأخی الأجلّ

(١) من الآية ٢٥١ من سورة البقرة .

(٢) من الآية ١٤ من سورة البلد .

(٦) شرط إعمال المصدر :

يعمل المصدر غير الواقع بدلا من اللفظ بفعله - بالشروط الآتية :

١ - أن يصبح تقديره بالفعل ، مع حرف مصدري ، تقول : لإكرامك الضيف واواجب : والتقدير : أن تكرم ...

٢ - أن يكون مظهراً ، فلو أضمر لم يعمل ، لعدم حروف الفعل .

٣ - أن يكون مكبراً ، فلو صغر المصدر لم يعمل .

٤ - أن يكون غير محدود ، فلو وجد بالتاء لم يعمل .

٥ - أن يكون غير منعت قبل تمام عمله ، لأن معمول المصدر بمنزلة الصلة من الموصول ، فلا يفصل بينهما بالنعته .

فلو نعت بعد تمامه لم يعمل .

٦ - أن يكون مفرداً .

وهذه الشروط مستقاة من كتب ابن مالك : الخلاصة ، الكافية ، وشرحها ، التسهيل ، وشرحه ، الذي لم يكمله . . . وشرح غيره .

وفي بعض هذه الشروط خلاف بين النحاة .

قال ابن مالك في الخلاصة :

بفعلِهِ المصدرَ الْحَقِّ فِي الْعَمَلِ مُضَافاً ، أَوْ مُجَرِّداً أَوْ مَعَ «أَنَّ»
لِأَنَّ كَانَ فَعْلٌ مَعَ «أَنَّ» ، أَوْ مَا يَحُلُّ مَحَلَّهُ

وقال في الكافية :

وَأَهْمَلِ الْمُضْمَرُ ، وَالْمَحْسُودُ وَمَصْدَرٌ فَارَقَهُ التَّوْحِيدُ
وَرَبٌّ مَحْدُودٌ ، وَمَجْمُوعٌ عَمِلَ وَبِسْمَاعٍ ، لَا بَقِيَّاسٍ قَدْ قِيلَ^(١)

(١) ص ٥٥ الكافية الشافية :

أما اسم المصدر :

فقد قال فيه ابن مالك :

... .. ولاشمر مَصْدَرِ عَمَلٍ

يعنى : يعمل اسم المصدر عمل فعله ، لكنه قليل .

ويلحظ ذلك من تنكير « عمل » فى قول الناظم .

الكوفيون : يجيزون عمله ، والبصريون يجيزون عمله فى الضرورة ،
ويتأولون ماورد من ذلك على إضمار فعل ، مثال ذلك قول الصديقة بنت
الصديق (رضى الله عنهما) : « من قُبِّلَ الرجل امرأته الوضوء »^(١)
ومن ذلك نقول :

ساغ عمل « علاقة » فى « أم الوليد » على أنه مصدر ، أو اسم مصدر .

٤ - « أمَّ الْوَلِيدِ ، وأمَّ الْوَلِيدِ :

للبيت روايتان : فى « الوليد » :

الأولى : بالتصغير أمَّ الْوَلِيدِ ،

وهى أحسن من فاحيتين :

صغر الوليد ، الذى يدل على أن أمه فى أيام شبابها . إن كان هذا
غير مسلم : « فإنها قد تكون مسنة ، ولها ولد صغير (٢) » .

والناحية الثانية : أن رواية التصغير أحسن فى الوزن العروضى :

الثانية : بالتكبير : « أمَّ الْوَلِيدِ »

(١) « قبلة » : اسم مصدر ، أضيف إلى فاعله ، ونصب مفعوله ،
وهو : « امرأته » والجار ، والمجرور خبر مقدم ، والوضوء مبتدأ مؤخر .
(٢) ٤٩٤/٤ خزائن الأدب للبغدادى .

ونقل البغدادى عن السير فى أن : « الراوية الصحيحة » أم الوليد .
بالتكبير - ويكون البيت مزاحفاً أى بالوقص (١) .

فالبيت من « الكامل » - كما سبق - .

وأجزاء الكامل :

متفاعلن متفاعلن متفاعلن متفاعلن متفاعلن

ويكون قد دخل التفعيلة من أنواع الزحاف ما يطلق عليه العروضيون
الوقص .

وهو : حذف الثانى المتحرك من « متفاعلن » فتصير إلى « مفاعلن »
وتنقل - أيضاً - إلى « مفاعلن (٢) » .

هـ - فتح الكاف ، وكسرها من « رأسك » .

أكثر أصحاب الكتب التى أطلعت عليها - قد ضبطت كلمات
الشاهد - وجرى فيها الضبط « رأسك » - بفتح الكاف - .

ويكون المزار الفقعسى يخاطب نفسه على طريقة الالتفات ، كما قال
المتنبى :

لا خيلَ عندكَ تُهْدِيهَا ، وَلَا مَالٌ فَلْيُسْعِدِ النَّطْقُ إِن لَّمْ يُسْعِدِ الْحَالُ
وقد أراد نفسه ، وكان عليه أن يقول : « لا خيل عندى أهلبها » .
ولكنه التفت من التكلم إلى الخطاب .
والالتفات باب من أبواب البلاغة هـ .

(١) ٤٩٤/٤ خزائن الادب للبغدادى .

(٢) ص ٢٥ من كتابنا « الطريق المعبد إلى علمى الخليل بن أحمد »
تحت الطبع » .

وقد ذكرنا المعنى على هذا الضبط - فيما سبق - .

والضبط الثاني : بكسر الكاف لكلمة « رَأْسِيكَ » خطاب للمرأة .
وقد جرى على هذا الضبط الأستاذ محمد عبد الخالق عزيمة في
تحقيق كتاب المفتضب للمبرد : أى : لا أتريدن علاقة بعد هذا كله .٢٠
وقد ضبط البيت كما يلى :

أَعْلَاقَةَ أُمِّ الْوَلِيدِ بَعْدَ مَسَا ؟ أَفَنَأْنُ رَأْسِيكَ كَالثَغَامِ الْمَخْلَسِ
وقد وجهنا المعنى عليها - فيما سبق - .

والمعنى عليها سائل :

وكانه يقول لها كما قالت لىلى الأخيلىة لتوبة الخفاجى :
لَنَا صَاحِبٌ لَا يَنْبَغِي أَنْ نَخُونَهُ وَأَنْتَ لِأُخْرَى صَاحِبٌ ، وَخَلِيلٌ
وكلا الضبطين لا أثر له فى الاستشهادين : الأول ، والثانى .



٦- بن سبويه وابن الشجرى :

يقول سبويه :

هذا باب الحروف التى تستعمل . وتلغى (١) .

« فهى : ظَنَنْتُ ، وَحَسِبْتُ ، وَخِلْتُ ، وَأَرَيْتُ ، وَرَأَيْتُ ، وَزَعَمْتُ ،
وما يتصرف من أفعالهن .

فإذا جاءت مستعملة فهى بمنزلة « رَأَيْتُ ، وَضَرَيْتُ ، وَأَعْطَيْتُ » :
فى الإعمال ، والبناء على الأول ، وفى الخبر ، والاستفهام ، وكل شئ .

وذلك قولك : « أَظُنُّ زَيْدًا مُنْطَلِقًا ، وَأَظُنُّ عَمْرًا ذَاهِبًا » وزيداً
أَظُنُّ أَبَاكَ ، وعمرًا زَعَمْتُ أَخَاكَ »
وتقول :

« زَيْدٌ أَظَنَّهُ ذَاهِبًا . »

« ومن قال : « عَبْدُ اللَّهِ ضَرَبْتُهُ » نصب ، فقال : « عَبْدُ اللَّهِ أَظَنَّهُ ذَاهِبًا »
وتقول : « أَظُنُّ عَمْرًا مُنْطَلِقًا ، وَبِكْرًا أَظَنَّهُ خَارِجًا ، كَمَا قُلْتُ
« ضَرَبْتُ زَيْدًا ، وعمرًا كَلِمَتُهُ . »

وإن شئت رفعت على الرفع في هذا .

فإن ألغيت قلت : « عَبْدُ اللَّهِ أَظُنُّ ذَاهِبًا . وهذا إنخال أخوك ،
وفيها أرى أبوك » .

وكلما أردت الإلغاء فالتأخير أقوى .

وكل عروى جيد (١) .

وقد استفيد من كلام سيبويه : جواز الإعمال ، والإلغاء .

ولهذا : نرى ابن مالك يقول في الخلاصة .

وجوزُ الإلغاء . . .

وبعلل لذلك ابن عقيل فيقول :

« ولما قال المصنف : « وَجُوزُ الْإِلْغَاءِ » لينبه على أن الإلغاء ليس

بلازم ، بل هو جائز ، فحيث جاز الإلغاء جاز الإعمال (٢) . »

(١) ٦١/١ كتاب سيبويه .

(٢) ٥٠/٢ شرح ابن عقيل لألفية ابن مالك .

ونعود إلى حكم « إن » إذا اتصلت بها « ما » الكافة : فلإنها تصير « إنما » ولا تعمل شيئاً ، وهى ما يطلق عليها العربون : « كافة » ومكفوفة ، ويقول ابن مالك فى الخلاصة :

« ووصل ما » يذى الحروف مبطل إعمالها »

فعلى المذهب الصحيح - كما يقول ابن عقيل - تقول : « إنما زيد ذاهب »^(١) . وكلام ابن الشجرى منصب على التشبيه :

فهو تشبيه ممتنع بجائز ، - فى نظره - .

« فلإنما » لا تعمل فيما بعدها ، كما أن « أرى » - بضم الهمزة - لم تعمل .

ونقول :

إن اعتراض ابن الشجرى منصب على مطلق تشبيه « إنما » « بأرى » : فالأولى : لا تعمل ، والثانية قد تعمل .

ولكننا : إذا تخطينا عن هذا الإطلاق ، وقلنا : إن التشبيه مقيد : أى : « إنما » لا تعمل ، مثل « أرى » بقيد أنها ملغاة : ولغو ، صح الكلام ، واندفع الاعتراض .

والنفس إلى هذا أميل ، وهو الأولى فى الاتجاه إليه .

إذ يقول الخليل :

« . . . إنما » لا تعمل فيما بعدها ، كما أن « أرى » إذا كانت لغوا لم تعمل^(٢) .

(١) ٣٧٥/١ شرح ابن عقيل لالفيه ابن مالك - بتصريف - .

(٢) ٢٨٣/١ كتاب سيبويه .

فقيد « أرى » بحالة كونها لغواً .

فالتشبيه إنما هو في حالة واحدة من حالتى « أرى » .

وهى حالة كونها ملغاة - بقطع النظر عن الجواز . - .

وقد جاء بيت الشاهد تنظيراً فى إلغاء اختصاص « بعد » حينما كفتها
« ما » عن الإضافة لما بعدها .



ونعود إلى تعليق ابن الشجرى الثانى :

يقول ابن الشجرى - معلقاً على عبارة سيبويه - :

« . . . جعل « بعدما » بمنزلة حرف واحد ، وابتدأ ما بعدها » .

بقوله :

« . . . فتشبيهه « إنما » بقول الشاعر : « بعدما » مانع من إعمال

« إنما » كما أن قوله : « بعدما » لا يصح إعماله (١) » .

وهنا - أيضاً - يعترض ابن الشجرى على تشبيه « إنما » بقول الشاعر
« بعدما » .

وفى رأى ابن الشجرى : أن « بعدما » ليست مثل « إنما » فى الكف
عن العمل ، وزوال الاختصاص .

ونقول :

إن « ما » الكافة : إذا دخلت على « إن » وأخواتها « كفتها عن العمل ،
لزوال اختصاصها بالأسماء . بعد دخول « ما » الكافة عليها ، إلا « ليت » .
فإنه يجوز فيها : الإعمال ، والإهمال .

وشاهد ذلك قول الشاعر :

قَالَتْ : أَلَا لَيْتَمَا هَذَا الْحَمَامُ لَنَا إِلَى حِمَايَتِنَا ، أَوْ نَصِفَهُ فَقَدْ

الرواية : بنصب « الحمام » ورفعته ، على الإعمال والإهمال .

ويقول الأشموني :

يروى : بنصب « الحمام » على الإعمال : ورفعته على الإهمال .

وأما البواقى :

فذهب الزجاج ، وابن السراج (١) إلى جواز هـ فيها قياساً .

ووافقهم الناظم ، ولذلك أطاق في قوله :

... .. وَقَدْ يُبْقَى الْعَمَلُ

ومذهب سيبويه المنع (٢) .

ونقول :

إن مذهب سيبويه منع عمل « إن » إذا كنت « بما » وزوال اختصاص

« بعد » في الإضافة إلى ما بعدها إذا دخلت عليها « ما » وكفت بها .

والتشبيه على مذهبه في غاية الدقة .

أما ابن الشجرى :

فإنه مع القائلين بجواز العمل في البواقى من أخوات « إن » : أى

« إِنَّ ، أُنَّ ، لَعَلَّ ، لَكِنَّ ، وَكَأَنَّ . »

(١) ابن السراج :

« طالب بن محمد بن نشيط ، أبو أحمد النحوى ، المعروف بابن السراج .
أخذ عن ابن الأثيرى ، وله مختصر فى النحو ، وكتاب عيون الأخبار
وفنون الأشعار » . (البغية ١٦/٢) .

(٢) ٢٨٤/١ شرح الأشموني ،

وجاء اعتراضه من زاوية اجتهاده ، وانتصاره لمذهبه .

لكن ذلك : غير ملزم لسببويه .

وبهذا : اندفع الاعتراض على التشبيه .

٧- نوع « ما » :

« لما » أنواع كثيرة : ذكرها ابن هشام في مغنى اللبيب ، مفصلة مرتبة ، ومثل لها ، وذكر شواهد مما ورد فيها (١) .

والذى يهمنا - الآن - من أنواعها نوعان :

وهما : الكافة ، والمصدرية : توضيحاً للخلاف ، الذى وقع فى الاستشهاد بالشاهد فى قول المراءر : « بَعْدَ مَا » ، ويعنينا النوع ، والتمثيل له ، دون ذكر الخلاف .

أولاً : « ما » المصدرية :

والمصدرية نوعان : زمانية ، ومكانية ، وغيرها :

فغير الزمانية : كقوله تعالى : « عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ » (٢) .

والزمانية : كقوله تعالى : « وَأَوْصَانِي بِالصَّلَاةِ ، وَالزَّكَاةِ مَا دُمْتُ حَيًّا » : أى : مدة دواى حيا : حذف الظرف ، وخلفته « ما » وصلتها .

ثانياً : « ما » الكافة :

وهى ثلاثة أنواع :

أحدهما : الكافة عن عمل الرفع ، ولا تنصل إلا بثلاثة أفعال :

« قُلْ » ، « كُتِر » ، « وَطَالَ » تقول : قُلْنَا ... وكُثِرْنَا ... وَطَلَمْنَا ..

(١) راجع مغنى اللبيب ... ٢٩٦/١ إلى ٣١٨ .

(٢) من الآية ١٢٨ من سورة التوبة .

(٣) من الآية ٢١ من سورة مريم .

وعلة ذلك : شهن « برُبْ »

ولايدخلن - حينئذ - إلا على جملة فعلية ، صرح بفعليتها .

والثاني : الكافة عن عمل النصب ، والرفع .

وهي المتصلة « بأنْ ، وأخواتها » كقوله تعالى : « إِنَّمَا اللَّهُ إِلَهٌ وَاحِدٌ »^(١)

... ..

والثالث : الكافة عن عمل الجر :

وتتصل بأحرف ، وظروف :

فالأحرف : أحدها « رب » وأكثر ماتدخل - حينئذ - على الفعل

الماضي ، كقوله :

ربمسا أوفينتُ في عَلمٍ تَرَفُضُنْ ثَوَابِي شَمَالَاتُ
لأن التكرير ، والتقليل : إنما يكونان فيما عرف حده ، والمستقبل مجهول .

الثاني : الكاف : كقول الشاعر :

أَخْ ماجدٌ لم يخزني يومَ مَشْهَدٍ كما سَيِّفٌ عَمَرُو لم تَخْنَهُ مَضَارِبُهُ
الثالث : الباء ، كقوله :

فلئن صرت لا تحيرُ جواباً لبما قد تُرى ، وأنتَ خطيبُ
الرابع : « من » كقول أبي حية :

ولنا لما نضرب الكبشَ ضربةً على رأسه تُلْقَى اللِّسَانُ من الفمِ
وأما الظروف :

فأحدها « بعد » كقوله :

(١) من الآية ١٧١ من سورة النساء .

أَعْلَاقَةٌ أُمُّ الْوَلِيدِ بَعْدَمَا أَفْنَانُ رَأْسِكَ كَالثَغَامِ الْمُخْلِيسِ
وقيل :

« ما » مصلرية :

وهو الظاهر ، لأن فيه إبقاء « بعد » على أصلها من الإضافة ، ولأنها
لو لم تكن مضافه للثغامت (١) .

والثاني : « بين » كقوله :

بينما نحنُ بالأَرَاكِ معاً إِذْ أَتَى رَاكِبٌ عَلَى جَمَلِهِ

والثالث والرابع : « حيث » موادٌ

ويضمنان - حينئذ - معنى « إن » الشرطية ، فيجزمان فعلين .

تقول : « حيثما تجلسُ أجلسُ »

وقال الشاعر :

وَإِنَّكَ إِذْ مَا تَرْتِ مَا أَنْتَ أَمْرٌ بِسِهِ تَلْفِ مِنْ إِيَّاهُ تَامِرٌ أَنْيَاً

هذه هي أنواع « ما » : المصلرية ، والكافة

وعليها بعد عرض ماتقدم أن نذكر نوع « ما » في قول المزار الفقعي
الأسدي :

أَعْلَاقَةٌ أُمُّ الْوَلِيدِ بَعْدَمَا أَفْنَانُ رَأْسِكَ كَالثَغَامِ الْمُخْلِيسِ ؟

١ - قال إمام أهل الصناعة : سيوييه :

« جعل » بَعْدَمَا « بمنزلة حرف واحد ، وابتدأ ما بعدها (٢) » .

(١) معنى اللبيب ... ٣٠٢/١ إلى ٣١٢ - بتصرف - .

(٢) ٢٨٣/١ كتاب سيوييه .

أى : جعل المرار « بَعْدَمَا » بمثابة كلمة واحدة ، وإن كانت مركبة من « بَعْد » وهى ظرف ، ومن « ما » وهى كافة .

والكلام عن كف : « الحروف الناسخة بما » الكافة .

ومن هنا نقول - فى اطمئنان نفس - :

إن « ما » عند سيبويه كافة ، وقد دخلت على الظرف « بعد فأزالت اختصاصه ، وكفته عن الإضافة لما بعده .

٢- نجم الأئمة الرضى :

ذكر الشاهد شارحاً قول ابن الحاجب فى « حروف المصدر : ما ، وأن ، وأن » .

وأخذ يتكلم عن صلة « ما » المصدرية ، فقال :

وصلة « ما » المصدرية لا تكون عند سيبويه إلا فعلية .

وجوز غيره : أن تكون اسمية - أيضاً - .

وهو الحق ، وإن كان ذلك قليلاً .

وقال الشاعر :

أَصْلَاقٌ أُمُّ الْوَلِيدِ بَعْدَمَا أَفْنَانُ رَأْسِكَ كَالثَّغَامِ الْمُخْلِيسِ^(١)

وعلى ذلك نقول :

إن الرضى - تبعاً لابن الحاجب - مسلم بأن « ما » مصدرية ، والكلام عن كونها مصدرية مسكوت عنه ، ومسلم به .

(١) ٢/٣٨٦ شرح الرضى لكافية ابن الحاجب .

وإنما الخلاف في صلتها :

أهى فعلية ؟ كما يقول سيبويه ، أم هى جائزة الاسمىة ، كما يقول غيره .

وذكر الرضى رأيه في الخلاف ، فقال : « وهو الحق » وإن كان ذلك قليلا « فما » مصدرية عند الرضى .

٣- ابن هشام الانصارى :

استشهد ابن هشام الانصارى بالبيت ، على أن « ما » كافة - كما سبق أن ذكرنا - .

فقد أورد البيت في شواهد « ما » الكافة عن عمل الجر . وذكر البيت في « ما » المتصلة بالظرف .

ثم قال :

وقيل : « ما » مصدرية .

وهو الظاهر : لأن فيه إبقاء « بعد » على أصلها من الإضافة . ولأنها لو لم تكن مضافة لنونت (١) .

والقصد :

فإن ابن هشام استشهد بالبيت لما استشهد به سيبويه - في هذا الموضع .

وعلى الاستشهادين « فما » كافة .

ثم عاد يحكى قولاً بصيغة « قيل » : على أن « ما » مصدرية .

وفى هذا : جنوح إلى مذهب ابن الحاجب ، والرضى .

ثم عاد واستظهر هذا المذهب ، بقوله : « وهو الظاهر » .

وعلل للاستظهار بما يلي :

١ - إبقاء « بعد » على أصلها من الإضافة لما بعدها ، ومراعاة الأصول هامة ، إذ لا يعدل عن الأصل إلا لعللة .

٢ - عدم تنوين « بعد » لأنها لو لم تكن مضافة إلى ما بعدها لنونت .

٤ - الدسوقي ، والأمير : صاحباً حاشيتين على المغنى .

استظهِر ما استظهِره ابن هشام ، وعزراه بالتوجيه - كما تقدم - .

هذا

والنفس أميل إلى مصدرية « ما » تبعاً : للرضى . وابن هشام .

ومن وافقها ، لما ذكر ، ويشتم ذلك من الأعلام في التقدير (١ - ٦٠)

كتاب سيبويه : شواهد الأعلام ، والله تعالى أعلى ، وأعلم .

قال المخبل السعدي :

أَتَهَجَّرُ لَيْسَ بِالْفِرَاقِ حَبِيبَهَا ؟ وَمَا كَانَ نَفْسًا بِالْفِرَاقِ تُطِيبُ

المخبل السعدي :

في الأصل : اسم مفعول من « خبله تخبيلا » : أى : أفسد عقله ،
ورجل مخبل : كأنه قطعت أطرافه .

واسمه : ربيع بن ربيعة بن عوف بن قتال بن أنف الناقة — بكسر
القاف ، بعدها مثناة فوقية ، بعدها لام — كذا في مختصر أنساب الكلبي .
وقال أبو عبيد البكري — في شرح أمالي القالي — : المخبل : لقب ،
وهو : ربيعة بن مالك . . . أحد بني أنف الناقة . . .
وهو شاعر مخضرم ، فحل . . .

قال صاحب الأغاني : وأحسبه مات في خلافة عمر ، أو عثمان ، وهو
شيخ كبير .

هجأ المخبل الزبرقان بن بدر ، وذكر أخته خليدة — التي خطبها لنفسه ،
وزوجها الزبرقان رجلا من بني جشم — ثم آوته مكسورا ، وجبرت
كسره ، فلما عرفها قال :

لَقَدْ ضَلَّ حُلْمِي فِي خُلَيْدَةَ ضَلَّةً سَاعَتَبَ نَفْسِي بَعْدَهَا ، وَأَتُوبُ
وَأَشْهَدُ ، وَالْمُسْتَغْفِرُ اللَّهُ أَنْنِي كَذِبْتُ عَلَيْهَا ، وَالْهَجَاءُ كَذُوبُ
(٢ - ٥٣٥ ، ٣٦ خزنة الأدب للبغدادى)

ويقول العيني :

ويقال : إنه لأعشى همدان ، واسمه عبد الرحمن بن عبد الله

ونسبه أبو الحسن بن سيدة لقيس بن الملوح العامري .
ولكن العيني قال : أقول : قائله هو الخليل السعدي .
قال : وبعده :

إذا قيل : من ماء الفرات ، وطيبه تعرض لي منها أغنَّ غَضُوبُ
وأهلكني شَيْبَانٌ في كُلِّ شتوةٍ لقلبي من خَوْفِ الفراقِ وَجِيبُ
أشيبانٍ ما أدراك أن ربَّ ليلةٍ عِقةً تَأْتِي فيها ، والغُبُوقُ حَيِّبُ
(٣ - ٢٣٥ ، ٢٣٦ شواهد العيني)

والبيت من قصيدة من الطويل .

والبيت من شواهد الأعلام تبعاً للمازني ١ / ١٠٨ بأسفل كتاب سيبويه ،
ومقتضب المبرد ٣ / ٣٧ ، وجمل الزجاجي ٢٤٦ ، والخصائص ٢ / ٣٨٤ ،
والإنصاف ٤٩٣ وابن يعيش الحلبي ٢ / ٧٣ ، ٧٤ ، والعيني ٣ / ٢٣٥ .
وهمع الهوامع ١ / ٢٥٢ والدرر اللوامع ١ / ٢٠٨ ، والأشتموني ٢ / ٢٠١ .
ولسان العرب (حجب ٢٨١) والشاح الأندلسي ص ٥٤٣ .

اللغة :

تهجر : من الهجر .

وفي مختار الصحاح : مادة (هـ ج ر) :

الهجر : ضد الوصل ، وبابه « نصر » وهجراناً - أيضاً - والاسم :
الهجرة .

ليلي : المحبوبة .

بالفراق : بالبعد ، والهجر . . .

وجاء في المصباح المنير ، مادة : (فوق) :

« فرقت بين الشيء فرقا من باب « قتل » : فصلت أبعاضه ، وفرقت بين الحق ، والباطل : فصلت - أيضا - .

هذه هي اللغة العالية ، وبها قرأ السبعة في قوله تعالى : « فافرق بيننا ، وبين القوم الفاسقين » (١) .

وافترق القوم ، والاسم الفرقة - بالضم - وفارقه مفارقة ، وفراقا . .
حبيبا : المراد به : الحب ، وهو : العاشق .

تطيب : في المصباح المنير ، مادة : (طاب) .

« طاب الشيء يطيب طيبا : إذا كان للذينا ، أو حللا ، فهو طيب ، وطابت نفسه تطيب : انبسطت ، وانشرحت » ويكون المعنى : تطيب : تنبسط ، وتنشرح ، وترضى .

والمعنى :

ما ينبغي لليلي ، ولا يصح منها أن تهجر محبها ، وعاشقها ، وتتباعد عنه ، وتفارقه ، وعهدى بها ، والشأن أن نفسها لا تطيب بالفراق ، ولا ترضى عنه .

الاستشهاد بالبيت

أنشد إمام أهل الصناعة سيبويه قول الشاعر :

« كُلُّوْا فِي بَعْضِ بَطْنِكُمْ تَعَفُّوْا فَإِنَّ زَمَانَكُمْ زَمَنُ حَمِيسُ »
وذكر الأعلام الشنمري الشاهد فيه ، فقال :

« الشاهد فيه : وضع البطن في موضع البطون — كما تقدم قبله —
وصف شدة الزمان ، وكلبه ، فيقول : كلوا في بعض بطنكم ، ولا
تملئوها ، حتى تعتاد ذلك ، وتعفوا عن كثرة الأكل ، وتقنعوا باليسير ،
فإن الزمان ذو غمضة وجذب (٢) » . ثم أورد بيت الشاهد ، قائلا :
وما أنشد المازني في الباب قول الخليل السعدي :

أَتَهَجَّرُ لَيْلِي بِالْفِرَاقِ حَبِيبَهَا ؟ وما كان نَفْسًا بِالْفِرَاقِ تَطْيِبُ
الشاهد فيه : تقديم التمييز ، وهو قوله : « نفسا » على العامل فيه ،
وهو : « تطيب » .

وقياسه عند المازني : قياس الحال ، والحال متقدم عند جميع النحويين ،
إلا الجرمي (٣) ، إذا كان العامل فيها فعلا .

(١) ١٠٨/١ كتاب سيبويه .

(٢) ١٠٨/١ شرح الأعلام لشواهد سيبويه .

(٣) الجسري :

« صالح بن إسحاق : أبو عمر الجرمي ، البصري ، مولى جرم
ابن زيان ، من قبائل اليين ... كان مفتيها ، عالما بالنحو ، واللغة ، دينيا ،
ورعا ، حسن المذهب ، صحيح الاعتقاد ، قدم بغداد ، وأخذ النحو من
الأخفش ، ويونس ، واللغة عن الأصمعي ، وأبى مبيدة ، وحدث عنه
البرد . وكان جليلا في الحديث ، والأخبار ، وناظر الفراء ، وانتهى إليه
علم النحو في زمانه .

صنف التنبيه ، وكتاب السير ، وكتاب العروض ، ومختصر في النحو ،
وغريب سيبويه .. وغير ذلك ، مات سنة ٢٢٥ هـ (البغية ٨/٢ ، ٩) .

وسيبيويه : لا يرى تقديم التمييز ، وإن كان العامل فيه فعلا ، لأنه منقول عن الفاعل ، والفاعل لا يتقدم .

وأما الحال : فهو مفعول فيها . كالظرف ، فجاز فيها من التقديم مايجوز فيه والرواية الصحيحة :

.....
وَمَا كَانَ نَفْسٌ بِالْفِرَاقِ تَطْيِيبٌ^(١)
ومما يستفاد من الأعم مايلي :

(أ) البيت أنشده المازني .

(ب) استشهاد المازني به على : جواز تقديم التمييز على العامل فيه ، إذا كان هذا العامل فعلا .

(ج) قاس المازني التمييز - في هذا التقدم - على الحال .

(د) الجري : لا يرى ذلك .

(هـ) سيبويه : لا يجيز تقديم التمييز ، وإن كان العامل فيه فعلا .

لأنه منقول عن الفاعل ، والفاعل لا يتقدم على رافعه .

وأما الحال فهو مفعول فيها كالظرف ، فجاز فيها : من التقديم مايجوز فيه .

(و) ذكر الأعم للبيت رواية أخرى هي : « وما كان نفس بالفراق

تطيب » ونعنها بأنها الرواية الصحيحة للبيت .



استشهاد المبرد في كتابه « المقتضب » بالبيت .

استشهاد المبرد بالبيت في باب قال فيه :

« هذا باب التبيين ، والتمييز (٢) » .

(١) ١٠٨/١ شواهد الأعم بأسفل الكتاب .

(٢) ٣٢/٣ المقتضب .

قال المبرد :

وأعلم أن التبيين إذا كان العامل فيه فعلاً جاز تقديمه . لتصرف الفعل ، فقلت :

« تَفَقَّاتُ شَحْماً ، وَتَصَبَّيْتُ عَرَقاً » :

فإن شئت قدمت ، فقلت : « شَحْماً تَفَقَّاتُ ، وَعَرَقاً تَصَبَّيْتُ »
وهذا لا يجيزه سيبويه .

لأنه يراه كقولك : « عشرون درهماً . » « وَهَذَا أَفْرَهُهُمْ عَبْدًا »
وليس هذا بمنزلة ذلك .

لأن : « عشرين درهماً » : إنما عمل في الدرهم ما لم يؤخذ من الفعل .
ألا ترى أنه يقول : « هَذَا زَيْدٌ قَائِمًا » ؟

ولا يجيز : « قَائِمًا هَذَا زَيْدٌ » لأنَّ العامل غير فعل
وتقول : « رَاكِبًا جَاءَ زَيْدٌ » لأنَّ العامل فِعْلٌ .
فلذلك : أجونا تقديم التمييز إذا كان العامل فعلاً .
وهذا رأى أبي عثمان المازني .

وقال الشاعر :

— فقدم التمييز لما كان العامل فعلاً .

أَتَهَجُرُ لَيْلِي لِلفَرَاقِ حَبِيبَهَا ؟ وَمَا كَانَ نَفْسًا بِالْفِرَاقِ تَطْيِبُ^(١)



ونأخذ من كلام المبرد :

-- أنه يخالف لسيبويه .

-- وأنه موافق لأبي عثمان المازني .

وسنلقى الأضواء على ذلك في الدراسة والتحليل -- إن شاء الله تعالى --.



استشهاد الزجاجي (١) ، في الجمل البيت :

يقول البطلوسي (٢) ، صاحب كتاب « الحلل في شرح أبيات الجمل »

وأنشده أبو القاسم في باب التمييز :

أنه جُرَّ لِيَلِيَّ للفراقِ حَبِيبِهَا ؟ وَمَا كَانَ نَفْسًا بالفراقِ تطيب

وهذا البيت : أنشده أبو عثمان شاهداً على جواز تقديم التمييز على العامل

فيه إذا كان العامل فيه فعلاً متصرفاً .

(١) الزجاجي :

« عبد الرحمن بن إسحاق : أبو القاسم : الزجاجي : صاحب الجمل ، منسوب إلى شيخه : إبراهيم الزجاج ، أصله من « صير » ونزل بغداد ، ولزم الزجاج حتى برع في النحو ، ثم سكن طبرية ، وأملى ، وحدث بدمشق عن الزجاج ، ونطويه ، وابن دريد ، وأبي بكر بن الأنباري ، والأخفش الصفي . . . وغيرهم ، روى عنه أحمد بن شرام النحوي ، وأبو محمد بن أبي نصر ، وصنف : الجمل في النحو بمكة -- وكان إذا فرغ من باب منه طاف إسبوعاً -- الإيضاح ، والكافي ، كلاهما في النحو . . . توفي بطبرية سنة ٣٣٩ هـ (البغية ٧٧/٢) . »

(٢) البطلوسي :

« عبد الله بن محمد بن السيد -- بكسر السين -- : أبو محمد البطلوسي : نزيل « بلنسية » كان عالماً باللغات ، والآداب ، متبحراً فيهما ، انتصب لإقراء النحو ، واجتمع إليه الناس وله يد في العلوم القديمة . . . »

فَجَازَ قِيَاسًا عَلَى هَذَا : « عَرَقْنَا تَصَبَّيْتُ ، وَشَحْمًا تَفَقَّاتُ »
وَلَا حِجَةَ فِيهِ عِنْدَ أَصْحَابِنَا لَوَجْهِينِ :
أَحَدُهُمَا : أَنَّ هَذَا لَمْ يَسْمَعْ إِلَّا فِي الشَّعْرِ . وَمَا انفرد بِهِ الشَّعْرُ لَيْسَ
بِأَصْلٍ يُقَاسُ عَلَيْهِ ، إِنَّمَا يُوجِبُهُ إِلَى الضَّرُورَةِ .
وَيَجِبُ أَنْ يُقَالَ لَهُ :
إِذَا كُنْتَ تَجْعَلُ هَذَا الْبَيْتَ حِجَّةً فَاجْعَلْ قَوْلَ الْآخِرِ حِجَّةً عَلَى جَوَازِ
تَعْرِيفِ التَّمْيِيزِ وَهُوَ :
رَأَيْتُكَ لَمَّا أَنَّ عَرَفْتَ جِلَادِنَا رَضِيتَ وَطَبِيتَ النَّفْسَ بِأَكْرَ عَنْ عَمْرُو
وَكَمَا أَنَا لَا نَرَى هَذَا الْبَيْتَ حِجَّةً - فِي جَوَازِ تَعْرِيفِ التَّمْيِيزِ ، إِنَّمَا
هُوَ عِنْدَنَا - وَعِنْدَكَ - جَرَى يَجْرَى الضَّرُورَةِ .
وَكَذَلِكَ هَذَا الْبَيْتُ الْآخَرُ .
وِإِلَّا فَمَنْ أَيْنَ فَرَّقْتَ بَيْنَهُمَا ، وَكُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِمَّا انفرد بِهِ الشَّعْرُ .

= وَكَانَ لِابْنِ الْحَاجِّ - صَاحِبِ قُرْطُبَةَ - ثَلَاثَةُ أَوْلَادَ ، مِنْ أَجْمَلِ النَّاسِ
صُورَةَ : « عَزُونَ ، وَرَحْمُونَ ، وَحُسُونُ » . فَأُولَعُ بِهِمْ ، وَقَالَ مِيزَانُ :
أَخْفَيْتَ سُمِّيَ حَتَّى كَادَ يَخْفِيهِ وَهَمْتُ فِي حَبِّ عَزُونٍ فَعَزُونِي
ثُمَّ ارْحَمُونِي بِرَحْمُونٍ ، فَإِنْ ظَلِمْتُ نَفْسِي إِلَى رِيقِ حُسُونٍ فَحُسُونِي
ثُمَّ خَافَ عَلَى نَفْسِهِ ، فَخَرَجَ مِنْ قُرْطُبَةَ .
صَنَفَ : أَدَبَ الْكَاتِبِ ، شَرَحَ الْمَوْطَأَ ، شَرَحَ سَقَطَ الزُّنْدِ ، شَرَحَ دِيَوَانَ
الْمُقْتَبَى - إِصْلَاحَ الْخَلَلِ الْوَاقِعِ فِي الْجَمْلِ ، الْحُلُلِ فِي شَرَحِ أَبْيَاتِ الْجَمْلِ ..
وُلِدَ سَنَةَ ٤٤٤ هـ وَمَاتَ فِي رَجَبِ سَنَةِ ٥٢١ هـ بِبِلَنْسِيَةِ (الْبَغِيَّةِ)
٥٥ / ٢١ ، ٥٦ .

والوجه الثاني :

أن أبا إسحاق الزجاجي (رحمه الله تعالى) قال : الرواية :

... .. وَمَا كَانَ نَفْسِي بِالْفِرَاقِ تَطِيبُ^(١)

ومن ذلك نعلم :

-- أن الزجاجي لا يحتاج بالبيت ، ولا يوافق على بناء قاعدة نحوية عليه ، ذلك ، لأنه شعر ، والشعر أبو الضرورات - كما يقال - .

-- إذا أخذنا بالبيت ، وبنينا عليه قاعدة ، فعلينا أن نأخذ بالبيت الآخر ، وهو :

رَأَيْتُكَ لَمَّا أَنْ عَسَرْتُ جِلْدَنَا

ونبنى عليه قاعدة . هي : جواز تعريف التمييز .

وهو ممنوع عندنا ، وعندكم .

وعلى هذا يكون عدم الاحتجاج بالبيتين سواء : وحملهما على الضرورة كما أن الرواية .

... .. وَمَا كَانَ نَفْسِي بِالْفِرَاقِ تَطِيبُ

وعليها فلا شاهد في البيت عند أحد .



استشهاد ابن جني في الخصائص :

يقول ابن جني في كتابه « الخصائص » :

« فأما ما أنشده أبو عثمان ، وتلاه فيه أبو العباس [المبرد] من قول

الخيل [السعدي] .

(١) ص ٣٣١ إلى ٣٣٣ الحلل نفي شرح أبيات الجبل :

أَتَهَجَّرُ لِيَلَى لِلْفِرَاقِ حَبِيبَهَا ؟ وَمَا كَانَ نَفْسًا بِالْفِرَاقِ تَطْيِبُ
فَتَقَابِلُهُ بِرَوَايَةِ الزَّجَاجِيِّ ، وَإِسْمَاعِيلَ بْنِ نَصْرٍ ، وَأَبِي إِسْحَاقَ - أَيْضًا -
... .. وَمَا كَانَ نَفْسِي بِالْفِرَاقِ تَطْيِبُ
فِرَوَايَةِ بِرَوَايَةِ .

والقياس - من بعد - حاكم (١) .

ولكأن ابن جني يقول :

إن الرواية التي اعتمد عليها ، واستشهد بها : أبو عثمان المازني ، وأبو
العباس المبرد ، غير مسلمة ، لأنها عورضت برواية أخرى نقلها ثقات
والروايان قد تعارضتا ، فلا شاهد في إحداهما ، والأخرى معارضة بأختها .
وعلى ذلك : فلا حجة بالسماع ، ويبقى بعده القياس .
استشهد ابن الأنباري بالبيت في كتابه : « الإنصاف في مسائل الخلاف » .
تناول ابن الأنباري المسألة في كتابه ، وجعلها المسألة رقم (١٢٠) (٢) وعرضها
عرضاً موفقاً ، وتناول المذهبين تناولاً طيباً ، كمعادته .

ونخلص ما عرضه فيها يلي :

- اختلف الكوفيون في جواز تقديم التمييز ، إذا كان العامل فيه
فعلاً متصرفاً :

نحو : « تصبَّب زيدٌ عَرَقًا ، وتَفَقَّأ الكَبْشُ شَحْمًا »
- بعض الكوفيين يجيزون ذلك ، ووافقهم من البصريين : أبو عثمان
المازني ، وأبو العباس المبرد .

(١) ٣٨٤/٢ الخصائص -

(٢) ص ٤٩٣ الإنصاف في مسائل الخلاف . . . ، وما بعدها .

-- أكثر البصريين : يذهبون إلى المنع .

-- حجة المخيرين من الكوفيين .

النقل ، والقياس :

-- النقل : وشاهدهم قول الخليل السعدي :

أَتَهَجَرُ سُلْمَى بِالْفِرَاقِ حَبِيبَهَا ؟ وَمَا كَانَ نَفْسًا بِالْفِرَاقِ تَطْيِبُ

على أن « نفساً » منصوب على التمييز ، وقد مه على العامل فيه ، وهو « تطيب » لأن التقدير فيه : « وما كان الشأن ، والحديث تطيب سلمى نفساً » .

وذلك : يدل على الجواز .

-- القياس : العامل فعل متصرف ، فجاز تقديم معموله عليه ، كسائر الأفعال المتصرفية :

لأنك تقول : « ضرب زيد عمرا » وتقدم المفعول ، فتقول : « عمرا ضرب زيد » .

ولهذا : ذهبتم إلى جواز تقديم الحال على العامل فيها إذا كان فعلاً متصرفاً ، نحو : « راكباً جاء زيد » .

وإننا لنستدل به عليكم -- وإن كنا لا نقول به -- لأنكم تقولون به فصح أن يكون إلزاماً عليكم .

احتجاج البصريين :

عدم جواز تقديم التمييز على عامله : لأنه الفاعل في المعنى ، لأننا إذا قلنا : « تصيب زيد عرقاً » المتصيب هو العرق ، وهو فاعل في المعنى . والفاعل لا يجوز تقديمه .

إذا أجزنا تقديم الحال على العامل ، نحو : « راكباً جاء زيدٌ » :
فإن راكباً فاعل في المعنى ، ومع هذا جاز تقديمه ، للفرق الظاهر بين
الحال ، والتمييز .

فإذا قلت : « جاء زيدٌ راكباً » : « فزيدٌ » هو الفاعل : لفظاً ،
ومعنى وإذا استوفى الفعل فاعله من جهة اللفظ ، والمعنى صار « راكباً »
بمنزلة المفعول المختص ، لا ستيفاء الفعل فاعله من كل وجه ، فجاز
تقديمه ، كالمفعول نحو : « عمراً ضربَ زيدٌ » .

بخلاف التمييز : فإنك إذا قلت : « تصيبَ زيدٌ عرقاً » لم يكن « زيدٌ »
هو الفاعل في المعنى ، بل الفاعل في المعنى هو « العرق » .

ولهذا : لم يكن العرق بمنزلة المفعول من هذا الوجه ، لأن الفعل
استوفى فاعله لفظاً ، لا معنى .

فلم يجز تقديمه كما جاز تقديم الحال .

أجاب جمهور البصريين عن كلمات الكوفيين ، فقالوا :
الرواية الصحيحة للبيت :

... ..
وَمَا كَانَ نَفْسِي بِالْفِرَاقِ تَطْيِيبَ
وعلى ذلك ، فلا شاهد في البيت على هذه الرواية .

إن سلمنا بصحة الرواية « ... نَفْساً » فنخرج البيت ، فنقول :
« نفساً » منصوب بفعل مقدر ، تقديره : أعنى نَفْساً ، لا على التمييز .
- الفرق واضح بين : « ضربَ زيدٌ عمراً » ، « تصيبَ زيدٌ عرقاً »
في المنصوب في كل منهما ، وهو « عمراً ، وعرقاً » :

« فعمراً » منصوب : لفظاً ، ومعنى « عرفها » وإن لم يكن فاعلاً لفظاً ، فهو فاعل معنى .

— الاحتجاج بتقديم الحال على العامل ، لا حجة لهم فيه ، لأنهم لا يعتقدون صحته ولا يجوز احتجاج الكوفيين على الخصم بما لا يعتقدون صحته .
وهذا :

ظهر فساد ماذهب إليه الكوفيون .. وظهرت صحة ماذهب إليه جمهور البصريين .



استشهد ابن يعيش بالبيت في كتابه « شرح مفصل الزمخشري » :
يقول الزمخشري : في « مفصلة » .

ولقد أتى سيويوه تقدم التمييز على عامله .
وفرق أبو العباس بين النوعين :

فأجاز : « نَفْساً طَابَ زَيْدٌ » ولم يجز : « لِي سَمْنًا مَتَوَكَان » وزعم أنه رأى المازني .
والشد :

وما كان نفساً بالقرأ تطيب ^(١)

ويجىء دور ابن يعيش في الشرح ، فيقول :

« أعلم أن سيويوه : لا يرى تقدم المميز على عامله : فعلاً كان الفاعل ، أو معنى .

لا يجوز أن تقول : « عَرَقًا تَصَبَّبَ زَيْدٌ » ولا « نَفْساً طَبْتُ » .

(١) ٧٣/٢ ، ٧٤ شرح المفصل لابن يعيش .
م ١٨ — الكواكب الدرية ج ٢

وكذلك : لا يجوز : « سَمْنَا عِنْدِي مَنَوَان » ولا بُرَّا عِنْدِي قَفِيرَانِ »
على تقدير : « عِنْدِي مَنَوَان سَمْنَا » وقفيران برا » .
أما إذا كان العامل معنى غير فعل فأمر امتناع تقديم معموله عليه
ظاهر لضعف عامله .

وكذلك : يمتنع تقديم الحال على العامل ، المعنوى .
فلا تقول : « قَائِمًا فِي الدَّارِ زَيْدٌ » على إرادة « فِي الدَّارِ زَيْدٌ قَائِمًا » .
وأما إذا كان العامل فعلاً متصرفاً ، فقضية الدليل جواز تقديم منصوبه
عليه ، لتصرف عامله .

إلا أنه منع من ذلك مانع ، وهو كون المنصوب فيه مرفوعاً في
المعنى من حيث كان الفعل مسنداً إليه في المعنى ، والحقيقة .
ألا ترى : أن « التَّصَبُّبِ » في قولك : « تَصَبَّبَ زَيْدٌ عَرَقًا » . وتفقاً
شحمًا في الحقيقة للعرق ، والتفقؤ للشحم .
والتقدير :

تصبيب عرقُ زَيْدٍ ، وتفقؤاً شحمُه .
فلو قدمناهما لأوقعناهما موقعاً لا يقع فيه الفاعل ، لأن الفاعل إذا
قد منه خرج عن أن يكون فاعلاً .
وكذلك إذا قدمناه لا يصح أن يكون في تقدير فاعل نقل عنه الفعل ،
إذا كان لهذا موضعاً لا يقع فيه الفاعل .

فإن قيل : فأنت إذا قلت : « جَاءَ زَيْدٌ رَاكِبًا » نصبت « رَاكِبًا »
على الحال ، وجزاك تقديمه ، فنقول : « رَاكِبًا جَاءَ زَيْدٌ » والمنصوب
- هنا - هو المرفوع في المعنى .

فما الفرق بينهما ؟

قيل : نحن إذا قلنا « جاء زيدٌ راكباً » : فقد استوفى الفعل فاعله : لفظاً ، ومعنى ، وبقي المنصوب فضلة ، فجاز تقديمه .

وأما إذا قلنا : « طابَ زيدٌ نفساً » : فقد استوفى الفعل فاعله لفظاً . ولم يستوفه من جهة المعنى .

فاللذلك : لم يجز تقديم المرفوع .

وقد ذهب أبو عثمان المازني ، وأبو العباس المبرد ، وجماعة من الكوفيين إلى جوازه .

واحتجوا لذلك ببيت أنشدهو ، وهو :

أتَهَجُرُ سَلَمَى بِالفراقِ حَبِيبَهَا ؟ وما كَادَ نَفْساً بِالفراقِ تَطِيبُ
أراد :

... .. وَمَا كَادَ تَطِيبُ نَفْساً
ولا حجة في ذلك ، لقلته ، وشذوذه .
مع أن الرواية :

... .. وَمَا كَادَ نَفْسِي بِالفراقِ تَطِيبُ
هكذا قال أبو إسحاق الزجاج (١) .

الروح رُوحُ ابن الأنباري ، وهنسة العبارة ، وجمال العرض ، وحلاوة العبارة لابن يعيش .

(١) ٧٣/٢ ، ٧٤ شرح المفصل لابن يعيش .

استشهد العيني بالبيت

استشهد العيني بالبيت ، تبعا لاستشهد شارحين من شراحه به ، وهما :

- ابن الناظم .

- وابن عقيل .

وقد رمز لهما بالرمز (طع) :

ونعود إلى كتابيهما قبل توضيح العيني ، فنقول :

قال ابن مالك :

وعا مثلَ التمييز قسَّمْ مُطْلَقاً والفعل ذُو التصريف نَزَرَ أُسْبِقاً

وقال ابن الناظم في شرحه :

« ملهـب سيبويه (رحمه الله) : امتناع تقديم التمييز على عامله مطلقاً
ولا خلاف في امتناع تقديمه على العامل ؛ إذا لم يكن فعلاً متصرفاً .

أما إذا كان فعلاً متصرفاً ، نحو : « طابَ زيدٌ نفساً » :

فمذهب الكسائي ، والملازني ، والمبرد : جواز تقديم التمييز عليه ؛
قياساً على غيره من الفضلات ، المنصوبة بفعل متصرف .

ولم يحجز ذلك سيبويه ، لأن الغالب في التمييز المنصوب بفعل متصرف
كونه فاعلاً في الأصل .

وقد حول الإسناد عنه إلى غيره لقصد المبالغة ، فلا يغير عما يستحقه
من وجوب التأخير ، لما فيه من الإخلال بالأصل .

وحجتهم : أنه فعل متصرف .

والقول ما قاله سيبويه : لأن الفاعل لا يتقدم على عامله .

فإن قلت فما تقول في التقديم في قول ربيعة بن مقروم .

وواردة كأنها عَصَبُ الْقَطَا
تَشِيرُ عَجَاجًا بِالسَّنَابِكِ أَصْهَبًا
رَدَدْتُ بِمِثْلِ السَّيِّدِ نَهْدٍ مُقْلَصٍ
كَمِيشٍ إِذَا عِطْفَاهُ مَاءٌ تَحْلَبًا
وقول الآخر :

وَلَسْتُ إِذَا ذَرَعًا أَضِيقُ بِضَارِعٍ
وَلَا يَأْتِسِرُ عِنْدَ التَّعَسُّرِ مِنْ يَسِرٍ
وقول الآخر :

أَتَهْجُرُ لَيْلِي لِلْفِرَاقِ حَبِيبَهَا ؟
وَمَا كَانَ نَفْسًا لِلْفِرَاقِ تَطِيبُ

(١) من شواهد أمالي ابن الشجري ٣٣/١ ، والعيني ٢٢٩/٣ ،
والمغني ٤٦٢ (٢٩١) والاسموني ٢٠٢/٢ .

اللفظة :

وواردة : أراد القطيع من الخيل ، والعصب : جمع عصة : الجماعة ،
تثير : من الإثارة ، عجاجا : غبارا ، السنابك : جمع سنبك : طرف مقدم
الحافر ، السيد : الذئب ، نهد : ضخم ، مقلص : طويل القوائم ، كمييش :
حاد في عدوه ، مسرع ، عطفاه : جانباه ، تحلبا ، سبالا ماء ، ويريد عرقا ،
والمعنى : رب خيل واردة ، تشبه - في سرعتها - جماعة القطا ،
تثير الغبار بسنابكها ، رددت بفرس سريع الجري ، يشبه الذئب في سرعة
عدوه ، ضخم الجسم ، طويل القوائم ، حاد في عدوه ، إذا جرى سبال
عطفاه ماء ، أي : عرقا .

(٢) الشاعر : هو أبو الهول الحميري ، والبيت من شواهد ابن
الشجري ٩١/١ .

ومعنى البيت :

من صفاتي أنني لا اضيق ذرعا بذليل ضارِع ، وأنني غير قانط من
رحبة ربي ، لأنني أتنسم أرواح الفرج في الشدة .
والشاهد فيه : « ذرعا » فهو تمييز ، تقدم على عامله ، وهو
« اضيق » .

قلت :

هو مستباح للضرورة ، كما استباح لها تقديم التمييز على العامل ، غير المتصرف ، فيما ندر من قول الراجز (١) :

ونارنا لم يُسرَ ناراً مثلها قَدْ عَلِمْتُ ذَاكَ مَعْدُ كُلِّهَا (٢)
وابن الناظم قد ذكر المسألة ، وأورد الخلاف . . ومن ذلك نقول :
- ذكر ابن الناظم مذهب سيويه ، وهو منع تقدم التمييز على عامله مطلقاً .

- ذكر رأيه في المسألة ، وذكر أن القول الفصل ما قاله سيويه ، فالقول ما قالت حذام » - كما يقال .

- ذكر التعليل الذي بنى عليه سيويه مذهبه ، ولم يخرج عما سبق إلا في طريقة العرض « . . . فكلما جاني هرشي لمن طريق » - كما يقال .

(١) لم ينسب البيت لراجز معين .

والشاهد من شواهد المعنى ٢٣٩/٣ ، والأشمونى ٢٠١/٢ .

اللفظة :

نارنا : يريد النار التي تشب لهداية الضال ، وقرى الضيف نار عظيمة عالية ، لم تعرف نار مثلها ، ويشهد لنا بذلك جميع قبائل معد ابن عدنان .

والشاهد فيه قوله : « ناراً » وهو تمييز ، منصوب ، فقدم على العامل فيه ، وهو مثل ، وهو اسم جامد .

والأشمونى يقول : إن مثل ذلك يعتبر ضرورة ، وقيل : الرؤية قلبية ، « ونارا » مفعول ثان ، ٢٠١/١ شرح ، الأشمونى .

(٢) ص ٣٥١ إلى ٣٥٣ شرح الفية ابن مالك ، لابن الناظم : بتحقيقنا . .

— ذكر مذهب المازني ، والمبرد ، والكسائي : في جواز التقديم ، إذا كان العامل فعلاً متصرفاً .

— سجل اتفاق الجميع على المنع ، إذا كان العامل غير فعل متصرف .

— أكثر من الاستشهاد — تبعاً لوالده — وفي بعض الشواهد التي أوردها كلام ، سنذكره — إن شاء الله تعالى — عند الدراسة والتحليل وحمل الشواهد على الضرورة .

والقصد :

فإن ابن الناطم أحسن العرض ، « وأقل الحز ، وطبق المفصل » كما يقال وفتح باباً للمناقشة ، والتحليل .



استشهاد ابن عقيل بالبيت :

ذكر ابن عقيل بيت الناطم المتقدم : « وعامل التمييز (١) » .

ثم قال :

مذهب سيبويه (رحمه الله) : أنه لا يجوز تقديم التمييز على عامله سواء كان متصرفاً ، أو غير متصرف .

فلا تقول : « نفساً طابَ زيدٌ » ولا « عندي درهمان عشرون » وأجاز الكسائي ، والمازني ، والمبرد : تقديمه على عامله المتصرف ، فتقول :

« نفساً طابَ زيدٌ » و « شيباً اشْتَعَلَ رأْيِي »

وقوله :

أتهجر ليلى بالفراقِ حبيبها ؟ وما كَانَ نَفْساً بالفراقِ تَطِيبُ

وقوله :

ضبيعت حزمى فى إبعادى الأملأ وما ازعوتُ ، وشيباً رأسى اشتعلا
ووافقهم المصنف فى غير هذا الكتاب على ذلك .
وجعله فى هذا الكتاب قليلا .

فإن كَانَ العامل غير متصرف ، فقد منعه التقديم ، سواء : كان فعلا ،
نحو :

« ما أحسن زيدا رجلاً » أو غيره نحو : « عندى عشرون درهمًا » .
وقد يكون العامل متصرفاً ، ويمتنع تقديم التمييز عليه عند الجميع ،
وذلك نحو : « كفى بزيد رجلاً » :

فلا يجوز تقديم « رجلاً » على « كفى » وإن كان فعلاً متصرفاً
لأنه بمعنى فعل غير متصرف ، وهو فعل التعجب .

فمعنى قولك : « كفى بزيد ، رجلاً » : « ما أكفاه رجلاً ! » (١) .



وابن عقيل أفاد من ابن الناظم ، كما ذكر اجتهاد ابن مالك : من
من حيث الموافقة ، والتعليل .

وقد ذكر فرعيه نستوفى الكلام فيها - إن شاء الله تعالى - فى التحليل
وهى امتناع التقديم ، والحالة أن الفعل متصرف .



(١) ٢٩٢/٢ شرح ابن عقيل .

دور العيني :

- سجل العيني البيت ، ثم ذكر قائله - في رأيه - كما أورد الخلاف الوارد في نسبة البيت إلى قائله .
- ذكر العيني بعض أبيات القصيدة ، التي كان أولها بيت الشاهد .
- ذكر الشرح اللغوي لما أورده ، ثم أعرب البيت - في إيجاز - .
- وعند ذكر الاستشهاد بالبيت قال :
- والاستشهاد فيه :

في قوله : « نَفْسًا » فإنه تمييز عن قوله : « تطيب » ، وتقدم عليه والقياس : « تطيب نَفْسًا . »

وهذا قد جوزه الكوفيون ، والمأزني ، والمبرد .
وتبعهم ابن مالك .

والجمهور قالوا : إنه ضرورة ، فلا يقاس عليه .

ويقال : إن أبا إسحاق الزجاج قال : إنما الرواية :

... .. وما كَانَ نَفْسِي بالفراقِ تطيبُ

فحينئذ : لا يكون فيه شاهد لمن يجوز تقديم التمييز على العامل فيه .
وقد قال بعض شراح أبيات المفصل :

المشهور أن المروى : « كَادَ » و « كَانَ » و « سَلِمَى » و « كَبِلَى » .
و « تطيب » . بالتذكير ، والتأنيث ، و « نفساً » و « ونفسي »

ونقل أبو الحسن :

أن الرواية في ديوان الأعشى :

أَتَوْذُنْ سَهْلَمَى بِالْفِرَاقِ حَبِيبَهَا ؟ وَلَمْ تَكُ نَفْسِي بِالْفِرَاقِ تَطْيِبُ
وَقَالَ الْعَلَامَةُ : شَمْسُ الدِّينِ التَّكْرِي :

وَجِهَ التَّمَسُّكُ بِهَذَا الْبَيْتِ : إِنَّمَا يَتَمَشَّى عَلَى رِوَايَةِ التَّائِيْثِ فِي « تَطْيِبِ »
لِأَنَّهُ - حَيْثُ - فِي كَانَ ضَمِيرُ الشَّأْنِ لِتَذْكِرِهِ ، فَفِي تَطْيِبِ ضَمِيرٍ سَلَمَى
أَي : وَمَا كَانَ الشَّأْنُ تَطْيِبِ سَلَمَى نَفْسًا بِالْفِرَاقِ ، أَي : بِإِرَادَةِ الْفِرَاقِ
فَقَدِمَ « نَفْسًا »

وَأَمَّا عَلَى رِوَايَةِ التَّذْكِرِ . فِي ضَمِيرِ « تَطْيِبِ » فَلَا يَتَعَيَّنُ الْاسْتِدْلَالُ
إِذْ جَازَ أَنْ يَكُونَ الضَّمِيرُ فِي كَانَ لِلْحَبِيبِ ، وَنَفْسًا تَطْيِبِ عَلَى التَّمْيِيزِ مِنْ
كَانَ ، وَهُوَ الْعَامِلُ فِيهِ ، وَتَطْيِبِ خَبَرِ كَانَ ، أَي : مَا كَانَ نَفْسًا تَطْيِبِ
بِالْفِرَاقِ ، يَعْنِي : مَا كَانَ نَفْسَهُ تَطْيِبِ بِالْفِرَاقِ .

وَأَمَّا عَلَى رِوَايَةِ : « نَفْسِي تَطْيِبِ » خَبَرِ كَادَ ، أَوْ كَانَ ، وَاسْمُهَا
نَفْسِي .

فِيحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ اسْمُهَا ضَمِيرُ الشَّأْنِ ، وَالْقِصَّةُ : وَنَفْسِي مَبْتَدَأٌ ،
وَتَطْيِبِ خَبَرُهُ ، وَالْجُمْلَةُ مَفْسُورَةٌ لِذَلِكَ الضَّمِيرِ .

وَعَلَى رِوَايَةِ « نَفْسًا » يَجُوزُ أَنْ يَرْجِعَ ضَمِيرُ كَانَ إِلَى الْحَبِيبِ ،
أَوْ إِلَى لَيْلَى ، بِتَأْوِيلِ الْمَعْشُوقِ ، وَالْمُخْتَوِبِ ، وَنَفْسًا خَبَرِ كَانَ ، وَتَطْيِبِ
عَلَى التَّذْكِرِ ، أَوْ عَلَى التَّائِيْثِ صِفَةً « نَفْسًا » بِتَأْوِيلِهِ بِالشَّخْصِ فِي التَّذْكِرِ ،
أَي : مَا كَانَ نَفْسًا طَيِّبَةً بِالْفِرَاقِ .

هَذَا : عَلَى رِوَايَةِ « كَانَ » .

أَمَّا عَلَى رِوَايَةِ « كَادَ » :

« نَفْسًا » خَبَرِ « كَادَ » - عَلَى الْأَصْلِ الْمَرْفُوضِ - فَحَذَفَ الْمُضَافُ ،
أَي : مَا كَادَ الْحَبِيبُ ذَا نَفْسٍ طَيِّبَةٍ .

ويروى : « تُطِيبُ » - بضم التاء - من « أظاب لإطابة » . فعلى هذا « نفساً » مفعول « لتطيب » وفاعله ضمير « ليلي » ، وفي « كاد » ضمير الشأن ... » .

وفيما تقدم استقصاء الروايات : وإعراب عليها ، وإن دل فإنما يدل على طوع باع ، وكبير تعمق .



استشهاد الشارح الأندلسي بالبيت :

قال ابن مالك :

وعاملَ التمييزِ قَدَّمْ مُطْلَقاً وَالْفِعْلُ ذُو التَّضْمِيرِ نَزَرَ أَسْبَقاً

قال ابن جابر الهواري : - في شرح البيت - :

« نهك في هذا البيت : على أن عامل التمييز يلزم تقديمه سواء : كان العامل في التمييز متصرفاً ، أو غير متصرف ، وسواء كان التمييز منصوباً عن تمام الاسم « كَرِ طُلُ زَيْتًا » أو عن تمام الكلام « كطابَ زيدٌ نفساً » وإلى هذا أشار المصنف بقوله :

... قَدَّمْ مُطْلَقاً

ثم نبه على أن العامل إذا كان فعلاً ، متصرفاً ، قد سبقه التمييز إلا أنه قليل .

وإلى قلته أشار بقوله :

... .. « نَزَرَ »

وهذا الذي قلل به وجعله قليلاً هو :

مذهب الكسائي ، والمازني ، والمبرد ، ومن تبعهم من الكوفيين ،
والبصريين .

والأول مذهب سيويه ، ومن تبعه .

وعليه الأكثر :

ولن أجاز التقديم على الفعل المتصرف شواهد كثيرة من كلام
العرب ، منها .

أتهجرُ لَيْلَى للفراقِ حبيبَها ؟ وما كَانَ نَفْساً للفراقِ تَطِيبُ
وقال بعض طيِّء :

إذا المرءُ قرَّ عيناً بالأهلِ مُثْرِباً ولم يُغنَ بالإحسانِ كان مُدْمِماً
وقال آخر :

ضيعتُ حَزْمِي في إبعادِ الأَمَلِ وما ارعويت ، وشيباً رأيتُ أَشْتَعَلَا
وقال آخر :

ولستُ إذا ذَرَعاً أَضْمِيقُ بِهَمَارِجٍ ولا يائِسُ . عند التعسر . مِنْ يُسْرِ
وقال آخر :

أَنفَساً تَطِيبُ بنيلِ المُنَى ودَاعِي المُنُونِ يُنَادِي جَهَاراً ؟
« نَفْساً » - في البيت الأول - و « عينا » - في البيت الثاني -
تمييزان مقدمان على عاملها ، وهو فعل متصرف .

وكذلك « شَيْباً » - في البيت الثالث - وكذلك « ذَرَعاً » - في
البيت الرابع - وكذلك - « أَنفَساً » - في البيت الخامس - .
ولهم غير هذا أبيات مسموعة :

قال الشيخ : أبو حيان : وهذا كثير ، بحيث نبني عليه القواعد .
وذكر أن ابن عصفور ، وأمثاله : من القائلين بالمنع أو لوا البيت
الأول : اعتقاداً منهم أنه لم يرد غيره .

قال الشيخ : أبو حيان :

وهذا عدم اطلاع منهم على أشعار العرب .

ومما أولوا به : أنهم قالوا : الرواية « نَفْسِي » : مضافاً إلى ياء
المتكلم .

فيكون اسم « كان » لا تميزاً .

وقد شدّ تقديم التمييز المنصوب عن تمام الاسم ، على الاسم العامل
فيه ، بقول الراجز :

ونارُنا لم يُرَ ناراً مثلها قد علمت ذاك معسداً كلها
« فمثلها » مرفوع « يرى » بالنيابة عن الفاعل ، « وناراً » تمييز
مقدم على الاسم العامل فيه ، وهو « مثل » .

والفراء : يذهب إلى جواز مثل هذا ، إذا كان القصد به التشبيه ،
فيصح عنده ، « زيد حسناً القمر » .

ولا يجوز عنده : أن يتقدم على الجملة جميعاً .

فلا يصح عنده أن تقول : « حسناً زيد القمر » .

وإنما يجوز ذلك عنده ، مع توسط التمييز بين الاسم العامل ، وما قبله ،
مستشهداً بالبيت المذكور .

وهذا : من القلة بحيث لا يعتبر .

قال الشيخ : أبو حيان :

وغلط ابن عصفور ، فجعل هذا البيت :

وناركما لم يُرَ ناراً مثلها

من التمييز المنصوب عن تمام الكلام .

وتأويل هذا البيت : بأن يجعل « ناراً » مفعولاً ثانياً « بيرى »^(١)



وابن جابر الأنطلسي :

— يضيف على الاستشهاد غزارة بما ذكر من الشواهد ، وبما لم يذكر وأشار إليه .

— استوعب آراء السابقين . وعرضها عرضاً جيداً .

— أخذ قاعدته من كلام ابن مالك : من شرطه : الأول . والثاني .

— سجل رأى استاذہ : شيخ النحاة : أبي حيان في المسألة . وبذلك

يكون ابن جابر قد أضفى على المسألة بعد أجديداً : بما ذكره عن شيخه : أبي حيان .

— ذكر رأياً للفرّاء ، وأبدى فيه رأيه ، وجعله من القلة ، بحيث لا يعتبر .



استشهاد السيوطي بالبيت في « مع الهوامع » .

قال السيوطي في « مع الهوامع — شارحاً ما أوجزه في جمع الجوامع »

يجوز توسط التمييز بين الفعل ، ومرفوعه ، بلا خلاف ، نحو :

« طاب نفساً زيدٌ »

قال أبو حيان :

وقياسه : جواز توسيطه ، مع الوصف ، نحو : « طيب نفساً زيد »
قال :

وكذا قياسه الجواز بين الفعل ، ومنصوبه ، نحو : « فحجرت عيوناً
الأرض »

وأما تقديمه على الفعل :

فمنعه ابن عصفور جزماً : بناء على أن الناصب له ليس هو الفعل .
إنما هو الجملة بأسرها .

والقائلون : بأن الناصب له : ما فيها من فعل ، وشبهه اختلافوا :
فمنع سيبويه . والأكثر من البصريين ، والكوفيين ، والمغاربة
تقديمه ، فلا يقال : « نفساً طاب زيد » كما يمنع التقديم في تمييز المفرد .
وما ورد من ذلك فضرورة .

وجوزّه السكائي . والمبرد ، والمازني ، والجري ، وطائفة ، واختاره
ابن مالك : بشرط كون الفعل متصرفاً ، لوروده ، قال :

... .. وما كادَ نفساً الفراقِ تطيبُ
وقياساً على سائر الفضلات .

ويستثنى من المتصرف « كفى » :

فلا يقال : « شهيد اكفَى بالله » - بلإجماع -

ذكره أبو حيان

فإن كان الفعل جامداً امتنع بإجماع ، فلا يقال : « مارجلأ أحسن
زيداً » كذا ، ولا « رجلا أحسن بزيد »

كما يتمتع إذا كان عامله جامداً بإجماع .
نعم : استثنى من محل الإجماع فى الثانى صورة ، وهو التمييز ، بعد
اسم شبه به الأول نحو : « زيد القمر حسناً » .

فإن الفراء جوز فيه التقديم ، فيقال :

« زيد حسناً القمر (١) » .

وقد جمع السيوطى - فى إيجاز ، وجمال عرض - كل الآراء ،
والانجاءات . و « كل الصيد فى جوف الفرا » - كما يقال - .

دور الشنقيطى :

سجل الشنقيطى البيت ، وأتمه ، ثم قال :

استشهد به :

على جواز تقديم التمييز على عامله المتصرف ، عند الكسائى . والمبرد
ومن وافقهما .

والبيت من شواهد العبنى « (٢) » .

ثم ذكر الشنقيطى آراء مما سبق أن سجلناها فى الرواية ، ونسبة البيت
إلى قائله .

والشنقيطى لم يضيف جديداً . .



استشهاد الأشمونى بالبيت :

مزج الأشمونى شرحه ببيت ابن مالك - كعاته - فقال :

(١) ٢٥٢/١ مع الهوامع ، شرح جمع الجوامع .

(٢) ٢٠٨/١ الدرر اللوامع .

(وعامل التمييز قدم مطلقاً) ، أى : ولو كان فعلاً متصرفاً ، وفاقاً لسيبويه ، والفراء ، وأكثر البصريين ، والكوفيين ، لأن الغالب فى التمييز المنصوب بفعل متصرف كونه فاعلاً فى الأصل ، وقد حوّل الإسناد عنه إلى غيره ، لقصد المبالغة ، فلا يغير عما كان يستحقه : من وجوب التأخير ، لما فيه من الإخلال بالأصل .

أما غير المتصرف فبالإجماع .

وأما قوله :

ونارُنا لم يُرَ ناراً مثلهمسا
فضرورة .

وَقِيلَ : الروية قلبية ، « وناراً » مفعول ثان .

والفعل ذوا التصريف نَزَرُ نَزْراً سُبِقَتْ »

هو : مبنى للمفعول ، و « نَزَرُ » حال من الضمير المستتر فيه ،

النائب عن الفاعل .

أى : مجىء : عامل التمييز ، الذى هو فعل متصرف مسبوقة بالتمييز

نَزَرُ أى : قليل .

من ذلك قوله :

أَنْفَساً تَطْيِبُ بَنِيْلَ الْمَسْنَى وَدَاعِى الْمَنُونِ يُنَادِى جَهَّاراً ؟
وقوله :

وَمَا كَانَ نَفْساً بِالفراقِ تَطْيِبُ

وقوله :

ضَبِعْتُ حَرَمَى فِى إِبْعَادِى الْأَمَلَا وَمَا أَرْغَوَيْتُ ، وَشَيْباً رَأَى اشْتَعَلَا

وأجاز الكسائي ، والمازني ، والمبرد ، والجزمي القياس عليه ،
محتجين بما ذكر ، وقياساً على غيره من الفضلات ، المنصوبة بفعل متصرف
ووافقه الناظم : في غير هذا الكتاب ... » .



والأشعري : قد التقط كثيراً من آراء السابقين ، وأضفى عليها
من هندسة العبارة ، وترتيبها ما أضفى .
ولم يزد عن سبقه .



إعراب الشاهد

للبيت وجوه عديدة من الإعراب ، تبعاً لرواياته المتعددة ، وسنقصر
إعرابنا للبيت على وجه منها - إن شاء الله تعالى - حتى لا يطول الإعراب
ويتكرر .

أتهجر : الهمزة للاستفهام ، حرف مبني على الفتح ، لا محل له من
الإعراب .

وقد خرج الاستفهام عن معناه الحقيقي : طلب الفهم إلى
الإلكار ، أى : ما ينبغي ، ويمكن أن يكون للتعجب . أى :
أعجب من إرادتها الترك . . . « تهجر » : فعل مضارع ،
مرفوع لتجرده من الناصب . والجازم . وعلامة رفعه
الضمة الظاهرة .

يلى : فاعل للفعل « تهجر » مرفوع ، وعلامة رفعه الضمة المقدرة
على آخره للتقدير .

بالفراق : الباء حرف جر ، مبنى على الكسر ، لا محل له من الإعراب .
« الفراق » مجرور بالباء ، وعلامة جره الكسرة الظاهرة .

حيبها : « حبيب » مفعول به للفعل « تهجر » منصوب ، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة .

« حبيب » مضاف ، و « ها » مضاف إليه ، في محل جريا بالإضافة .

وما : « الواو » واو الحال ، حرف مبنى على الفتح ، لا محل له من الإعراب . « ما » : نافية ، حرف مبنى ، لا محل له من الإعراب .

كان : فعل ماض ناقص ، يرفع الاسم ، وينصب الخبر ، مبنى على الفتح ، لا محل له من الإعراب .

واسم « كان » ضمير الشأن ، أى : والحال ، والشأن .
نفساً : تمييز ، تقدم على عامله ، المتصرف ، وهو قوله : « تطيب » منصوب ، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة .

بالفراق : الباء حرف جر .

« الفراق » مجرور بالباء ، وعلامة جره الكسرة الظاهرة ،
والجار والمجرور متعلق بقوله « تطيب » أى : تطيب بالفراق .

تطيب : فعل مضارع ، مرفوع لتجرده من الناصب ، والجازم بالضممة ، وفاعله مستتر فيه جوازا ، تقديره هى ، يعود على « ليلي » والجملة : في محل نصب خبر كان .

الدراسة ، والتحليل ، والتحقيق . . . وعرض الملحوظات . . .

١ - القضية النحوية التي دار الجدل حولها :

وهي : التمييز : وهل يجوز تقديمه على عامله ؟

وتحت هذه القضية نذكر بعض الملحوظات فيما يلي :

(١) التمييز :

لغة : « تخليص شيء من شيء » .

ومنه : « واُمْتَازُوا الْيَوْمَ أَيُّهَا الْمَجْرُمُونَ » (١) أى : انفردوا عن

المؤمنين ، أطلق على الاسم الآتي (التمييز) - مجازاً - : من إطلاق

المصدر على اسم الفاعل ، ثم صار فيه حقيقة عرفية (٢) .

واصطلاحاً : « اسم نكرة بمعنى « من » مبين لإبهام اسم ، أو لإبهام

نسبة (٣) » .

وعلى ذلك يقال :

التمييز نوعان :

الأول : تمييز مفرد .

وهو : مارتفع إبهام اسم قبله بمحمل الحقيقة ، نحو :

نحو : « رِطْلٌ سَمْنًا » ، و « عِشْرِينَ دِرْهَمًا » . . .

والثاني : تمييز الجملة .

وهو : مارتفع إبهام نسبة في جملة ، أو شبهها (٤) .

(١) الآية ٥٩ من سورة يس .

(٢) ٢٣١/١ حاشية الخضرى على ابن عقيل .

(٣) ٣٩٣/١ التصريح بمضمون التوضيح للشيخ خالد الأزهرى .

(٤) ١٦٥/٢ شرح ابن أم قاسم المرادى لالفية ابن مالك .

وعامل النوع الأول : مميزه .

وعامل النوع الثاني : الفعل ، وما جرى مجراه من : مصدر ،
ووصف ، واسم فعل ، عند سيبويه ، والمآزني ، والمبرد ، ومن وافقهم .
وذهب قوم : إلى أن العامل فيه : هو الجملة التي انتصب عن تمامها ،
لا الفعل ، وما جرى مجراه .

وعلى ذلك نقول : المفسر : هو المميز ، والمفسر هو : المميز ،
ورتبة التمييز التأخير عن المميز - هذا هو أصل القضية .

فالأصل التأخير ، وعند إرادة التقدم يأتي الجدل ، ويتنوع الاجتهاد .

٢ - سر منع التقديم :

يؤخذ من كلام النحاة أنك إذا قلت : « تَصَبَّبَ زَيْدٌ عَرَقًا »
و « تَفَقَّأَ الْكَبْشُ » : أن التمييز في المثالين ، تمييز محمول عن الفاعل ،
ويطلق عليه تمييز النسبة ، كما يقال عنه : التمييز الملحوظ .

والأصل :

« تَصَبَّبُ عَرَقُ زَيْدٍ ، و « تَفَقَّأَ شَحْمُ الْكَبْشِ » :

« وقد حول الإسناد عنه (أى عن الفاعل) لقصد المبالغة (١) » .

كما يقول ابن الناطم .

ويقول : « . . . فلا يغير عما يستحقه من وجوب التأخير ، لما فيه
من إخلال بالأصل (٢) » .

وبعني ابن الناطم :

« أن « عَرَقًا » وشحماً » يجب تأخيرهما ، مراعاة لأصل الوضع .

(٢، ١) ص ٣٥١ شرح الفقيه ابن مالك ، لابن الناطم .

وأن في التقديم ارتكاب محظور ، هو :
تقديم الفاعل على رافعه ، وذلك ممنوع - كما ذكرنا - فيما سبق - في
الشاهد :

« ما للجمال : مشيهاً وكَيْدًا ؟ »
هذا هو أصل مذهب سيبويه ، وعليه الأكثرون .

٣- شبهة المحيزين :

(أ) النقل ، والسماع : في بيت الشاهد ، وما جاء على نهجه .

(ب) القياس على الحال :

أما البيت الذي بنوا عليه القاعدة ، وهو بيت الشاهد ، فمؤول ،
والروايات ، لا شاهد فيها .

وأما القياس :

فإن جملة الحال : قد استوفت فاعلها لفظاً ، ومعنى ، وصار لفظ
الحال بمنزلة المفعول به الذي يجوز فيه : التقديم على الفعل ، والفاعل ،
والتوسط بينهما .

أما جملة التمييز : فإنها قد استوفت فاعلها لفظاً فقط ، لا معنى .

لذلك : لم يجوز تقديمه ، فلا تقول : « شحماً تفقأ الكبشُ »

- وقد تقدم ذلك -

٤- بين سيبويه ، والمبرد ، والمازني :

(أ) سيبويه :

يرى المنع المطلق ، ويقول :

« وقد جاء من الفعل ما أنفذ إلى مفعول ، ولم نقو قوة غيره مما قد
تعدى إلى مفعول .

وذلك قولك : « امتلأت ماء » ، وَتَفَقَّاتُ شَحْمًا »

ولا تقول : « امتلأته » ، ولا تفقَّاته .

ولا يعمل في غيره من المعارف ، ولا يقدم المفعول فيه ، فتقول :
فتقول : « ماء امتلأت كما لا يقدم المفعول فيه في الصفات المشبهة ، ولا في
هذه الأسماء ، لأنها ليست كالفاعل .

وذلك ، لأنه فعل لا يتعدى إلى مفعول ، وإنما هو بمنزلة الانفعال .

وإنما أصله : « امتلأت من الماء » ، وَتَفَقَّاتُ مِنَ الشَّحْمِ » فحذف هذا
استخفافاً ، وكان الفعل أجدر أن يتعدى ، إذ كان هذا ينفذ ، وهو في
أنهم ضعفوه مثله (١) .

(ب) ينقد المبرد عبارة الكتاب - في مسألة عدم تقديم التمييز على
عامله - فيقول المبرد : مبيناً مذهبه :

« واعلم أن التبيين إذا كان العامل فيه فعلاً جاز تقديمه ، لتصرف
الفعل فقلت :

« تفقَّاتُ شَحْمًا ، وَتَصَمَّبْتُ عَرَقًا . »

فإن شئت قدمت فقلت : « شَحْمًا وَتَفَقَّاتُ ، وَعَرَقًا وَتَصَمَّبْتُ » (٢)

ثم ينقد الكتاب ، فيقول :

« وهذا لا يميزه سيبويه ، لأنه يراه ، كقولك : « عِشْرُونَ دِرْهَمًا »

وهذا أفرهم عبداً »

(١) ١٠٥/١ كتاب سيبويه .

(٢) ٣٦/٣ المختضب .

وليس هذا بمنزلة ذلك ، لأن « عشرين درهماً » : إنما عمل في الدرهم ما لم يؤخذ من الفعل (١) .

فالمبرد : يريد التفرقة بين ما عمل فيه فعل ، وما لم يعمل فيه فعل ، وسيبويه لا يراها .

« ألا ترى أنه يقول : « هَذَا زَيْدٌ قائماً » ولا يجيز : « قائماً هَذَا زَيْدٌ » لأن العامل غير فعل .

وتقول : « رَاكِباً جَسَاءَ زَيْدٌ » لأن العامل فعل
فلذلك :

أجزنا تقديم التمييز ، إذا كان العامل فعلاً .
وهذا رأى أبي عثمان المازني (٢) .
والمبرد :

يريد أن يسوى بين الحال ، والتمييز :
فلذا جاز تقديم الحال ، فإنه يجوز تقديم التمييز .
وسيبويه لا يقول بتقديم التمييز ، لما سبق من التعليل .

وهذا يجعلنا نستطرد ، فنذكر ما بين الحال ، والتمييز من : وجوه الاتفاق ، ونواحي الافتراق : طلباً للمزيد من الفائدة ، وتأكيداً لما سبق ذكره من الفرق بين الحال ، والتمييز .
وقد جمع ذلك الأشموني وجعله خاتمة ، ختم بها شرح أبيات الخلاصة في باب التمييز .

(١) ٣٦/٣ المقتضب .

(٢) ٣٦/٣ المقتضب .

قال الأشموني :

يتفق الحال ، والتمييز في خمسة أمور ، ويفترقان في سبعة أمور :

فأما أمور الاتفاق :

فإنهما : اسمان ، نكرتان ، فصلتان ، منصوبتان ، رافعتان للإبهام .

وأما أمور الافتراق :

فالأول : أن الحال تحجب جملة ، وظرفاً ، ومجروراً . . والتمييز لا يكون إلا اسماً .

الثاني : أن الحال : قد يتوقف معنى الكلام عليها . . ولا كذلك التمييز .

الثالث : أن الحال مبيّنة للهيئات ، والتمييز مبين للنوات .

الرابع : أن الحال تتعدد . . بخلاف التمييز .

الخامس : أن الحال تتقدم على عاملها ، إذا كان فعلاً ، متصرفاً ، أو وصفاً يشبهه ، ولا يجوز ذلك في التمييز على الصحيح .

السادس : أن حق الحال الاشتقاق ، وحق التمييز الجمود .

وقد يتعاكسان : فتأتى الحال جامدة « كَهَذَا مَالِكٌ ذَهَبًا »

ويأتى التمييز مشتقاً ، نحو : « لَللَّهِ دَرَّةٌ فَارِسًا »

السابع : الحال تأتى مؤكدة لعاملها ، بخلاف التمييز (١) .

ونرى من بين الفروق بين الحال ، والتمييز : جواز تقدم الحال على عاملها إذا كان فعلاً متصرفاً ، أو وصفاً يشبهه .

(١) ٢/٢٠٢ ، ٢٠٣ شرح الأشموني للخلاصة .

ولا كذلك التمييز .

ويقول الأشموني : « . . . على الصحيح » .

(ج) المازني :

هو الذي أسند إليه المبرد الرأي : في جواز تقدم التمييز إذا كان العامل فعلا .

وذلك في قوله : « وهذا رأى أبي عثمان المازني » (١) .

كما نرى الأعلام الشتمري يقول :

ومما أنشد المازني في الباب قول الخبل السعدى :

أتهجر ليلئ بالفرّاق حبيبها ؟ وَمَا كَانَ نَفْسًا بِالْفِرَاقِ تَطْيِبُ

... (٢) ...

وكذلك نجد في المراجع التي أطلعنا عليها اقتران هذا الرأي بالمازني .

ولعل ذلك لأنه أول من فتح هذا الباب أمام المجتهدين من النحاة ،

ولعل التعرف على التقدم على العامل . . كان بسبب إعمال النظر في

هذا البيت .

ولعل ورود هذا البيت شاهداً على التقديم في مذهب المازني هو الذى

جعل العلماء يدفعون الاستشهاد : إما بالتأويل ، وإما بإثبات روايات

أخرى للبيت ، لا شاهد عليها في البيت .

هذا :

والمحركة الاجتهادية فيما أثاره المازني ، واستشهد به ممتدة .

(١) ٣٦/٣ المقتضب .

(٢) ١٠٨/١ شواهد الأعلام بأسفل كتاب سيبويه .

٥ - ابن مالك وقضية التقديم :

يمثل ابن مالك مجتهداً : وجد آراء العلماء قبله ، فنظر فيها ، وكون لنفسه رأياً ، ومذهباً ، واتجاهاً .

ولا يمنعه ذلك : من تغيير رأيه في قضية نحوية ، كلما أنعم النظر فيها ، واطلع على شواهد تتجه به وجهه أخرى :

ولعلنا لو سألناه عن ذلك ، لكان جوابه : هذا الحكم حكمنا به ، وهذا الحكم نحكم به ، وإمامه - في تغيير حكمه - ابن الخطاب (رضى الله عنه) « هذا ما حكمنا به ، وذلك ما نحكم به » .

فلا جتهاد يتغير بتغير الظروف المحيطة ، واتساع الاطلاع ، والوقوف على مالم يكن قد وقف عليه .

وتلك طبهة البشر : وهى طبائع الأشياء ، لأن نظرة البشر تبنى على ما أمكن النظر فيه ، وغير الممكن كثير ، فإذا فتح الله تعالى له أبواب علمه وزاده من فضله تغيرت نظرته ، ونمت معارفه .

ولنطبق ذلك مع ابن مالك فى بعض كتبه : فى قضيتنا النحوية .

أولاً :

مع ابن مالك فى الكافية الشافية :

يقول ابن مالك :

« وعامل التمييز قدم ، وهو ما
ولأن يؤخر ، وهو فعل صرّفًا
لو أسقط التمييز كان مُبهماً
فابن يزيد بالجواز مقتضى
ونفساً اللد بتطيب انتصباً^(١)
من ذاك ماء بعسده تحلباً

وإخلاصة اجتهاد ابن مالك : أنه يقول :

(أ) قدم عامل التمييز ، أى : وأخر التمييز .

(ب) إن أخرت العامل ، وهو فعل متصرف ، وقد مت التمييز ،

فأنت متبع ابن يزيد ، وهو : محمد بن يزيد المبرد .

ولكأنه يقول ، فأنت خطاف عالم ، معتد بعلمه « ومن قلّد علماً لقي الله سالماً » - كما يقال - .

(ج) يشير ابن مالك إلى شاهدين - فى القضية - أشار إليهما على الطريقة التى أشرنا إليها - من قبل - .

والشاهدان ، اللذان أشار إليهما قد سجلهما ابنه عنه فى شرح الإخلاصة .
وأولهما :

... ..

رَدَدْتُ بِمَثَلِ السَّيِّدِ ، نَهْدِمُ قَلَصِي كَمِيشٍ إِذَا عِطْفَاهُ مَاءَ تَحْلِبٍ

ولائهما : البيت الذى أنشده المازنى . وهو :

أَتَهْجُرُ لِيَلَى لِلْفِرَاقِ حَبِيبَهَا ؟ وَمَا كَانَ نَفْسًا بِالْفِرَاقِ تَطْيِبُ^(١)
والإخلاصة :

أن ابن مالك : ذكر الحكم الأصلى ، وألقى تبعه ما خالفه على المبرد ،
وأضاف شاهداً فى إيسألة على شاهد المازنى .

(١) ص ٣٥١ - ٣٥٢ شرح الفية ابن مالك ، لابن الناظم - بتحقيقنا - .

ثانياً :

مع ابن مالك في الخلاصة :

يقول ابن مالك : في القضية النحوية السابقة :

وعامل التمييز قدّم مُطْلَقاً والفِعْلُ ذو التَّصْرِيفِ نَزْرُ اسْبِعَاً
وموقف ابن مالك في الخلاصة يتقدم - بعض الشيء - في الجواز .
فهو يقرر المذهب الأول ، في الشطر الأول - بإطلاق - وهو مذهب
سيبويه ، ومن تابعه من البصريين ، والكوفيين ، وهو مذهب الأكثرين .
ويشير في الشطر الثاني : إلى مذهب : المازني ، والمبرد ، والكسائي
ومن تابعهم ، ويجعل ذلك وارداً ، لكنه نزر يسير ، قليل .

و - هنا - يقرر عن اجتهاده ، ولا يلتقي التبعة على أحد .

فالإطلاق في تقديم العامل : وتأخير التمييز .

والندرة : والقلة في تقدم التمييز ، إذا كان العامل فعلاً متصرفاً .

ويقول ابن عقيل - عن قضية التقديم - في شرح بيت الخلاصة -

« . . . وجعله في هذا الكتاب قليلاً » (١) .

ثالثاً :

مع ابن مالك في التسهيل :

وكتاب « تسهيل الفوائد » وتكميل المقاصد » : من أجل كتب ابن

مالك ، ويمثل قمة اجتهاده النحوي .

يقول ابن مالك في التسهيل :

« ولا يمنع تقديم المميز على عامله : - إن كان فعلاً متصرفاً -

ولفناً للكسائي ، والمازني ، والمبرد .

(١) ٢٩٤/٢ شرح ابن عقيل لالفة ابن مالك .

وَيَمْنَعُ إِنْ لَمْ يَكُنْهُ بِإِجْمَاعٍ .

وَقَدْ يَسْتَبَاحُ فِي الضَّرُورَةِ . . . (١) »

وَهُنَا يَأْتِي آخِرُ اجْتِهَادِ ابْنِ مَالِكٍ ، فَيَقُولُ :

(١) لَا يَمْنَعُ تَقْدِيمُ التَّمْيِيزِ عَلَى عَامِلِهِ . إِنْ كَانَ عَامِلُهُ فَعَلًا ، مُتَصَرِّفًا ، وَهَافًا لِلْكَسَائِي ، وَالْمَازَنِي . وَالْمُبْرَدِ .

وَكَلِمَةُ « وَهَافًا » فِيهَا مَا فِيهَا مِنَ الرِّضَا عَنْ هَذَا الْمَذْهَبِ .

(ب) يَمْنَعُ التَّقْدِيمُ بِإِجْمَاعِ عُلَمَاءِ الْمَدْرَسَتَيْنِ : الْبَصْرِيَّةِ . وَالْكُوفِيَّةِ ، إِذَا لَمْ يَكُنْ فَعَلًا مُتَصَرِّفًا ، أَيْ : الْعَامِلُ ، بِأَنْ كَانَ جَامِدًا .

(ج) الْحَظَرُ لَيْسَ بِإِطْلَاقٍ : وَإِنَّمَا يَسْتَبَاحُ التَّقْدِيمُ لِلضَّرُورَةِ ،

وَيَأْتِي ابْنُهُ ، فَيَقُولُ : فِي شَرْحِ بَيْتِ الْخُلَاصَةِ السَّابِقِ : مُسْتَعْدَمًا تَعْبِيرَهُ وَالِدُهُ .

هُوَ : مُسْتَبَاحٌ لِلضَّرُورَةِ ، كَمَا اسْتَبِيحَ لَهَا تَقْدِيمُ التَّمْيِيزِ عَلَى الْعَامِلِ .
غَيْرِ الْمُتَصَرِّفِ .

فِيمَا نَدَرَ مِنْ قَوْلِ الرَّاجِزِ :

وَنَارُنَا لَمْ يُسْرَ نَارًا مِثْلُهَا قَدْ عَلِمْتُ ذَلِكَ مَعْدُّ كُلِّهَا (٢) »
وَالشَّاهِدُ فِيهِ : قَوْلُهُ « نَارًا » : وَهُوَ تَمْيِيزُ مُنْصَوْبٍ ، مُقَدَّمٌ عَلَى الْعَامِلِ فِيهِ ، وَهُوَ « مِثْلُ » وَهُوَ : اسْمُ جَامِدٍ .

وَالْأَشْمُونِيُّ : يُلْجَأُ إِلَى التَّخْرِيجِ ، فَيَقُولُ : « . . . إِنْ مِثْلُ ذَلِكَ يُعْتَبَرُ ضَرْورَةً . وَقِيلَ : الرُّوْيَةُ قَلْبِيَّةٌ ، « وَنَارًا » مَفْعُولُ ثَانٍ (٣) »

(١) ص ١١٥ تَسْهِيلُ الْفَوَائِدِ ، وَتَكْمِيلُ الْمَقَاصِدِ .

(٢) ص ٣٥٣ شَرْحُ الْغِيَّةِ ابْنِ مَالِكٍ ، لِابْنِ الْفَاضِلِ .

(٣) ٢٠١/٢ شَرْحُ الْأَشْمُونِيِّ لِلْغِيَّةِ ابْنِ مَالِكٍ .

وعلى ذلك نقول :

إن ابن مالك اجتهد ، وتقدم اجتهاده ، كلما تقدم في اطلاعه ، وعظمت خبرته ، ومازال يتقدم حتى انتهى به الأمر إلى ماقاله أحد شراح ألفيته ، وهو ابن عقيل ، وهو بصدد القضية النحوية السابقة :

يقول ابن عقيل :

وأجاز الكسائي ، والمازني ، والمبرد : تقديمه على عامله المتصرف .

ثم يقول :

« ووافقهم المصنف في غير هذا الكتاب على ذلك (١) » .

ولعله يعنى : النسييل .



٦ - أبو حيان الغرناطى ، وهذه القضية :

علمنا - مما تقدم - أن أبا حيان الغرناطى كان أشد النحاة نقداً لابن مالك ، كما أنه كان من أكثر النحاة اعتراضاً بفضلله ، وإشادة به .

وأن تراث ابن مالك اشتهر على يديه ، وعلى أيدي تلامذته ، الذين صاروا أئمة في حياته .

ويهمنا - في هذا الصدد - أن نقف على رأيه من هذه القضية النحوية

وقد استقيننا ذلك من أحد تلامذته النجباء ، شراح الألفية ، وهو

ابن جابر الأندلسى :

- شرح ابن جابر بيت الخلاصة - وقد سبق ذلك - وقد سجل كثيراً من الشواهد .

(١) ٢٩٣/٢ ، ٢٩٤ شرح ابن عقيل للألفية ابن مالك .

- أطلعنا على رأى شيخه : أبى حيان فى المسألة حيث قال : - بعد أن ذكر شواهد ، - أثبتناها فيما تقدم - : وأشار إلى غيرها مما سمع .
قال الشيخ : أبو حيان :

وهذا كثير تبني عليه القواعد (١) .

قال ابن جابر : « . . . ومال إلى جواز التقديم (٢) » .

وقال ابن جابر ، عن شيخه : أبى حيان :

« وذكر أن ابن عصفور ، وأمثاله من القائلين بالمنع ، أولوا البيت الأول : اعتقاداً منهم أنه لم يرد غيره .

قال الشيخ أبو حيان :

وهذا عدم اطلاع منهم على أشعار العرب (٣) .

ومما أولوا به :

أنهم قالوا : الرواية « نفسى » - مضافاً إلى ياء المتكلم ، فيكون اسم « كان » لا تمييزاً (٤) .

وتحدث ابن جابر - أيضاً - عن شيخه : أبى حيان ، فقال :

« قال الشيخ » : أبو حيان : وغلط ابن عصفور . فجعل هذا البيت

يعنى : « وناركنا لم يُرَ ناراً مثلها »

من التمييز ، المنصوب عن تمام الكلام (٥) .

وتأويل هذا البيت : بأن يحمل « نارا » مفعولاً ثانياً « يرى » (٦)

(١) ص ٥٥٢ شرح ابن جابر لالغية ابن مالك .

(٢) ص ٥٥٢ شرح ابن جابر لالغية ابن مالك .

(٣) ص ٥٥٢ شرح ابن جابر . . .

(٤) ص ٥٥٢ شرح ابن جابر . . .

(٥) ص ٥٥٣ شرح ابن جابر . . .

(٦) ص ٥٥٣ شرح ابن جابر . . .

٧- روايات بيت الشاهد :

كما قاله شيخ النحاة : أبو حيان : - عن القائلين بالمنع - أنهم
« أولوا البيت الأول : اعتقاداً منهم أنه لم يرد غيره ...
والبيت الأول هو :

أَنْهَجْرُ لَيْلَى بِالْفِرَاقِ حَبِيبَهَا ٢ وَمَا كَانَ نَفْسًا بِالْفِرَاقِ تَطِيبُ
فقد سلطوا عليه الأضواء ، وطعنوا فيه من ناحيتين :

(أ) ناحية الرواية ، وصولاً إلى عدم الاستشهاد به .

(ب) وناحية التأويل ، وصولاً إلى عدم الاستشهاد به من ناحية تطرق
الاحتمال عليه ، ليسقط الاستدلال به .

(أ) من حيث الرواية :

رواية أبي إسحاق الزجاج :

..... وَمَا كَانَ نَفْسِي بِالْفِرَاقِ تَطِيبُ

- ونقل أبو الحسن : أن الرواية في ديوان الأعشى : - على أن قائله :
أعشى همدان .

أَتُوذُنُ سَلَمَى بِالْفِرَاقِ حَبِيبَهَا وَلَمْ تَكُنْ نَفْسِي بِالْفِرَاقِ تَطِيبُ
وعلى هاتين الروایتين : لا شاهد في البيت .

ويقول الأستاذ : محمد محيي الدين عبد الحميد : في التعليق على شرح
ابن عقيل :

« والذي وجدته في ديوان أعشى همدان ، رواية البيت ، كما رواه
الشارح ، وأكثر النحاة .

ففيه الشاهد ، الذى يساق من أجله (١) .

— جميع العنى كثيرا من الروايات — كما سبق — أخذها عن شراح
المفصل : قال :

« المشهور أن المروى : « كَادَ ، وَكَانَ » ، « وَسَلَّمَى ، وَلَيْئَى »

« وَيَطِيب : بالتذكير ، والتأنيث » ، « وَنَفْسًا ، وَنَفْسَى »
وذكر الرواية ، التى فيها الشاهد — وقد سبق ذلك -- .

والقصد :

فقد كان هدف المانعين : هو إبطال الاستشهاد بالبيت : : بذكر
روايات ، لا شاهد فيها .

(ب) من حيث التأويل :

وقد أول المانعون البيت ، ونكثنى من ذلك بما قاله أبو البركات
الأنبارى ، صاحب الإنصاف .

« نصب « نفساً » بفعل مقدر ، كأنه قال : أعننى نفساً .

لا على التمييز » (٢)

ويضيف المانعون إلى ما تقدم : « الضرورة » لورود الشواهد فى الشعر

وقد أدلى ابن هشام الأنصارى « دلوهُ » فى القضية النحوية . وفى

التأويل :

ذكر ابن هشام فى معنى اللبيب . . « أن الحال تتقدم على عاملها

(١) ٢٩٤/٢ على تعليق ابن عقيل .

(٢) ص ٤٦ الإنصاف فى مسائل الخلاف .

إذا كان فعلاً منصرفاً ، أو وصفاً يشبهه ، نحو : « خاشعاً أَبْصَارُهُمْ
يَخْرُجُونَ » (١)
ثم قال :

« ولا يجوز ذلك في التمييز على الصحيح »

فأما استدلال ابن مالك على الجواز بقوله :

رددتُ بمثل السيد نهدي مقلصٍ كميّشٍ إذا عطفاه ماء تحديباً
وقوله :

إذا المرءُ عيناً قرّاً بالعيشِ مُثْرِيّاً ولم يُعْنِ بالإحسانِ كانَ مُدْمِماً
ذسبو :

لأن : « عطفاه ، والمرء » مرفوعان بمحذوف ، يفسره المذكور
والناصب للتمييز هو المحذوف .

وأما قوله :

ضَيَّعْتُ حَزْمِي فِي إِبْعَادِي الْأَمَلَا وما ارْعَوَيْتُ، وشيْباً رأيتُ اشتغلاً
وقوله :

أَنْفَساً تَطْلِبُ بَنِيْلَ الْمَنَى وداعى المنونَ ينادى جَهَاراً ؟

فضرورتان

ومن ذلك نقول :

— إن ابن هشام مع المانعين .

— وإنه — أيضاً — يؤول بعض الشواهد .

(١) من الآية ٧ من سورة القمر .

- وإنه يحمل بعضها على الضرورة .

٨- متى يكون العامل متصرفاً ، ويمتنع التقديم ؟

يجب عن هذا السؤال ابن عقيل في شرحه للخلاصة ، فيقول :
« وقد يكون العامل متصرفاً ، ويمتنع تقديم التمييز عليه عند الجمع .
وذلك نحو : « كفى بزيد رجلاً »
فلا يجوز تقديم : « رجلاً » على « كفى » وإن كان فعلاً متصرفاً ،
لأنه بمعنى فعل غير متصرف ، وهو فعل التعجب .

فمعنى قولك : « كفى بزيد رجلاً » : « مَا أَكْفَاهُ رَجُلًا » (١)
ونحن ندرك من القواعد النحوية المقررة :
« أن الشيء إذا أشبه الشيء أخذ حكمه » .

ويجوز ذلك في كثير من أبواب النحو :

وفيما يلي أمثلة تعزز ذلك ، وتفتح القلب للتعرف على الأشباه منها ،
والنظائر ، وتعيد الذاكرة إلى تشابه النطق العربي فيها ، وجهود علماء اللغة
في جمعها ، وجهود علماء النحو في ترسيخ قواعدها .
من ذلك :

(١) المشتقات كلها : - اسم الفاعل ، واسم المفعول ، وأمثلة
المبالغة - أشبهت الفعل في مادته ، ومعناه . فأخذت حكمه ، فرفعت
الفاعل والمتعدي منها : رفع الفاعل ، ونصب المفعول به .

(ب) « ما ، ولا ، وإن ، ولات » :

هذه الحروف أشبهت « ليس » في المعنى ، فأخذت حكمها في
العمل : فرفعت الاسم ، ونصبت الخبر .

(١) ٢/٢٩٥ ، ٢٩٦ شرح ابن عقيل .

(ج) « إن وأخواتها » :

أشبهت الفعل في معناه : فرفعت ، ونصبت ، وقدم منصوبها وجوبا على مرفوعها - بعكس الفعل - ليظهر للناظر من أول وهلة أنها عملت هذا العمل ، لكونها فرعاً .

وجاز أن تنصب الحال لهذه المشابهة .

(ء) تشابهت « إلا » و « غير » : فأخذت كل واحدة منها حكم الأخرى : فرفعت « غير » أداة استثناء « كالأ » ووقعت « إلا » صفة « كغير » .

تشابهت « عسى ، ولعل » .

فجاء خبر « عسى » شذوذاً مقرّداً كخبر « لعل » في نحو :
« عسى الغوير أبؤسا » (١) .

(١) مثل من أمثال الميداني (١ / ٤٤٧) .

والمثل : « عسى الغوير أبؤسا » :

ويقول الميداني :

الغوير : تصغير : غار .

والأبؤس : جمع بؤس ، وهو : الشدة .

وأصل هذا المثل - فيما يقال - : من قول الزباء حين قالت لغومها ، عند رجوع قصير من الفراق ، ومعه الرجال ، وبات بالغوير ، على طريقته :
« عسى الغوير أبؤسا » .

أي : لعل الشر يأتيكم من قبل هذا الغار .

وجاء رجل إلى عمر (رضى الله عنه) يحمل لقيطاً ، فقال عمر :

« عسى الغوير أبؤسا » .

قال ابن الأعرابي : إنما عرض بالرجل ، أي : لعنك صاحب هذا اللقيط .

قال : ونصب « أبؤسا » على معنى : « عسى الغوير يصير أبؤسا » .

وجاء خبر « لعل » فعلا مضارعاً ، مقترناً « بأن » في نحو :
في نحو : « لعل بعضكم أن يكون ألحن بحجته »
(و) أشبه الاسم الموصول أسماء الشرط :
فجاز أن تدخل الفاء في خبر الاسم الموصول ، في نحو :
« من يزورني فإني أكرمه »
كما تدخل في جواب الشرط .

وما تقدم يفتح الدهن للتعرف على المتشابهات . وفي ذلك علم كثير ،
ودراسة خصبة .



٩- الاستشهاد القوي بالبيت :

ذكرنا - فيما سبق - أن البيت من شواهد اللسان .

ونذكر ذلك فيما يلي :

جاء في لسان العرب ، مادة : (حب) :

الحب : نقيض البغض ، والحب : الوداد ، والمحبة ، وكذلك :
الحب - بالكسر - وأحبه فهو محب ، وهو : محبوب - على غير قياس .
هذا الأكثر .

وقد قيل : محب - على القياس - .

= ويجوز أن يقدر : « عسى الفوير أن يكون أبوسا » .

قال أبو علي : جعل عسى بمعنى كان ، ونزل منزلته .

يضرب للرجل ، يقال له : « لعل الشر جاء من قبلك » .

قال الأزهرى :

وقد جاء المحب شاذاً فى الشعر ، قال عنتره :
ولقد نَزَلَتْ ، فَلَا تَنْظِي غَيْرُهُ مِثْنَى بِمَنْزِلَةِ الْمُحِبِّ الْمَكْرَمِ
وحكى الأزهرى عن الفراء :

قال : وحبيته لغة :

قال غيره : وكره بعضهم : حبيته .

وحكى سيبويه : حَبَبْتُهُ ، وَأَحْبَبْتُهُ بمعنى .

أبو زيد : أَحَبَّهُ الله فهو محبوب .

قال : ومثله محزون ، ومجنون ، ومزكوم

وتحِبُّ لِمَالِهِ : تودد ، وامرأة مُحِبَّةٌ لزوجها

الأزهرى يقال : حُبَّ الشيء فهو محبوب ، ثم لا يقولون : حبيب

كما أُلُوا : حُنَّ فهو مجنون ، ثم يقولون : أَحَنَّهُ الله .

والحب : الحبيب ، مثل : خلدن ، وخلدن .

قال ابن بري (رحمه الله) .

الحبيب بجىء تارة بمعنى الحب : كقول الخليل السعدي :

أَتَهَجَّرُ لَيْلٌ بِالْفِرَاقِ حَبِيبَهَا ؟ وما كَانَ نَفْساً بِالْفِرَاقِ تَطِيبُ .

أى : محبها .

وبجىء تارة بمعنى المحبوب ، كقول ابن الدميني :

وإِنَّ الْكَثِيبَ الْفَرْدَ مِنْ جَانِبِ الْجَمْعِ إِلَى ، وَإِنْ لَمْ آتِ سَمَهُ لِحَبِيبٍ

أى : للمحبوب .

والحِبُّ : المحبوب

١٠- الرأى الذى نظمئن إليه فى القضية :

بعد عرض جميع ماتقدم ، - وقد طال البحث فيه - ولا ينع منا
بغير عوض رأينا فى القضية النحوية :

والرأى الذى استراحت إليه النفس هو :

رأى سيويه وجل البصريين . وكثير من الكوفيين ، والمغاربة ،
والأكرين :

وهو : عدم جواز تقدم التمييز على عامله المنصرف .

لأصالة التعليل الذى تقدم فى المنع ، ولأن الأصل عدم التقديم .

أما ماذهب إليه المازنى ، والكسائى ، والمبرد . . ومن تبعهم فإن
جميع الشواهد ، التى بدأت بالشاهد ، الذى جعلناه أصل الشواهد ،
وكثرت بالبحث . فلإننا نقول :

- إنها شعرية ، والشعر أبو الضرورات .

- إن بعضها له أكثر من رواية ، ولا شاهد عليها .

- إن بعضها تطرق إليه الاحتمال - بالتخريج - فيسقط به الاستدلال .

- إن بعضها حمل على الضرورة .

ولم نر فى سعة سعة الكلام ما يمكن أن يستشهد به .

والشواهد : وإن كانت كثيرة ، وقد جمعت :

ابن مالك بغير اجتهاده من كتاب إلى آخر .

وجعلت شيخ النحاة : أبأ حيان . يقول : إنها لكثرتها تبنى عليها

القواعد ويميل إلى رأى المحيزين .

فإننا نقول :

« القول ما قالت حذام » .

وهو قول سيديويه ، ومن تابعه .

لأنه مبنى على السماع الموثق من العرب الموثوق بهم ، وبأصالة لهجته .
وعلى وضوح التعليل ، وأصالته .

والله تعالى أعلى وأعلم . . .

تم بحمد الله الذى تقم به الصالحات الجزء الثانى من كتاب
الكواكب الدرية فى التشواهد التحوية .

ويليه - بحسبئة الله تعالى وعونه - الجزء الثالث

الفهارس - إن شاء الله تعالى - التفصيلية المنوعة فى الجزء
الآخر من الكتاب .

فهرس

شواهد الجزء الثاني من الكواكب الدرية

رقم الشاهد	الصفحة	الشاهد
٧	٥	أناطن قوم سلمى ، أم نواا ظعننا ؟ إن يظعنوا فمجييب عيش من قطننا
٨	٣٣	خير بنو لهب ، فلا تك مليفيا مقاللة لهبى ، إذا الطير مرت
٩	٦٧	أبا خراشة : أما أنت ذا نفر فإن قومي لم تأكلهم الضبع
١٠	١١٠	ما للجمال مشيها وثيدا
١١	١٤٣	تولى قتال المارتين بنفسه وقد أسلماه : مبعذ ، وحميم
١٢	١٨٧	أيت ، وهل ينفع شيئا ليت ؟ ليت شسبابا بسوع فاشتريت
١٣	٢١٦	أعلاقة أم الوليد بعدها أفنان رأسك كالثغام المخلص
١٤	٢٦١	أتهجر ليلى بالفراق حبيبها ؟ وما كان نفسا بالفراق تطيب

مطبعة دار التأليف

٨ ، ٩ شارع يعقوب - بالهية

تلفون : ٣٥٤١٨٢٥

